وزارة المرأة والأسرة وكبار السن
Ministère de la Femme, de laFamille et des Séniors
Ministry of Women, Family, and Seniors

# المشروع السنوي للاداء لسنة 2022

# مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

ديسمبر 2021

# المحور الأول: التقديم العام للمهمة

## 1- تقديم إستراتيجية المهمة :

تواصل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، في إطار تفعيل الأحكام الدستورية والمعايير الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تنفيذ إستراتيجيتها الرامية إلى :

**المساهمة في بناء مجتمع متوازن ومتضامن بين مختلف أفراده يكرّس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال و كافة فئات المجتمع دون تمييز ويولي الرعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائية والقانونية لكبار السن مما يمكن من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.**

و ذلك من خلال:

- تعزيز حقوق النساء وحمايتهم من كل مظاهر التمييز والعنف وتوفير المناخ الملائم لإدماجهم في الحياة العامة والسياسية
- ترفيع نسبة النساء في مواقع صنع القرار،
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتاة في الوسط الحضري والريفي،
- النهوض بالأسر ذوي الوضعيات الخصوصية.
- وقاية جميع الأطفال إناثا وذكورا من شتى أشكال العنف والتهديد عبر توفير الحماية والرعاية والمساهمة في تنمية مهاراتهم بما يسهل في إدماجهم في الحياة الإجتماعية.
- ضمان رعاية شاملة لكبار السن والإحاطة بالفئات في الوضعيات الهشة ووقايتهم من كل مظاهر التمييز والعنف والتطرف والإرهاب.

ولتحقيق **توجهاتها** سيتم العمل على:

- دعم المنظومة الاتصالية، لمزيد تحسيس أفراد المجتمع بضرورة مناهضة العنف وكسر الصور النمطية من أجل تحقيق التوازن الأسري،
- توحيد البيانات وإرساء المنظومات الاحصائية بالتنسيق مع المؤسسات المنتجة للبيانات والبحوث والدراسات والاحصاءات، من خلال المرصد الوطني لحقوق الطفل والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة والكريديف والمندوب العام لحماية الطفولة،
- دعم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط و البرمجة و الميزانية بكافة السياسيات العمومية،
- تعزيز صمود الفئات في وضعيات هشاشة و خاصة منهم النساء والفتيات بادراج مقاربة التغيرات المناخية والأزمات في مختلف السياسات العمومية للمهمة.

وقد استندت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ،عند إعداد **رؤيتها** الاستراتيجية وتنفيذها، إلى العديد من **المرجعيات الوطنية والالتزامات الدولية** لعل أهمها:

- ✓ **أحكام الدستور وخاصة الفصلين 21 و46 و47** منه من خلال تكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ودعم جميع الحقوق (المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية و البيئية) و تطويرها،
- ✓ **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** الذي تم رفع التحفظات بشانها في سنة 2014،
- ✓ **القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016** المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص،

- ✓ **بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** (بروتوكول مابوتو) بشأن حقوق النساء في إفريقيا الذي انضمت إليه تونس منذ سنة 2018،
- ✓ **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي** (اتفاقية لانزاروتي) التي صادقت عليها تونس في 2018،
- ✓ **قرار الجمعية العامة للأمم عدد 46/91** بتاريخ 16 ديسمبر 1996 المتضمن لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن
- ✓ **بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا** الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب (مابوتو 11 جويلية 2003)، المادة 22 الحماية الخاصة للمسنات،

- ✓ **القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017** المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق **بمقاومة العنف ضد المرأة.**

- ✓ **قانون عدد 114** لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 **المتعلق بحماية المسنين**، والقوانين المتممة له،
- ✓ **مجلة حماية الطفل** الصادرة بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 09 نوفمبر 1995 المنقح والمتمم خاصة بالقانون عدد 41 لسنة 2010 المؤرخ في 26 جويلية 2010،
- ✓ **القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15** لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019 والذي أطره منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 والمتعلق **بإعداد ميزانية الدولة** لسنة 2021.

وتجسيدا لتوجهاتها ومقاربتها المذكورة، تسعى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، تماشيا مع **توجهات الدولة** إلى توجيه الأنشطة من خلال برامجها العمومية للمساهمة في تحقيق **أهداف التنمية المستدامة** المتقاطعة مع غاياتها وأهدافها ومن أهمها ما يلي:

- ❖ الإدماج الاقتصادي والاجتماعي بدعم المبادرة الاقتصادية النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي وتيسير النفاذ للتكنولوجيا والابتكار ( أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و8 و9)،
- ❖ المشاركة في الحياة العامة، محليا ووطنيا، وضمان التمثيلية الاجتماعية (أهداف التنمية المستدامة 5 و10 و17)،
- ❖ الرعاية الصحية و النفسية و الحق في بيئة سليمة و في التوزيع العادل والمنصف للموارد والفرص ( أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و7 و12 و13)،
- ❖ الحق في التعليم و التكوين والثقافة ( الهدفين 4 و11)،
- ❖ رصد ومناهضة كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز والاستغلال وخاصة ضد النساء والأطفال و كبار السن وكل الفئات في وضعيات هشاشة اجتماعية ( الهدفين 5 و 16)،

وقد تعاضدت جهود الوزارة مع مختلف المتدخلين من مجتمع مدني ومنظمات دولية ووزارات لحماية الفئات الأكثر تضررا من الأوبئة والتغيرات المناخيةوالأزمات من نساء وأطفال وكبار سن في اتجاه التخفيف من وطأة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الازمات، وقد سجلت الوزارة من خلال مقاربتها التشاركية **نقاط القوة** التالية:

**- وضع آليات كفيلة بتنفيذ قانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف من خلال:**

- ✓ بعث تنسيقيات جهوية في كل ولاية،
- ✓ نشر كراس شروط متعلق باحداث وتسيير مراكز النساء ضحايا العنف،

- ✓ وضع مصفوفة مؤشرات وطنية خاصة بمتابعة تطور العنف ضد المرأة من 24 مؤشر سنة 2017 الى 38 مؤشر سنة 2021 باعتماد السجلات الوطنية،
- ✓ احداث المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،

- **تقييم وتطوير البرنامج الوطني للمبادرة الاقتصادية النسائية (رائدة) الذي انتفع به 4463 مشروع منها 3932 مشروع متناهي الصغر و531 مشاريع صغرى ومتوسطة باعتمادات جملية قاربت الـ40 مليون دينار و خلق حوالي 6216 موطن شغل مباشر، على امتداد 2016-2020 وذلك من خلال:**

- ✓ احداث البرنامج الوطني للاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي **(رائدات)** والذي من المؤمل أن ينتفع به حوالي 10000 امرأة في غضون سنة 2025 للاستجابة لمختلف حاجيات النساء،
- ✓ تنويع مصادر خطوط التمويل المراعية للنوع الاجتماعي بابرام اتفاقيات شراكة مع مختلف البنوك على غرار البنك التونسي للتضامن الاجتماعي والبنك الفلاحي وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة...
- ✓ توسيع مجالات التدخل: رائدة ذات الاولويّة - رائدة سلاسل القيم - رائدات متضامنات - رائدة مساندة - رائدة تطوير - الرائدة المبتكرة،
- ✓ ادراج محور المرافقة والتكوين للباعثات أو الراغبات في بعث المشاريع والتي تنجز في إطار برامج الشراكة،
- ✓ خلق قنوات التسويق الشبكي لضمان ديمومة المشاريع المحدثة والعمل على تنظيم التسويق الالكتروني،

- **دمج حوالي 300 طفلا من ذوي الاحتياجات الخصوصية وخاصة الأطفال المصابين بطيف التوحد الحاملين لاعاقات خفيفة** عبر المساهمة بمنحة قدرها 200د شهريا لخلاص معاليم تربيتهم ما قبل المدرسية بهدف ضمان حق هذه الفئات بتربية دامجة دون تمييز وفي اطار تكافؤ الفرص بين الأطفال ضمن برنامج تنمية الطفولة المبكرة وذلك على اثر تسجيل 607 طفل في رياض الأطفال الحاملين لمختلف الاعاقات كما أن عدد الأطفال المصابين بطيف التوحد قد ارتفع من 95 طفل سنة 2018 الى 207 طفل سنة 2021 برياض الأطفال (استنادا للاحصائيات المدرجة ضمن النظام المعلوماتي لجمع وتحليل المعطيات في قطاع الطفولة لسنة 2021)،
- **استكمال الصياغة النهائية للمجلة القانونية لحماية كبار السن** قصد عرضها على أنظار مجلس الوزراء بذلك تكون أول مجلة قانونية في العالم تخص حماية كبار السن،
- **تعميم خدمات القرب لفائدة كبار السن فاقدي السند المادي والعائلي** وبلوغ نسبة تغطية ب 80 % من خلال تمويل 31 نادي متنقل ،
- **اعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لحماية كبار السن،**
- **التعامل مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي** كشريك استراتيجي للتعهد والاحاطة بكبار السن من خلال 12 مؤسسة رعاية.

هذا وقد عززت الوزارة تدخلاتها من خلال خلق **الفرص** لتجنب **نقاط الضعف** التي واجهتها مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر تأثير الأزمات على مختلف الفئات الاجتماعية ومنها أساسا:

- **ارتفاع منسوب العنف المسلط على النساء والأطفال وكبار السن** حيث تفيد الدراسات ان **47.6%** من النساء في تونس تعرضن لأحد أنواع العنف على الاقل مرة واحدة طيلة حياتهن حيث أن **32.9% من** النساء تعرضن الى العنف الجسدي

و**28.9%** من النساء تعرضن الى العنف النفسي كما أن **7.1%** من النساء تعرضن الى العنف الاقتصادى و**89%** من النساء تعرضن الى العنف الرقمي،

- **تطور نسب الهشاشة والهشاشة المركبة للفئات الاجتماعية** ( أطفال نساء وكبار سن) والمتعلقة بالوضعيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية ،
- **تسجيل الآثار السلبية للاوبئة و الازمات و التغيرات المناخية** على الفئات الأكثر هشاشة المتواجدة بصفة بارزة خاصة في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة أو في مهن تتسم بالهشاشة وضعف الاستقرار وصعوبة النفاذ إلى التكنولوجيا،
- **ارتفاع ظاهرة العمل الغير اللائق والولوج المنصف والعادل إلى الخدمات والموارد للنساء والفتيات في الوسط الريفي** حيث تمثل المرأة في الوسط الريفي 3/1 العدد الجملي للنساء بتونس، وترتفع نسبة مساهمتها كيد عاملة معينة للعائلة دون تمتعها بأجر في المقابل إلى حدود 85%. كما تبين الاحصائيات ضعف توفر مورد رزق خاص بالمرأة مقارنة بالرجل حيث أن نسبة النساء اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهن لا يتجاوز 19.3% مقابل 55.9 % للذكور، وأن 3% فقط منهن يمتلكن عقارا خاصا بهن مقابل 12% للذكور،
- **تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في مواقع القرار والإعلام** حيث لا تتجاوز نسبة النساء في مختلف الخطط الوظيفية 29.7%. كما لا تزال تمثيلية النساء في ريادة الأعمال الاقتصادية ضعيفة نسبيا إذ أن صاحبات المهن في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يشكّلن 27 % من عمالة الإناث، وهذا أقل بكثير من نسبة الذكور أصحاب الأعمال (20.6%). كما تجدر الإشارة أن نسبة البطالة ترتفع إلى الضعف لدى خريجات التعليم العالي مقارنة بنظرائهم من الذكور،

- **ارتفاع نسب الطلاق** حيث بلغت 164.503 الف حالة طلاق خلال سنة 2017 في تونس وفق نشرية المعهد الاعلى للإحصاء مما ادى الى ارتفاع نسب النساء اللواتي يرأسن أسرا بنسبة 15 %،
- **تأخر سن الزواج** نتيجة ارتفاع تكاليف الزواج وانتظار الحصول على عمل والرغبة في استكمال الدراسة وصعوبة الحصول على مسكن ويقدر معدّل السن عند الزواج الاول بحوالي 34 سنة لدى الذكور و30 سنة لدى الاناث،
- **ضعف نفاذ الأطفال في سن 03-05 سنوات الى خدمات التعليم الجيد وذي جودة دون تمييز وعلى قدم المساواة بين الجنسين وبين الجهات**،وخاصة زمن الأزمات،
- **ارتفاع نسبة الفقر لدى الأطفال زمن الأوبئة و الأزمات** حيث تم تسجيل ارتفاع نسبة الفقر من 19% الى 25% اثر شهرين من الحجر الصحي الشامل اي ما يقارب 216.000 طفل فقير جديد ومن المتوقع ان يرتفع عدد الاطفال الفقراء إثر الجائحة من 685.000 طفل الى 900.000 طفل،

- **ارتفاع نسبة الإعالة وتزايد الاحتياجات الصحيّة والاجتماعيّة للأسرة** حيث تمثل نسبة كبار السن المتعهد بهم من طرف أحد أفراد العائلة 23.5% ، كما حدد عدد كبار السن الذين لا يتمتعون بتغطية صحية (13.4%)، ويعاني 18.5% من الأشخاص المعوقين من عجز كلي منهم 37.2 % لهم صعوبات كبيرة في حياتهم اليومية مما يطرح تحديات أخرى تستوجب الاستعداد لوضع ديموغرافي وصحي مختلف،

**(*مرجع الاحصائيات: خطة العمل الوطنية لادماج ومأسسة النوع الاجتماعي 2016-2020)**

- **عدم ملاءمة الاطار التشريعي المنظم لقطاع كبار السن** مع مقتضيات تطوير المنظومة الرعائية للمسنين بما يستجيب لتطلعاتهم وتطور احتياجاتهم وتنوعها.

ولبلوغ إستراتجيتها اعتمدت مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة و كبار السن على **المحاور الاستراتيجية** والاليات التالية الكفيلة بتقليص الفوارق بين الجنسين:

**محور الإستراتجي 1:** حماية الاسر ومرافقتها وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها اقتصاديا واجتماعيا، و ذلك من خلال:

- وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم يساعد على تمتين التماسك ويدعم الترابط دخل الأسرة،
- مرافقة الأسر ذات الوضعيات الخاصة وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لتحسين أوضاعها والعمل على تحقيق اندماجها الإيجابي اجتماعيا واقتصاديا والإحاطة بأفرادها ومرافقتهم وحمايتهم من التهميش ومن السلوكيات المحفوفة بالمخاطر،
- دعم دور الأسرة في اتجاه التوزيع الأمثل للأدوار ورفع النمطيه و ترسيخ ثقافة الحوار ونشر ثقافة اللاعنف،
- تطوير العقليات وتوعية الأسر عبر وضع خطة اعلام واتصال ومناصرة .

**محور الإستراتجي 2:** دعم حقوق المرأة و تعزيز دورها في الحياة العامة والسياسية ككفاءة داعمة للنسيج المجتمعي وفاعلة في التنمية في الوسطين الحضري والريفي ورائدة في مجال الأعمال وتطوير قدراتها في القطاعات الواعدة والمستجدة وخاصة منها في مجال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة و ذلك من خلال :

- تقليص الفجوة التمييزية وضمان تكافؤ الفرص بين الفئات ( في المجال الحضري والريفي ،بين الأقليات، العرقية والدينية ...) ،
- الحد من مخاطر الوقوع في وضعيات الهشاشة (غياب الدخل القار، الاتجاربالبشر، العنف، الارهاب، الهشاشة الصحية والنفسية) وتدعيم قدرات الفتيات والنساء والأسر للصمود في مواجهة الأزمات،
- دفع المبادرة الاقتصادية و ريادة الاعمال لدى النساء لتحقيق جيل اللاستثمار في المساواة بين الجنسين من أجل سلامة المرأة والريادة والفرص الاقتصادية،
- ورفع الحواجز المعيقة من خلال أربعة مسارات للتمكين: التعليم، والتمويل، والدعم، والمشاركة من اجل تعزيز آفاق التمكين الاقتصادي الدامج و الصامد زمن الازمات و الضامن للعمل اللائق ،
- تطوير مشاركة النساء واستفادتهن من تطور الاقتصاد الرقمي وأنماط عمل النظم الاجتماعية-الاقتصادية الحديثة والاستثمار والبحث والابتكار في التكنولوجيا الرقمية،
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء و الفتيات في الوسط الريفي،
- تدعيم قدرات النساء في مسار المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرارو خلق الوعي بالحواجز المعقدة والمترابطة غير المتكافئة التي تعيق المشاركة السياسية
- توفير الخدمات المندمجة لفائدة الفئات في وضعية هشاشة (المهاجرين والاجئين، المتضررين من التغيرات المناخية والأوبئة.....) قصد دعم دور المرأة في بناء وحفظ السلام زمن الأزمات من خلال
- وضع سياسة وطنية شاملة وعادلة بشأن تغيير المناخ وتمكين النساء من المشاركة فيها وتعزيز صمودهن لتجاوز الازمات،

**محور الإستراتجي 3:** وقاية وحماية المرأة من من كافة أشكال العنف والتمييز ضدها صونا لكرامتها وحرمتها الجسدية و النفسية و ذلك من خلال:

- ارساء منظومة قانونية ضامنة للمساواة بين الجنسين وإحداث آليات ضمانة لتطبيقيها،
- وضع الاليات و التنسيق بين مختلف المتدخليين لمناهضة كل اشكال العنف والاستغلال وخاصة ضد الفتيات والنساء والأطفال في مختلف الفضاءات (العام والخاص والسيبراني)،

**محور الإستراتجي 4:** حماية و رعاية الأطفال في إطار نظرة استشرافية تهدف لبناء مجتمع متوازن، و ذلك من خلال:

- مواصلة تنفيذ برامج وانشطة الإستراتيجية الوطنية المتعددة القطاع لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025 لتمكين جميع الاطفال في سن الطفولة المبكرة من التمتع بخدمات صحية تربوية حمائية ذات جودة
- صياغة رؤية جديدة للتنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه ، تمكن كل الأطفال اليافعين واليافعات في تونس بصفة عادلة وخاصة الذين هم أكثر هشاشة وفقرا وحرمانا من خدمات مندمجة لتنمية قدراتهم وفرص متكافئة لاكتشاف وتطوير مهاراتهم بهدف وقايتهم وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية الشاملة وحماية حقوقهم،
- وضع السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم للفترة 2021-2025،
- تقييم أداء مؤسسات الطفولة العمومية ومدى استجابتها لمستجدات والتحولات الحاصلة في المجتمع.

**محور إستراتجي 5:** الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي من خلال الرفع من جودة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن وتيسير نفاذهم إليها وانتفاعهم بها، مع مواصلة العمل على دعم إدماجهم في الحياة العامة واستثمار كفاءاتهم لتحقيق مشاركتهم الفاعلة في المجتمع، و ذلك من خلال:

- العمل على إصدار مجلة حقوق كبار السن لتطوير المنظومة القانونية لحماية المسنين
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لكبار السن،
- وضع قاعدة و بنك معلومات حول الكفاءات من كبار السن لتثمين مهاراتهم والاستثمار في خبراتهم وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة،
- تبني المسار الدولي المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لتقليص الفجوات المتّصلة بواقع كبار السن من الجنسين ومقاومة كلّ أشكال اللامساواة وصون كرامة كبار السن،
- التعهد بالمسنين فاقدي السند لضمان الحقّ في العيش الكريم والمشاركة الفعلية لكبار السن من الجنسين دون إقصاء أو تمييز.

## 2- تقديم برامج المهمة:

ترتكز مهمة الأسرة والمرأة وكبار السن لتنفيذ الإستراتجية أعلاه على ثلاثة برامج فنية:

**-برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص،**

**-برنامج الطفولة،**

**-برنامج كبار السن،**

علاوة على برنامج **القيادة والمساندة** والذي يعمل على قيادة المهمة و توفير الدعم لفائدة البرامج الفنية والعملياتية وذلك طبقا للرسم البياني التالي:

## 3- الميزانية و اطار نفقات المهمة على المدى المتوسط (2024-20221)

### أ –بيان تطور ميزانية المهمة:

تم ضبط مشروع ميزانية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لسنة 2022 باعتمادات قدرها 207090أد مقابل 196000أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 11090أد وتمثل نسبة تطور **6%**.

ولا ترتقي هذه الميزانية الى مستوى تحديات المهمة مما يعيق تنفيذ الأهداف المرسومة في مختلف البرامج العمومية لها خاصة في ظل تنامي ظواهر اجتماعية تبعا للانعكاسات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية لجائحة كوفيد19 على الأطفال والنساء والأسر وكبار السن.

ويحظى برنامج الطفولة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل **73%** من جملة ميزانية المهمة يليه برنامج المرأة والأسرة و تكافؤ الفرص وبرنامجي القيادة والمساندة وكبار السن بنسب متوالية تقدر بـ **9%**.

## جدول عدد 1:

### توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

| الأقسام / البرامج | اعتمادات الدفع | نفقات التأجير | نفقات التسيير | نفقات التدخلات | نفقات الاستثمار | نفقات العمليات المالية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المهمة | | | | | | | |
| المهمة | 2022 | 129242 | 11180 | 33778 | 32890 | 0 | 207090 |
| | 2021 | 122784 | 10853 | 33778 | 28585 | 0 | 196000 |
| | نسبة التطور (2021/2022) | %5 | %3 | %0 | %15 | %0 | %6 |
| | النسبة من ميزانية المهمة | %62 | %5 | %16 | %16 | %0 | %100 |
| البرامج | | | | | | | |
| برنامج:1 المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | 2022 | 2800 | 720 | 2200 | 12450 | %0 | 18170 |
| | 2021 | 2700 | 695 | 2188 | 10585 | %0 | 16168 |
| | نسبة التطور | %4 | %4 | %1 | %18 | %0 | %12 |
| برنامج 2: الطفولة | 2022 | 115856 | 5320 | 13778 | 16240 | %0 | 151194 |
| | 2021 | 109956 | 5200 | 14300 | 13000 | %0 | 142456 |
| | نسبة التطور | %5 | %2 | %4- | %25 | %0 | %6 |
| برنامج 3: كبار السن | 2022 | 586 | 54 | 16000 | 1800 | %0 | 18440 |
| | 2021 | 328 | 53 | 15490 | 2500 | 0% | 18371 |
| | نسبة التطور | %79 | %2 | %3 | %28- | %0 | % 0.37 |
| برنامج 9: القيادة والمساندة | 2022 | 10000 | 5086 | 1800 | 2400 | %0 | 19286 |
| | 2021 | 9800 | 4905 | 1800 | 2500 | %0 | 19005 |
| | نسبة التطور | %2 | %4 | %0 | %4- | %0 | %1 |

حدد مشروع ميزانية سنة 2022 لمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ب 206000أد موزعة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: تمثل **62 %** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها 129242أد مقابل 122784 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها **5%.**
- **نفقات التسيير**: تمثل **5 %** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها 11180 أد مقابل 10853 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها **3%.**
- **نفقات التدخل**: تمثل **16%** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها 33778 أد مقابل 33778 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها **0%.**

- **نفقات الاستثمار**: تمثل **16%** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها 32890أد مقابل 28585 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها **15%.**

و ستوجه نسبة التطور قي الميزانية المقترحة لسنة 2022 الى تغطية النفقات والاهداف التالية:

### 1. نفقات التأجير:

تم ضبط نفقات التأجيربـ 129242أد سنة 2022 مقارنة بـ 122784أد سنة 2021 اي بنسبة ارتفاع قدرها **5%** وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالتحديات المطروحة موزعة كما يلي حسب البرامج:

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** حددت اعتمادات التأجير لسنة 2022 بـ 2800 أد أي بنسبة تطور قدرها **4%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج الطفولة** حددت اعتمادات التأجير لسنة 2022 بـ 115856 أد أي بنسبة تطور قدرها **5%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج كبار السن** حددت اعتمادات التأجير لسنة 2022 بـ 586 أد أي بنسبة تطور قدرها **79%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج القيادة والمساندة** حددت اعتمادات التأجير لسنة 2022 بـ 10000 أد أي بنسبة تطور قدرها **2%** مقارنة بسنة 2021،

و سيتم توجيه اعتمادات التأجير الى مجابهة تطور النفقات التالية:

- ارتفاع عدد أعوان المهمة المرخص فيهم مقارنة بسنة 2021 حيث من المتوقع أن يبلغ عدد أعوان مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن إلى موفى سنة 2022 حوالي 4749 مقابل 4670 سنة 2021 مرخص فيهم للمهمة أي بزيادة قدرها **2%**،
- تغطية نفقات الترقيات والانتدابات الجديدة،
- إعادة توظيف أعوان الوزارة على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016،
- التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020،

### 2. نفقات التسيير:

تم ضبط نفقات التسيير بـ 11180أد سنة 2022 مقارنة بـ 10853أد سنة 2021 اي بنسبة ارتفاع قدرها **3%** موزعة كما يلي حسب البرامج:

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** حددت اعتمادات التسيير لسنة 2022 بـ 720 أد أي بنسبة تطور قدرها **4%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج الطفولة** حددت اعتمادات التسيير لسنة 2022 بـ 5320 أد أي بنسبة تطور قدرها **2%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج كبار السن** حددت اعتمادات التسيير لسنة 2022 بـ 54 أد أي بنسبة تطور قدرها **2%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج القيادة والمساندة** حددت اعتمادات التسيير لسنة 2022 بـ 5086 أد أي بنسبة تطور قدرها **4%** مقارنة بسنة 2021،

و سيتم توجيه اعتمادات التسيير الى مجابهة تطور النفقات التالية:

- اعتمادات التحسيس ورفع الوعي لتأمين النفقات المترتبة عن تنظيم التظاهرات والمواعيد الوطنية والإقليمية والدولية،
- الترفيع في اعتمادات الكريديف من 257 أ.د سنة 2021 إلى 270 أ.د سنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ5%،

- ❖ اعتمادات الموجهة للتصدي لظاهرة المؤسسات الفوضوية من خلال الترفيع في نسق الزيارات التفقدية والعمليات البيداغوجية وما يترتب عنها من زيادة في المنحة الكيلوميترية،
- ❖ توفير الاعتمادات الضرورية لتأمين نشاط نوادي الأطفال المتنقلة (تأمين وقود وصيانة)، لدعم حق الأطفال المتواجدين بالمناطق الحدودية في التنشيط والترفيه،
- ❖ توفير النفقات اللزامية المترتبة عن استغلال مؤسسات الطفولة الجديدة،
- ❖ الترفيع في اعتمادات النفقات الالزامية (الماء والكهرباء والهاتف والوقود والأكرية والصيانة....).

### 3. نفقات التدخل:

تم ضبط نفقات التدخل بـ 33778أد سنة 2022 مقارنة بـ 33778أد سنة 2021 اي بنسبة ارتفاع قدرها **0%** موزعة كما يلي حسب البرامج:

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** حددت اعتمادات التدخل لسنة 2022 بـ 2200 أد أي بنسبة تطور قدرها **1%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج الطفولة** حددت اعتمادات التدخل لسنة 2022 بـ 13778 أد أي بنسبة تراجع قدرها **4-%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج كبار السن** حددت اعتمادات التدخل لسنة 2022 بـ 16000 أد أي بنسبة تطور قدرها **3%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج القيادة والمساندة** حددت اعتمادات التدخل لسنة 2022 بـ 1800 أد أي بنسبة تطور قدرها **0%** مقارنة بسنة 2021،

و سيتم توجيه اعتمادات التدخل الى مجابهة تطور النفقات التالية:

- ❖ تأمين خدمات القرب لتسيير 08 مراكز تعهد بالنساء ضحايا العنف بكل من ولاية جندوبة و توزر وقابس وسليانة والقيروان والقصرين و اريانة وسيدي بوزيد من خلال اتفاقيات شراكة مع الجمعيات
- ❖ الترفيع في الاعتمادات الكريديف من 580 أ.د سنة 2021 إلى 669 أ.د سنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ15,34%،
- ❖ الترفيع في منحة مستلزمات التنشيط التربوي الاجتماعي بنسبة 20 % من أجل مزيد استقطاب الأطفال وترغيبهم في الانخراط بمؤسسات الطفولة ،
- ❖ التكفل بمعلوم 200 د شهريا لفائدة الاطفال من ذوي طيف التوحد لفائدة قرابة 300 طفل بكلفة 700 أد،
- ❖ تخصيص دعم للجمعية التونسية لقرى أطفال (SOS) **1360** أ د بهدف مواصلة التعهد بالأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع،
- ❖ الترفيع في منح الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية بالبيت،
- ❖ توفير اعتمادات اضافية لانطلاق نشاط مؤسسة جديدة لرعاية كبار السن بسيدي بوزيد ( 250 أد كتقديرات سنوية).

### 4. نفقات الاستثمار:

تم ضبط نفقات الاستثمار بـ 32890أد سنة 2022 مقارنة بـ 28585أد سنة 2021 اي بنسبة ارتفاع قدرها **15%** موزعة كما يلي حسب البرامج:

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** حددت اعتمادات الاستثمار لسنة 2022 بـ 12450 أد أي بنسبة تطور قدرها **18%** مقارنة بسنة 2021،

- **برنامج الطفولة** حددت اعتمادات الاستثمار لسنة 2022 بـــ 1624 أد أي بنسبة تطور قدرها **25%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج كبار السن** حددت اعتمادات الاستثمار لسنة 2022 بـــ 1800 أد أي بنسبة تراجع قدرها **-28%** مقارنة بسنة 2021،
- **برنامج القيادة والمساندة** حددت اعتمادات الاستثمار لسنة 2022 بـــ 2400 أد أي بنسبة تراجع قدرها **-4%** مقارنة بسنة 2021،

و سيتم توجيه اعتمادات الاستثمار الى مجابهة تطور النفقات التالية:

- ❖ المشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة ومواصلة تنفيذ المشاريع المرسمة بمخطط التنمية 2016-2020،
- ❖ مواصلة تنفيذ الدراسات الفنية التي تم البت فيها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية والبرامج التي تمّ اقرارها في إطار جلسات العمل الوزارية واللجان الفنية استعدادا لمخطط التنمية 2021-2025 ،
- ❖ المشاريع ذات المردودية العالية التي تساهم في تحقيق أهداف السياسات العمومية في مجال المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وكل الفئات في وضعية هشاشة قصد تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا،
- ❖ الاستثمار في مشاريع المراعية للنوع الاجتماعي لفائدة النساء في الوسط الريفي للرفع من نسبة التشغيلية لدى النساء والنهوض بالمبادرة النسائية وضمان حق نفاذها إلى موارد الرزق،
- ❖ الاستثمار في كفاءات كبار السن وتحسين جودة الخدمات المسداة بمراكز رعاية المسنين،
- ❖ مواصلة تأمين خدمات القرب بدعم النوادي المتنقلة لرعاية كبار السن فاقدي السند و النوادي المتنقلة للأطفال لتقريب خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي بالمناطق الريفية والحدودية،
- ❖ دعم مشاريع الصيانة والتهيئة،
- ❖ مواصلة بناء المقرات الجهوية وتجهيزها في إطار دعم اللامركزية بإستكمال الدراسات الخاصة بإحداث 08 مندوبيات جهوية بكل من ولايات قبلي وسوسة والمنستير وباجة وصفاقس والكاف وتوزر وزغوان برنامج 2020-2022 .
- ❖ تطوير النظم المعلوماتية على المستوى المركزي و الجهوي حرصا على توحيد آليات العمل ورقمنتها و حوكمة التصرف في الموارد البشرية ومتابعة تنفيذ البرامج و المشاريع ذات الصبغة الجهوية، كما سيتم إحداث منظومات و تطبيقات إعلامية تشمل مجال الموارد البشرية والمشاريع و الوضعيات العقارية.
- ❖ مواصلة تجديد أسطول النقل.

## ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج و الانشطة:

**جدول عدد 2:**

**توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة**

**(اعتمادات التعهد)**

الوحدة:ألف دينار

| البرنامج | النشاط | ق م 2021 | تقديرات 2022 | نسبة التطور 2021/2022 |
|---|---|---|---|---|
| برنامج 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف | 12456 | 14280 | 15% |
| | النشاط 2: النهوض بالأسرة | 4828 | 4019 | -17% |
| | النشاط 3: تنفيذ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | 168 | 288 | 71% |
| | النشاط 4: بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي | 2360 | 2389 | 1% |
| | النشاط 7: رصد وبحوث ودراسات وإحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف | 836 | 651 | -22% |
| **مجموع البرنامج** | | **20648** | **21627** | **5 %** |
| برنامج 2: الطفولة | النشاط 1: قيادة برنامج الطفولة | 133257,2 | 140738,5 | 6% |
| | النشاط 2: رصد ودراسات وتوثيق ونشر ثقافة حقوق الطفل ودعم المشاركة | 332 | 238 | -28% |
| | النشاط 3: تعليم عالي | 557 | 1041 | 87% |
| | النشاط 4: حماية الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون | 252 | 95 | -62% |
| | النشاط 5: الإعلامية والتكنولوجيا الموجهة للطفل والوقاية من مخاطر الفضاء الافتراضي | 1914 | 1629 | -15% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | النشاط 6: اصطياف وترفيه | 1136 | 1194,4 | 5% |
| | النشاط 7: التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة | 1185,5 | 1442,1 | 22% |
| | النشاط 8: أنشطة مندوبي حماية الطفولة | 408 | 432 | 6% |
| | النشاط 9: رعاية الأطفال وإدماجهم | 5270,8 | 5433 | 3% |
| | النشاط A: رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي | 6664,7 | 7617 | 14% |
| | النشاط B: التفقد البيداغوجي والتكوين | 988,8 | 1454 | 47% |
| **مجموع البرنامج** | | **151966** | **161314** | **%6** |
| **برنامج 3: كبار السن** | النشاط 1: أنشطة القيادة والمساندة الخاصة بالبرنامج | 16449.6 | 17312.2 | %5 |
| | النشاط 2: الرعاية والإحاطة والإدماج | 1061.4 | 1127.8 | %6 |
| **مجموع البرنامج** | | **17511** | **18440** | **%5** |
| **برنامج 9: القيادة والمساندة** | النشاط 1: القيادة والمساندة والتنسيق | 16025 | 17247 | % 8 |
| | النشاط 2: المصالح المشتركة | 3480 | 3225 | % −7 |
| **مجموع البرنامج** | | **19505** | **20472** | **%5** |
| **المجموع العام** | | **209630** | | |

**جدول عدد 3:**

**توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة**

**(اعتمادات الدفع )**

الوحدة:ألف دينار

| البرنامج | النشاط | ق م 2021 | تقديرات 2022 | نسبة التطور 2021/2022 |
|---|---|---|---|---|
| برنامج 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف | 9141 | 10580 | 16% |
| | النشاط 2: النهوض بالأسرة | 3948 | 4550 | 15% |
| | النشاط 3: تنفيذ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | 168 | 288 | 71% |
| | النشاط 4: بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي | 2360 | 2389 | 1% |
| | النشاط 7: رصد وبحوث ودراسات وإحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف | 551 | 651 | 18% |
| **مجموع البرنامج** | | **16168** | **18458** | **14%** |
| برنامج 2: الطفولة | النشاط 1: قيادة برنامج الطفولة | 125007,2 | 132368,5 | 6% |
| | النشاط 2: رصد ودراسات وتوثيق ونشر ثقافة حقوق الطفل ودعم المشاركة | 292 | 288 | -1% |
| | النشاط 3: تعليم عالي | 787 | 691 | -12% |
| | النشاط 4: حماية الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون | 252 | 95 | -62% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | النشاط 5: الإعلامية والتكنولوجيا الموجهة للطفل والوقاية من مخاطر الفضاء الافتراضي | 1214 | 779 | −36% |
| | النشاط 6: اصطياف وترفيه | 386 | 594,4 | 54% |
| | النشاط 7: التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة | 1185,5 | 1442,1 | 22% |
| | النشاط 8: أنشطة مندوبي حماية الطفولة | 408 | 432 | 6% |
| | النشاط 9: رعاية الأطفال وإدماجهم | 5270,8 | 5433 | 3% |
| | النشاط A: رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي | 6664,7 | 7617 | 14% |
| | النشاط B: التفقد البيداغوجي والتكوين | 988,8 | 1454 | 47% |
| **مجموع البرنامج** | | **142456** | **151194** | 6% |
| **برنامج 3: كبار السن** | النشاط 1: أنشطة القيادة والمساندة الخاصة بالبرنامج | 17309.6 | 17312.2 | % 0.01 |
| | النشاط 2: الرعاية والإحاطة والإدماج | 1061.4 | 1127.8 | % 6 |
| **مجموع البرنامج** | | **18371** | **18440** | **% 0.37** |
| **برنامج 9: القيادة والمساندة** | النشاط 1: القيادة والمساندة والتنسيق | 15675 | 16061 | % 2 |
| | النشاط 2: المصالح المشتركة | 3330 | 3225 | % −3 |
| **مجموع البرنامج** | | **19005** | **19286** | **% 1** |
| **المجموع العام** | | **196000** | **207090** | **6%** |

## ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

تم اعداد مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2022-2024 أخذا بعين الاعتبار للضغوطات المالية والحاجيات المتأكدة للوزارة والتوجهات المضبوطة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 11 جوان 2021 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022، علما وأنه تم اعتماد الأسقف المحددة بقانون المالية لسنة 2021 من قبل وزارة المالية لا تغطي النفقات الجديدة المترتبة عن تداعيات أزمة الكوفيد على الفئات في وضعية هشاشة التي تتعهد بهم المهمة من منظور اجتماعي ادماجي لوقاية الأطفال والنساء وكبار السن والأسر في وضعيات خصوصية والتي أثبتت الأزمة أنهم الأكثر تضررا من الأزمات والتغيرات المناخية والأوبئة. ويتجلى هذا النقص في مختلف السياسات العمومية للمهمة بمختلف أقسام الميزانية وذلك كما يلي:

- **نفقات التأجير:**

- ستشهد اعتمادات التأجير ارتفاعا بنسبة **8%** أي باعتمادات قدرها 129242أد سنة 2022 الى اعتمادات قدرها 140000أد سنة 2024 وهذه الاعتمادات لا تغطي الالتزامات التالية:
  - تدعيم المهمة ببعض الاختصاصات ذات الأولوية بعد موافقة كل من رئاسة الحكومة ووزارة المالية على الانتدابات الجديدة في برنامج الطفولة،
  - التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020، وإعادة توظيف أعوان الوزارة على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016.

- **نفقات التسيير:**

تسعى المهمة الى ترشيد والضغط على نفقات التسيير من خلال برامجها العمومية رغم الارتفاع الذي ستشهده الاعتمادت من سنة 2022 الى سنة 2024 بنسبة **6 %** لتغطية النفقات التالية:

- تحسين ظروف العمل من خلال كراء فضاءات ادارية وظيفية لفائدة بعض الادارات المركزية وخاصة المندوبيات ومندوبي حماية الطفولة وهو ما ينجر عنه ارتفاع النفقات الالزامية،
- تحسين من نسبة تأطير الأعوان والاطارات المركزية والجهوية من خلال التكوين والرسكلة المستمرة،
- رفع مستوى الوعي والتحسيس لدى العموم بقضايا المرأة وتهديدات التي تطال الطفولة والتحديات التي تستوجب رفعها لتحسين الرفاه الاجتماعي من خلال التظاهرات والأنشطة الدولية والوطنية،
- احكام التصرف في وسائل النقل رغم تقادم أسطول السيارات وتجهيزها بمنظومة GPRS،
- تغطية الديون والمتخلدات والنفقات المنجرة عن عمليات التوسعة واحداثات جديدة.

- **نفقات التدخلات:**

- ونسجل نقص في الاعتمادات بالنسبة لنفقات التدخل الاجتماعي التي شهدت نسبة تطور دون المأمول من 33778أد سنة 2022 الى 34500أد سنة 2024 أي بنسبة قدرها **2%** ، لها تأثير على التوجه الوقائي للمهمة مما ينجر عنه:

✓ ضعف التغطية بخدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف التي تسير عن طريق منحة تمويل عمومي عبر الجمعيات (برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص) حيث من المأمل أن يدخل 8 مراكز حيز النشاط من سنة 2022 الى سنة 2024.

✓ التأثير على نوعية وجودة الخدمات الموجهة للأطفال مكفولي الدولة من المراكز المندمجة ومركبات الطفولة خاصة مع برمجة انتدابات جديدة لتسيير عدد هام من مؤسسات الطفولة المغلقة مقابل الحفاظ تقريبا على نفس الاعتمادات (برنامج الطفولة).

✓ عدم الوصول الى الطاقة القصوى لمؤسسات رعاية كبار السن نظرا لعدم الترفيع من منحة التأجير العمومي (لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي) وذلك لعدم فتح باب انتدابات جديدة لفائدة المشروع (برنامج كبار السن).

✓ أما بالنسبة للفاعل العمومي الكريديف التي تندرج اعتماداته ضمن القسم الثالث من الميزانية ستشهد نسبة انخفاض قدرها -12% أي من اعتمادات قدرها 669أد سنة 2022 الى اعتمادات قدرها 590 أد سنة 2024 مما سيؤثر على حجم الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام والتكوين المراعي للنوع الاجتماعي.

- **نفقات الاستثمار:**

بالنسبة لنفقات الاستثمار فان اعتمادات الدفع المبرمجة ستحول دون خلاص المشاريع والبرامج على مدى المتوسط وخاصة منها المشاريع المتواصلة حيث لم تتعدى نسبة التطور على مدى ثلاث سنوات **3%** وذلك باعتبار المعطيات الاتي ذكرها:

- تقدم انجاز المشاريع المتواصلة المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيز خاصة بناء وتهيئة مؤسسات تحت الاشراف حيث انطلقت أشغال جزء كبير منها بعد استيفاء الدراسات الفنية والمعمارية مما يرفع من نسق استهلاك الاعتمادات،
- ضعف الاعتمادات السنوية المخصصة للدفع للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتي تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة (كمشروع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي – مشروع المبادرة الاقتصادية في الوسط الريفي - النهوض بفضاءات الطفولة المبكرة) التعهد بكلفة تسجيل الأطفال بفضاءات الطفولة المبكرة من منظور ادماجي لتلبية مختلف حاجيات الأطفال من ذوي الحاجيات الخصوصية للرفع من المؤشر الوطني للالتحاق بفضاءات الطفولة.

**جدول عدد 4:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2020 | ق م 2021 | تقديرات 2022 | تقديرات 2023 | تقديرات 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 115710 | 122784 | 129242 | 135000 | 140000 |
| نفقات التسيير | 9252 | 10853 | 11180 | 11515 | 11861 |
| نفقات التدخلات | 26834 | 33778 | 33778 | 34000 | 34500 |
| نفقات الاستثمار | 17404 | 28585 | 32890 | 33000 | 33990 |
| نفقات العمليات المالية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **196200** | **196000** | **207090** | **213515** | **220351** |
| **المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **196497** | **196100** | **207240** | **213665** | **220521** |

## جدول عدد 5:

## إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :

## التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

| البيان | إنجازات 2020 | ق م 2021 | تقديرات 2022 | تقديرات 2023 | تقديرات 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| برنامج 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | 9215 | 16168 | 18170 | 19750 | 21000 |
| برنامج 2: الطفولة | 125165 | 142456 | 151194 | 153000 | 156000 |
| برنامج 3: كبار السن | 18749 | 18371 | 18440 | 19765 | 21200 |
| برنامج 9: القيادة والمساندة | 16071 | 19005 | 19286 | 21000 | 22151 |
| **المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **169200** | **196000** | **207090** | **213515** | **220351** |
| **المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **169497** | **196100** | **207240** | **213665** | **220521** |

# المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

# البرنامج عدد 1 : المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

## إسم رئيسة البرنامج: السيدة سميرة بن حسين

## بداية من 01 نوفمبر 2019

### 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

#### 1.1 تقديم إستراتجية البرنامج:

عملا على التكريس الفعلي لحقوق المرأة التونسية، التي جاء بها الدستور والقوانين، وتدعيم دورها الريادي في محيطها الإقليمي والدولي، سيعمل البرنامج خلال الخمس سنوات القادمة، وفق نظرة استراتيجية ورؤية مجتمعية شاملة، على:

- ✓ تشجيع ريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي **من خلال تنفيذ برنامج "رائدات" الذي سيتم عن طريقه تمويل سنويا 600 مشروع جديد طيلة الفترة 2022 - 2025 أي ما يقدر ب 3000 مشروع في نهاية تلك المدة.**
- ✓ دعم النساء والفتيات في المناطق الريفية والتدخل لإحداث موارد رزق لفائدتهن **عن طريق تمويل مباشر من ميزانية البرنامج وذلك بهدف ضمان الاستقلال المالي للمرأة وتوفير مدخولا قارا لها ولأسرتها مما يساهم في تيسير اندماجها في الديناميكية الاقتصادية على المستوى المحلي والجهوي وخلق قرابة 500 مشروع متناهي الصغر للنساء والفتيات في الوسط الريفي**
- ✓ **هيكلة المشاريع النسائية المذكورة أعلاه ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال دعم إحداث المجامع التنموية النسائية**
- ✓ مناهضة العنف المسلط على النساء باعتباره انتهاكا لكرامة الانسان واعتداء على الحرمة المعنوية والجسدية للمرأة.
- ✓ وفي هذا الاطار تهدف برامج الوزارة الى التقليص من نسبة العنف **عبر وضع البرامج الاتصالية والتوعية التي تستهدف الكبار والصغار والنساء والرجال على حد السواء.** كما تهدف برامج الوزارة الى **تطوير الاطار القانوني واللوجستي الذ يضمن حماية المرأة ضحية العنف والوقاية منه.**
- ✓ مأسسة النوع الاجتماعي وفق مقاربة تنموية شاملة ومندمجة تتأسس على المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- ✓ مساهمة المرأة في الحياة العامة و وصولها الى مواقع القرار .
- ✓ العمل على ضمان العمل اللائق للفئات النشيطة من النساء والفتيات في جميع القطاعات وفي الوسطين الحضري والريفي،
- ✓ الإحاطة بالنساء والأسر ذات الاحتياجات الخصوصية وادماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية
- ✓ ضبط الوظائف الأساسية للأسرة وأدوارها والعلاقات داخلها ومع محيطها.
- ✓ تأمين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية والأمنية المساهمة في تحقيق الرفاه الأسري.
- ✓ وضع خطة تواصل وإعلام للتحسيس والتوعية وكسب التأييد وحشد المناصرة.

- ✓ تعزيز مشاركة الأسرة في التنمية المستدامة .
- ✓ حماية الأسرة من الفقر والتفكك والعنف والتمييز.
- ✓ وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم يساعد على تمتين التماسك ويدعم الترابط دخل الأسرة،
- ✓ دعم وظائف الأسرة وإكسابها النجاعة والفاعلية وتعزيز أدوارها والعلاقات داخلها ومع محيطها الخارجي لتحصينها من مختلف المخاطر و الازمات،
- ✓ مرافقة الأسر ذات الوضعيات الخاصة وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لتحسين أوضاعها والعمل على تحقيق اندماجها الإيجابي اجتماعيا واقتصاديا والإحاطة بأفرادها ومرافقتهم وحمايتهم من التهميش والفقر والهشاشة،
- ✓ تحقيق التكامل بين السياسات والبرامج الأسرية و السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية لضمان تدخل مندمج لفائدة الأسر
- ✓ تطوير العقليات وتوعية الأسر لحمايتها من المخاطر عبر وضع خطة اعلام واتصال ومناصرة .

وعليه سجل البرنامج العديدة من **نقاط القوة** التي تسمح بتحقيق أهدافه ونذكر منها خاصة:

- ➢ **تميز تونس برأس مال بشري نسائي** جد هام حيث مثلت الفتيات المتفوقات في مناظرة الباكلوريا سنة 2014 نسبة 63,6%، أما المتحصلات على شهائد علمية جامعية فقد بلغت نسبتهن 68% من مجموع المتخرجين من التعليم العالي كما مثلت الطالبات المتحصلات على:
- ➢ شهادة الإجازة الأساسية للسنة الدراسية 2014/ نسبة 72% مقارنة بالذكور 28%،
- ➢ شهادة الدكتوراه 54,3% مقابل 45,7% للذكور (السنة الدراسية 2015/2014) ،
- ➢ شهادة طب الأسنان والصيدلة والطب نسبة 67,4% مقابل 32,6% للذكور (السنة الدراسية 2015/2014)،
- ➢ **وجود برنامج وطني جديد للريادة النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات"** المصادق عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد في 08 مارس 2021،
- ➢ **استمرارية التمويل المباشر من ميزانية الدولة لاحداث مشاريع متناهية الصغر** لفائدة فئات النساء والفتيات والعائلات ذات الدخل المحدود أو الغائب في اطار محاربة البطالة والفقر وقلة الرزق و **ديمومة مواطن الرزق** تلك لدى النساء والعائلات المستفيدة بنسبة تقارب 80 %.
- ➢ **انفراد تونس عربيا بإصدارها أول قانون شامل للقضاء على العنف ضد المرأة (القانون عدد53 لسنة 2017)**
- ➢ **المصادقة على الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمناهضة العنف ضد المرأة** خلال المجلس الوزاري المنعقد في 08 مارس 2021،
- ➢ ثراء التشاريع الضامنة لحقوق المرأة والأسرة منها أحكام الدستور ومجلة الأحوال الشخصية والقانون الأساسي لمناهضة العنف ضد المرأة عدد 53 لسنة 2017 والتشاريع الأخرى.... التي تميزت بمقاربتها الشمولية للأسر، دون اعتبار مشاريع النصوص القانونية التي هي في طور المصادقة مثل قانون عطلة الامومة والأبوة.
- ➢ **وجود سلاسة في وضع نصوص جديدة** أو في **مراجعة النصوص القانونية والترتيبية** بهدف تطوير التشاريع والتراتيب المتصلة بالفئات والبرامج المستهدفة في مجال المرأة والأسرة. وذلك على غرار مشروع قانون عطلة الامومة والأبوة.
- ➢ **مصادقة تونس على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تضمن الحقوق والحريّات للجنسين والمساواة** بينهما :

- اتفاقية السيداو،
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- منهاج عمل المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة بيجين،
- أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030،
- اندماج تونس في التحالف الدولي من أجل المساواة في الأجر.
- **وجود تمثيليات جهوية لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن** تسهر على تنفيذ برامج الوزارة ومتابعتها على المستوى الجهوي.
- **تميز المجتمع مدني باقتناعه بقضايا المرأة والأسرة وانصهاره مع برامج الوزارة** في المجال من خلال الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الوزارة لتنفيذها
- **وجود دعم هام من قبل المنظمات العالمية والإقليمية المانحة** لوضع حيز التنفيذ الاستراتيجيات والبرنامج.
- معاضدة الوزارة في انجاز مهامها على مستوى المرأة خاصة من قبل الكريديف والمرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة.

وعلى الرغم من هذه المكتسبات ، فإن التكريس الفعلي لإستراتجية البرنامج تشكو من **نقاط الضعف** التالية:

- ضعف تثمين ريادة الأعمال بصفة عامة وريادة الأعمال النسائية بصفة خاصة،
- ضعف الديناميكية الموجهة نحو الشركات الناشئة والابتكار عند النساء،
- ضعف المبادرات والآليات لاحتضان المشاريع النسائية في تصور مبني على خدمات القرب،
- صعوبة أو غياب حصول المرأة على وسائل الإنتاج ومصادر التمويل بسبب الذهنية الاجتماعية .
- ضعف المرافقة القبلية والبعدية الموجهة لصاحبات المشاريع في الوسط الريفي،
- تضمن بعض المجلات والنصوص القانونية لأحكام تمييزية ضد المرأة .
- ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لإنفاذ مختلف محاور القانون عدد 58 لسنة 2017،
- انعكاس التحولات الديمغرافيّة على بنيان الأسرة حيثت انتقلت من أسرة ممتدّة إلى أسرة نوويّة.
- تفاقم عدد النساء والعائلات التي تسترزق من الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة والمهن الهشة التي لا تأمن الاستقرار والدخل الدائم للفرد والعائلة خاصة على اثر جائحة كوفيد 19
- ارتفاع نسب الطلاق حيث تم سنة 2019 تسجيل 17.300 الف حالة طلاق في تونس وفق احصائيات وزارة العدل،
- ضعف الموارد البشرية الواجب تسخيرها لوقاية المرأة والأسرة من العنف المسلط عليها والضرورية للتعهد بضحايه وذلك بسبب منع الانتدابات بالوظيفة العمومية وغياب اطار قانوني خاص بالعاملين في مجال الاستقبال والتوجيه والتعهد بالنساء والأسرة ضحايا العنف.
- -صعوبة في ابرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات التي تتقدم بمطاب للحصول على منحة تمويل عمومي لتسييرها مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف لعدم إمكانية استوفائهم للشروط الواردة بالأمر عدد 5183 لسنة 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط التاموبل العمومي.

- صعوبة تغطية جميع المتدخلين في المجال بالبرامج التوعوية والتكوينية والتدريبية الخاصة بالمسائل الحقوقية ومقاومة العنف ضد المرأة والأسرة والتعهد بالضحايه.

**التحديات** الخاصة بالبرنامج:

- الترفيع في نسبة صاحبات المشاريع الاقتصادية عن طريق تنفيذ برنامج دعم الاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" خلال سنوات المخطط الخماسي 2022-2025 .
- الترفيع في نسبة المستفيدات بآليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتات في المناطق الريفية .
- مما يؤدي الى تحقيق تحدي ثالث يتمثل في:
- مساهمة الوزارة الفعلية في التقليص من نسبة البطالة التي تمس النساء والفتيات باعتبار تطورها من 17,4% خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020 إلى 17,8% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021. وقد أدت جائحة كوفيد الى اتساع الفجوة بين الجنسين حيث تقدر نسبة البطالة لدى الذكور 15% مقابل 24% لدى الإناث وزادت تفاقما لدى النساء والفتيات في المناطق الريفية والداخلية التي تشكو ضعف الاستثمار.
- الترفيع في نسبة تواجد المرأة في مواقع القرار بالادارات والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة سواء كانت منتخبة أم لا.
- الترفيع في عدد مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف سواء على أساس تولي الوزارة كل سنة في احداث لمركزين اثنين لايواء والاحاطة بالنساء ضحايا العنف بقطع النظر .
- تفعيل ودعم دور النساء والفتيات في الوسطين الحضري والريفي لبناء وتحقيق السلم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق :
- مقاومة الانقطاع المدرسي للفتاة ومواصلة تعليمها في أعلى درجاته وتشجيعها على الاختصاصات العلمية والتكنولوجية.
- توفير موارد الرزق و فرص المبادرة الخاصة للنساء والفتيات باختلاف مستوايتهن العلمية.
- توعية النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية .
- تثمين دور المرأة في الحياة الأسرية والمجتمعية وفي الشأن العام
- الترفيع في نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة وتواجدها في مواقع القرار والمسؤولية.
- اعداد مخططات وبرامج وميزانيات الوزارات والمؤسسات العمومية تكون دامجة فعليا لمقاربة النوع الاجتماعي و نافذة باعتماد تلك المقاربة.
- تأمين التدخل الشامل والمتكامل في مجال مقاومة العنف المسلط على المرأة ضحية العنف باعتبار تعدد اختصاصات التدخل واختلاف مجالاته (الوقاية والحماية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق والحوكمة )
- القضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات .

لتفادي الإشكاليات والنقائص سيعمل البرنامج على المحاور التالية :

**محور إستراتجي 1: تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز اندماج النساء والفتيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**

وفي هذا الإطار، وباعتماد الاطار القانوني والحقوقي المذكور أعلاه وباعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي الصعب الناتج عن جائحة الكورونا ستعمل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على:

- ضمان حقوق النساء والفتيات كما جاءت بها المعهادات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية وكما هو وارد بالتشارع الوطنية والسهر على تفعيلها وتطبيقها بما فيها تلك التي تهدف الى تحقيق المساواة بين الجنسين و تكافؤ الفرص بينهما في الوسط الحضري والريفي.
- مناهضة العنف المسلط على المرأة باختلاف أشكاله وأطره باعتباره انتهاكا لكرامة الانسان واعتداء على الحرمة المعنوية والجسدية للمرأة.
- مشاركة المرأة في خلق الثروة الوطنية عن طريق دعم الاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي و تشجيع ريادة الأعمال النسائية على مستوى نوعيّة وحجم الاستثمار وتيسير نفاذ النساء للمجالات الجديدة والمتجددة الهادفة الى ضمان التنمية المستدامة وذات القيمة المضافة المرتفعة.
- دعم التمكين الاقتصادي للمرأة قصد ضمان استقلاليتها المالية بما يقيها من الفقر والتبعية وذلك عبر احداث مواطن رزق مستدامة ومندمجة والسعي الى هيكلتها في اطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافد جديد للتنمية،
- العمل عبر التحسيس والتكوين والدعم على مساهمة المرأة في الحياة العامة و وصولها الى مواقع القرار .
- تفعيل ودعم دور النساء والفتيات في الوسطين الحضري والريفي لبناء وتحقيق السلم الاجتماعي والاقتصادي.
- الإحاطة بالنساء والفتيات ذات الاحتياجات الخصوصية وادماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بما يأمن لهم ظروف عيش كريمة.

**محور إستراتجي 2: النهوض بالأسر ودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة**

- ضبط الوظائف الأساسية للأسرة وأدوارها والعلاقات داخلها ومع محيطها.
- تأمين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية والأمنية المساهمة في تحقيق الرفاه الأسري.
- وضع خطة تواصل وإعلام للتحسيس والتوعية وكسب التأييد وحشد المناصرة.
- تعزيز مشاركة الأسرة في التنمية المستدامة .
- -حماية الأسرة من الفقر والتفكك والعنف والتمييز.
- -وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم يساعد على تمتين التماسك ويدعم الترابط دخل الأسرة،
- دعم وظائف الأسرة وإكسابها النجاعة والفاعلية وتعزيز أدوارها والعلاقات داخلها وخارجها لتحصينها من مختلف المخاطر و الازمات،
- مرافقة الأسر ذات الوضعيات الخاصة وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لتحسين أوضاعها والعمل على تحقيق اندماجها الإيجابي اجتماعيا واقتصاديا والإحاطة بأفرادها ومرافقتهم وحمايتهم من التهميش والفقر والهشاشة،
- تحقيق التكامل بين السياسات والبرامج الأسرية و السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية لضمان تدخل مندمج لفائدة الأسر
- تطوير العقليات وتوعية الأسر لحمايتها من المخاطر عبر وضع خطة اعلام واتصال ومناصرة .

## 2.1: تقديم خارطة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

يتدخل في تنفيذ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص الهياكل التالية:

- **الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة: ويتمثل دورها في:**

✓ إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع لدعم مساهمة المرأة في التنمية ودعم مكانة الأسرة في المجتمع،

- ✓ اقتراح مشاريع نصوص قانونية تهدف إلى التجسيم الفعلي لمبدأ تكافؤ الفرص في شتى المجالات،
- ✓ متابعة أوضاع المرأة والأسرة المهاجرة ووضع البرامج الخاصة بها،
- ✓ اقتراح برامج تعاون في مجالات النهوض بالمرأة وتطوير قدرات الأسرة في إطار تطوير الشراكة إقليميا ودوليا،
- ✓ جمع البيانات حول شؤون المرأة والأسرة وتحليلها واستغلالها،
- ✓ تطوير المقاربات والمناهج المعتمدة في النهوض بأوضاع المرأة وقدرات الأسرة،

**المصالح الجهوية لشؤون المرأة والأسرة:** ويتمثل دورها في العمل على:

- ✓ المساهمة في تصور وإعداد استراتيجية الوزارة في مجال المرأة والأسرة،
- ✓ تنفيذ ومتابعة البرامج الموجهة للمرأة والأسرة،
- ✓ الإشاف الفني على الهياكل الجهوية التابعة للوزارة أو القطاع الخاص والعاملة في مجالات المرأة والأسرة،
- ✓ متابعة البرامج المنجزة بالتعاون مع الجمعيات في مجال النهوض بالمرأة والأسرة،
- ✓ الإشراف على رسكلة وتكوين الأعوان الراجعين إليها بالنظر.
- ✓ تحقيق الأهداف والمؤشرات المحددة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على مستوى جهوي.

**المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة** ويتمثل دوره في:

- ✓ رصد ظاهرة العنف ووضع الآليات الكفيلة بدراسة مختلف جوانبه العلمية والنفسية والاجتماعية وكلفته الاقتصادية بما يمكّن من رسم الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بالقضاء عليه وعلى أسبابه والعوامل التي تؤثر فيه،
- ✓ تجميع المعطيات حول حالات العنف المسلط على المرأة من خلال تلقي الشكايات أو الاشعارات عبر آلية الخط الأخضر ورصد ظاهرة العنف ضد المرأة وذلك على ضوء ما يتوصل اليه من تقارير ومعلومات مع توثيق هذا العنف وآثاره بقاعدة بيانات تحدث للغرض

**مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف):** ويتمثل دوره في:

- ✓ دعم التمكين الاقتصادي للمرأة:
- ✓ دعم القدرات الإبداعية للنساء ودفع مشاركتهنّ في الحقل الثقافي،
- ✓ المساهمة في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين،
- ✓ دعم التمكين الاجتماعي للمرأة:
- ✓ توفير رصيد معرفي ذو علاقة بالتمكين الاجتماعي للنساء.
- ✓ دعم المشاركة في الشأن العام:
- ✓ المساهمة في دعم نفاذ النساء إلى مواقع القرار في الحقل العام من خلال الرصد و التدريب،
- ✓ مناهضة التمييز والعنف:
- ✓ توفير رصيد علمي حول أشكال العنف المسلط على النساء،
- ✓ تفعيل الاستراتيجية الوطنية لانتاج مصفوفة المؤشرات الخصوصية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي،
- ✓ المساهمة في التحسيس والتوعية لمناهضة العنف ضدّ النساء،
- ✓ المساهمة في تنمية قدرات المتدخلين الحكوميين في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

## 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالمهمة:

### 2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

- **الهدف 1-1: دعم التمكين الإقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية**

عملا على دعم روح المبادرة الخاصة لدى النساء والفتيات وإكسابهن القدرات الضرورية لإحداث المشاريع وتسييرها والتصرف فيها والاستفادة من الفرص المتاحة بغاية إشراكهن وإدماجهن وتفعيل دورهن في ديناميكية التنمية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وتقليص الفجوات بينها وبين الرجل والرفع من تشغيلية النساء والفتيات وتيسير انتفاعهن بمصادر التمويل.

تم خلال المخطط الخماسي التنموي (2016-2020) وضع الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" عبر إحداث خط تمويل للمشاريع النسائية بالبنك التونسي للتضامن لفائدة النساء والفتيات من ذوات مختلف المستويات العلمية والحاملات لشهادات التعليم العالي ومراكز التكوين.

وفي إطار ضبط التوجهات الجديدة لمخطط التنمية الجديد (2021-2025)، تعتزم الوزارة تنفيذ برنامج وطني جديد للريادة النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" المصادق عليه من قبل مجلس وزاري بتاريخ 08 مارس 2021، عقب دراسة تقييمية للبرنامج المذكورأعلاه "رائدة" تم على اثرها تثمين الممارسات الجيدة وتدارك السلبيات مما أدى الى :

- تنويع طبيعة المشاريع التي يتم تمويلها لتشمل المشاريع الفلاحية والمشاريع التي تتماشى وأهداف التنمية المستدامة.

- توسيع رقعة المستفدين لتشمل النساء والفتيات ذات الحاجيات الخصوصية وأصحاب الشركات التي تمر بصعوبات مالية .
- الاعتماد على أكثر من شريك لتنفيذ برنامج "رائدات" وذلك عن طريق احداث خط تمويل للمشاريع بكل من البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك الوطني الفلاحي مع تأمين الدعم الفني لأصحاب تلك المشاريع من قبل صندوق الودائع والأمانات وذلك بمقتضى اتفاقيات شراكة تم إمضاؤها للغرض بتاريخ 09 أوت 2021.

❖ **تقديم المؤشرات :**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة تطور المشاريع النسائية مقارنة بالسنة الفارطة:**

يمكن هذا المؤشر من معرفة نسبة تطور عدد المشاريع النسائية المحدثة والممولة عن طريق برامج الوزارة التالية بعدد المشاريع المحدثة السنة الماضية :

- البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي.
- برنامج التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في المناطق الريفية .

وقد تم اختيار هذا المؤشر باعتبار أنه يعكس نسبة تحقيق هدف التمكين الاقتصادي للمرأة مهما كان موقعها الجغرافي اذ يمكن من معرفة مدى تطور مساهمة الوزارة من سنة الى أخرى في احداث المشاريع الاقتصادية من قبل المرأة الضامنة لاستقلاليتها المالية ومساهمتها في التنمية .

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-1-1: نسبة تطور المشاريع النسائية مقارنة بالسنة الفارطة | مشروع | 254 | 400 | 700 | 800 | 900 |
| | نسبة | %84,6 | %157,5 | %175 | %114,28 | %112,5 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر خلال سنوات 2022 و2023 و2024:**

في إطار تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي " رائدات" تمت برمجة إحداث وتمويل حوالي 600 مؤسسة جديدة سنويا طيلة الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2026 (3000 مشروع) على النحو التالي:

عدد 02 مشروع ذات مستوى استثمار يفوق 150 ألف دينار في كل ولاية سنويّا، أي إحداث بين 48 – 50 مشروعا سنويّا ويساهم خط تمويل الوزارة بقرابة 20%،

إحداث 550 مشروعا سنويّا (مشاريع متناهية الصغر وصغرى ومشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) يتراوح معدل الاستثمار فيها بين 5.000 و30.000 دينار.

كما ستعمل الوزارة على دعم النساء والفتيات في المناطق الريفية من خلال الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية من التدخل لإحداث مشاريع نسائية (موارد رزق) وذلك في إطار ضمان

الاستقلال المالي للمرأة وتوفير موطن رزق دائم يضمن مدخولا قارا لها ولأسرتها مما يساهم في تيسير اندماجها في الديناميكية الاقتصادية على المستوى الجهوي والمحلي وتيسير هيكلتها ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بالعمل على إحداث 100 مشروع متناهي الصغر خلال سنة 2022 و200 مشروع خلال سنة 2023 و300 مشروع خلال سنة 2024.

✓ **المؤشر 2.1.1: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة:**

يمكن هذا المؤشر من معرفة نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة، خلال السنة المعنية في إطار تنفيذ برامج الوزارة مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة

يندرج هذا المؤشر في إطار معاضدة الوزارة لمجهود الدولة في مقاومة البطالة، وذلك من خلال دعم روح المبادرة عن طريق تنفيذ برامج الوزارة في المجال ومنها خاصة البرنامج الوطني الجديد للريادة النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" وخلق مواطن الشغل لفائدة النساء والفتيات في اطار تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية وذلك للتصدي لارتفاع نسبة البطالة في تونس لدى النساء والفتيات وتعمقها على اثر انتشار جائحة الكورونا، حيث تطورت من 17,4% خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020 إلى 17,8% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021. وقد زادت تلك الوضعية في اتساع الفجوة بين الجنسين حيث تقدر نسبة البطالة لدى الذكور 15% مقابل 24% لدى الإناث لتزيد تفاقما لدى النساء والفتيات في المناطق الريفية والداخلية التي تشكو ضعف الاستثمار.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-1-2: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة) | نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة | 85 | 550 | 1200 | 1300 | 1400 |
| | | - | %647 | %218 | %108 | %92,8 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر خلال سنوات 2022 و2023 و2024:**

تبعا لما تمت برمجته ضمن البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات"، سيتم العمل على احداث:

- عدد 02 مشاريع ذات مستوى استثمار يفوق 150 ألف دينار في كل ولاية سنويّا مما يمكن من إحداث قرابة 250 موطن شغل سنويّا،

- إحداث عدد 550 مشروعا سنويّا (مشاريع متناهية الصغر وصغرى ومشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) مما سيمكن من إحداث قرابة 850 موطن شغل سنويا،

وتبعا لما ورد فإن الحاصل السنوي لعدد مواطن الشغل المبرمج إحداثها تقدر بـ1100 موطن شغل سنويا خلال سنوات تنفيذ البرنامج.

كما ستعمل الوزارة في إطار التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في المناطق الريفية على تحفيز المبادرة الاقتصادية النسائية في المناطق الريفية وذات الأولوية في التدخل لإحداث مشاريع نسائية (موارد رزق) وذلك لتيسير اندماجها في الديناميكية الاقتصادية

على المستوى الجهوي والمحلي وتيسير هيكلتها ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بالعمل على إحداث 100 موطن شغل خلال سنة 2022 على أن يتم الترفيع في إحداثات مواطن الشغل تباعا لتصل إلى 200 سنة 2023 و300 سنة 2024.

✓ **المؤشر 3.1.1: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة:**

سيمكن هذا المؤشر من معرفة نسبة المشاريع الممولة من الوزارة والتي تمت المحافظة على ديمومتها وتطويرها مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة في الإطار، وذلك لتقييم مدى نجاعة برامج الوزارة في ضمان ديمومة الاستقلال المالي للمرأة من ناحية وفي استمرارية تطورخلق الثروة بالجهة، من ناحية أخرى، كما يمكن هذا المؤشر من الوقوف على العوامل المؤدية الى نجاح المشاريع قصد الاعتماد عليها عند تركيز المشاريع الجديدة ومرافقة صاحباته..

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من سنة 2016 إلى سنة 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 3-1-1: نسبة ديمومة المشاريع الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة | نسبة | *%80,12 | %80 | %82 | %84 | %86 |

تقدر نسبة المشاريع المستدامة المحدثة في اطار تنفيذ برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" خلال سنوات 2016 إلى 2020 بـ 80,12 ، مع العلم أنه تم للغرض الاعتماد على عشر (10) ولايات فقط وهي : توزر وسليانة وبنزرت والمنستير وسوسة وجندوبة والمهدية وقبلي والقيروان وسيدي بوزيد وذلك نظرا لعدم توفر المعطيات لبقية الولايات باعتبار صعوبة الحصول عليها في ظل جائحة الكوفيد.19.

و يبين الجدول التالي توزيع النسبة المبينة أعلاه بين الولايات المذكورة والتي تتراوح بين 70% و91% :

| الولاية | عدد المشاريع | عدد المشاريع المستدامة | عدد المشاريع التي أغلقت | غياب معطيات | نسبة المشاريع المستدامة |
|---|---|---|---|---|---|
| توزر | 244 | 192 | 02 | 50 | %78,7 |
| سليانة | 174 | 156 | 18 | 0 | %89,65 |
| بنزرت | 168 | 121 | 47 | 0 | %72 |
| المنستير | 144 | 131 | 13 | 0 | %91 |
| سوسة | 217 | 180 | 37 | 0 | %83 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| جندوبة | 350 | 292 | 05 | 53 | %83,5 |
| المهدية | 116 | 91 | 25 | 0 | %78,44 |
| قبلي | 206 | 144 | 62 | 0 | %70 |
| القيروان | 153 | 108 | 45 | 0 | %70,5 |
| سيدي بوزيد | 135 | 113 | 22 | 0 | %83,7 |
| **المجموع** | **1907** | **1528** | **276** | **103** | **%80,12** |

وقد تمت برمجة العمل خلال الفترة الممتدة بين سني 2022 و2024 على تطوير نسبة ديمومة المشاريع من 80% سنة 2020 إلى 86% في موفى سنة 2024 وذلك من خلال وضع الآليات اللازمة المتعلقة خاصة بـــ:

- توفير خط تمويل للتصدي للصعوبات الناتجة عن جائحة الكوفيد 19.
- توفير الاليت الازمة لتسويق المنتوجات،
- ضمان المرافقة البعدية للمشاريع بهدف ديمومتها،
- تنظيم دورات تكوينية للباعثات لانتقاء أفكار المشاريع الناجحة وضمان ديمومتها.

- **الهدف 1-2: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص**

يعتبر صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة إطارا قانونيا يضمن حقوق وكرامة المرأة ضحية العنف وتحديد مختلف الخدمات التي تقدمها الهياكل الحكومية وغير الحكومية، وتعهدت الوزارة من خلاله باحداث مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف ودعم الجمعيات التي تسدي تلك الخدمات عن طريق التمويل العمومي أو الدعم الأجنبي.

تتعلق مهمة المراكز المذكورة أعلاه، بتقديم خدمات متنوعة وملائمة للمرأة ضحية العنف منها وحسيب الاختصاص خدمات الاسنقبال والتوجيه والمرافقة الاجتماعية والقانونية وتوفيرالمتابعة الصحية والنفسية وكذلك الإيواء الفوري ان اقتضى الأمر .

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة:**

سيمكن هذا المؤشر من معرفة نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز الاتصات والتوجيه ومراكز الايواء مقارنة بالسنة الفارطة. يمثل هذا المؤشر احدى المقاييس التي تساهم قي تقييم نشاط تلك المراكز ومدى تطبيقها لأحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، كما سيمكن هذا المؤشر من رصد نسبة التغطية بمراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف بكامل تراب الجمهورية إلى حدود سنة 2024.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-2-1: نسبة الفتيات والنساء ضحايا | نسبة | 909 | 1500 | 2000 | 2500 | 3000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة | | - | %65 | %33,33 | %25 | %20 |

تم سنة 2020 التعهد بـ 909 إمرأة وفتاة من قبل مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف تتوزع بين مراكز إيواء ومراكز إنصات وتوجيه كالتالي:

| مراكز إيواء | عدد المتعهد بهم | الولاية |
|---|---|---|
| مركز الأمان | 36<br>(من بينهم 15 طفل) | أريانة |
| مركز حرة وفاعلة | 77 | قفصة |
| مركز سيدي علي عزوز | - | تونس |
| مركز أروى القيراونية | 120 | القيروان |
| مركز حمام الأنف للإيواء الوقتي خلال فترة الحجر الصحي الشامل | 29<br>(من بينهم 15 طفل) | بن عروس |
| **مراكز استقبال** | **عدد المتعهد بهم** | **الولاية** |
| مركز استقبال النساء ضحايا العنف بالمنار | 206 | تونس |
| مركز استقبال النساء ضحايا العنف بصفاقس المدينة | 178 | صفاقس |
| مركز تيدار | 263 | مدنين |
| **المجموع** | **909** | |

تم خلال سنة 2020 التعهد بـ909 إمرأة وفتاة وطفل مرافق لهن من قبل مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف من بينها مركز أمان بولاية أريانة والمراكز الي يتم تسيرها من قبل جمعيات عن طريق اتفاقيات شراكة بين وزارة المرأة والأسرة وكبار السن والجمعيات، وعملا على الترفيع في تغطية هذه المراكز بمختلف ولايات الجمهورية لتقريب خدمات التعهد من النساء ضحايا العنف خلال السنوات القادمة تم :

- برمجة دخول حيز الاستغلال خلال النصف الثاني من سنة 2022 عدد 02 مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف بكل من وادي مليز بولاية جندوبة ومركز إيواء النساء ضحايا العنف بالمكناسي بولاية سيدي بوزيد،
- برمجة الشروع في الدراسات الهندسية لإحداث عدد 02 مركز للتعهد بالنساء ضحايا العنف بميزانية 2022 بكل من ولايتي صفاقس والقصرين.
- الشروع في الدراسات الهندسية لإحداث مركز إيواء اللنساء ضحايا العنف بكل من قابس وسليانة.

- إبرام اتفاقيات شراكة بين الوزارة وعدد من الجمعيات في مختلف ولايات الجمهورية لتوفير خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف مثل جمعيتي تيقار مواطنة متناصفة وجمعية شباب في خدمة النساء بولاية القصرين وجمعية الكرامة بولاية توزر وجمعية صوت المرأة بالمهدية..

ومن المنتظر توسيع دائرة الشراكة بين مختلف الجمعيات العاملة في مجال توفير خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف ليشمل بقية ولايات الجمهورية ويمكن أن نذكر بالخصوص الاتفاقيات التي هي بصدد الاعداد بين الوزارة وعدد من الجمعيات لإحداث مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف بكل من ولايات قابس وتونس والقيروان وقفصة والكاف ومدنين (جرجيس) والمنستير وباجة وهو ما يفسر التطور الإيجابي للمؤشر الى حدود سنة 2024 خاصة بعد صدور كل من الأمر الحكومي 582 لسنة 2020 المتعلق بإحداث وتسيير مراكزالتعهد بالنساء ضحايا العنف وقرار المصادقة على كراس شروط احداث تلك المراكز.

✓ **المؤشر 2.2.1: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارت المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي:**

يمكننا هذا المؤشر من معرفة عدد القوانين والأوامر والقرارات التي تم تعديل محتواها بهدف رفع الجانب التمييزي الذي تتضمنه والمخل بمدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبما يتلائم مع الأحكام الواردة بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الدولة التونسية في المجال.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-2-2: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارت المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي. | عدد | - | 02 | 03 | 02 | 02 |

شهدت سنة 2021:

- صدور القانون عدد 66 لسنة 2021 المؤرخ في 30 جويلية 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي الذي يهدف، وفق ما جاء بفصله الأول، إلى تنظيم العمل المنزلي بما يضمن الحق في العمل اللائق دون تمييز مع احترام الكرامة الانسانية لعاملات وعمال المنازل طبقا للدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.
- وقد نص هذا القانون على شروط تشغيل عملة المنازل وحقوق والتزامات كل من المؤجر والأجير كما ضبط آليات المراقبة والتفقد والعقوبات في صورة مخالفة أحكامه.
- انظمام تونس الى التحالف الدولي من أجل المساواة في الأجر.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2022 المصادقة على:

- مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة: باعتبارالاعداد المكثف لاصدار قانون عطلة الأمومة والأبوة الذي يهدف الى ضمان حق الأم، العاملة في القطاع العمومي أو الخاص، في العطل قبل وبعد الولادة بما يضمن المصلحة الفضلى للطفل كما يهدف الى تقاسم الأدوار بين الأم والأب في رعاية المولود عن طريق سن عطلة للاب يمكنه ان يتمتع بها عند الطلب وعلى اثر انتهاء عطلة الولادة للام. وقد تم للغرض تنظيم جلسات عمل واجتماعات بين مختلف المتدخلين

من هياكل حكومية ومنظمات وطنية وأعضاء من مجلس نواب الشعب (أعضاء لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح)

- الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية،
- الاتفاقية رقم 190 لسنة 2019 المتعلقة بالعنف والتحرش في فضاء العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية،
- الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

✓ **المؤشر 3.2.1: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني:**

- سيمكنن هذا المؤشر من احتساب نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني ونسق تطويره نتيجة أعمال التي تقوم بها الوزارة عند تنفيذها للبرامجها وأنشطتها بدعم من مختلف الهياكل الحكومية والمنظمات الوطنية والأممية ومكونات المجتمع المدني المتعلقة خاصة بـالمناصرة لمسألة مشاركة المرأة في أخذ القرار وصنعه وكذلك أعمالها المتعلقة بتنفيذ برامج وأنشطة تكوينية تهدف صقل كفاءات المرأة في مجال القيادة والريادة وتمكينها من تقنيات التفاوض والتحاور وأخذ الكلمة للتعبير عن مواقفها وأرائها أمام العموم .

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.2.1**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-2-3: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني | النسبة | %26.66 | %30.75. | %32 | %33.5 | 38.75% |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

تم احتساب المؤشر باعتماد معدل تمثيلية النساء بكل من فريق الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجالس البلدية والأحزاب السياسية والمقدرسنة 2020 بـ 26.66% ثم تطور الى 30.75% سنة 2021 على اثر تبني السيد رئيس الجمهورية مبدأ وصول المرأة الى مواقع القرار بتعيينه لـــ10 نساء من بين 40 عضو حكومة في أكتوبر 2021

وباعتبار توجه السيد رئيس الدولة في المجال فانه من المتوقع أن تتبني الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار نفس التوجه مما يؤدي الى ارتفاع معدل تمثيلية النساء بها الى32% سنة 2022 و33.5% سنة 2023 و 38.75% سنة 2024

✓ **الهدف 1.3: النهوض بالأسرة ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**

يندرج هذا الهدف في إطار اعمال الفصل السابع من دستور الجمهورية الثانية والجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأسرة والحفاظ على تماسكها والنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخاصة الهشة لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها وقدرتها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية ومنفتحة على الحضارات والثقافات الإنسانية وتأهيل أفرادها بما يعزز مبادئ التضامن والتكافل داخلها ويساعدها على تنشئة أبنائها على احترام حقوق الإنسان وكبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصية ومناهضة العنف الأسري بأشكاله المختلفة وتقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات داخل الأسرة.وتأهيل الأسر لحسن مواجهة الأزمات لتحقيق مقومات التنمية الإجتماعية والاقتصادية وإدارة الشأن المحلي.

✓ **المؤشر عدد1.3.1: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها الإقتصادية**

يمكن هذا المؤشر من التعرّف على نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بخدمات الدعم الاقتصادي (مشاريع اقتصادية صغرى بالمناطق ذات أولوية التدخل) والتي حافظت على استدامة مشاريعها وبالتالي تحسنت أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية علما وأن عدد الأسر ذات العائل الوحيد يبلغ 15% (15% بالوسط البلدي و13.2% بالوسط غير البلدي) وفق التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 . ومن هذا المنطلق ارتكزت جهود الوزارة 382 أسرة فقيرة ومحدودة الدخل خلال سنة 2021 موزعة على 12 ولاية من مشاريع اقتصادية صغرى ومتناهية الصغر.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.1**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-3-1: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها الإقتصادية | نسبة | 300 | 357 | 750 | 950 | 1250 |
| | | 80% | 85% | 90% | %95 | %97 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

لاحتساب هذا المؤشر الذي يمكن من معرفة مدى مساهمة المشاريع الإقتصادية المستدامة التي انتفعت بها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية في تحسّن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، تم القيام بزيارات ميدانية مباشرة وتعمير استمارات تبين استدامة المشاريع والظروف الحياتية للأسرة وذلك لتقييم انعكاس المشاريع المتحصّل عليها على المستوى المعيشي للأسر.

وقد بلغ عدد الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى، المتواجدة بمختلف ولايات الجمهورية، للفترة المتراوحة بين 2012 و 2021 حوالي 1681 اسرة ( 1290 إناث و391 ذكور) منها 1300 أسرة خلال فترة المخطط الخماسي 2016-2020. وقد قدرت نسبة المشاريع المستدامة 80% من مجموع المشاريع المحدثة كما بلغت نسبة الاسر التي تحسنت أوضاعهم 80% من مجموع المنتفعين وذلك باعتبار ترابط تحسن أوضاع الأسرة باستدامة المشروع.

أما بخصوص تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة، فقد تمت برمجة تمكين 750 أسرة خلال سنة 2022 و 950 أسرة خلال سنة 2023 و 1250 أسرة خلال سنة 2024 وذلك وفق حاجيات ومؤهلات المنتفعين بها من الجنسين وخصوصيات جهاتهم بما يضمن لأسرهم العيش الكريم والاستقلالية المادية ويجعلهم شريكا فاعلا في التنمية المستدامة.

ومن المقدر ان تبلغ نسبة تحسن اوضاع الأسر في غضون سنة 2024 حوالي 97% ويرجع ذلك للعوامل التالية:

- مدى حاجة هذه الاسر الى هذا النوع من المشاريع لانتشالهم من الفقر والهشاشة
- نجاح عملية التشبيك مع مختلف المتدخلين وإيمانهم بالعمل الجماعي والاجتماعي
- الاحاطة والمرافقة الناجعة للأسر المنتفعة.

✓ **المؤشر 2.3.1 نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي "معا من أجل أسرة متماسكة"**

يمكّن هذا المؤشر من قياس مدى انتفاع أفراد الأسر من برنامج التمكين الإجتماعي والذي يندرج في اطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وخطة العمل المرفقة بها وذلك عبر تنظيم حملات تثقيف وتوعية للوقاية من الفكر المتطرف ونشر السلوك الحضاري وتنمية الحس الوطني علاوة على تقديم خدمات توعية وتثقيفية خصوصية لفائدة الأسر، وذلك عبر التوجيه والإرشاد والتعهّد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتربية الوالدية، وتنظيم حلقات تدريب في كيفية التعامل مع وسائل الاتصال الرقمية والتأهيل للإعداد للحياة الزوجية.

وقد تم الشروع في تنفيذ البرنامج ب15 ولاية إلى حدود السداسي الأول من سنة 2021 ومثلت نسبة المنتفعين بالبرنامج حوالي 80% رغم جائحة الكوفيد 19، وينتظر ان تبلغ هذه النسبة 85 % خلال سنة 2022 و 90 % خلال سنة 2023 و 95 خلال سنة 2024 مع تغطية 24 ولاية و 350 بلدية بمختلف الخدمات المقدمة يتم على اثرها تمكين 65 ألف أسرة تتوزع بين أطفال وشباب وكهول وكبار سن من الجنسين.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.3.1**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-3-2: نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي "معا من أجل أسرة متماسكة" | نسبة | 75% | 80% | 85% | 90% | 95% |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تم الانطلاق في تنفذ البرنامج منذ سنة 2018 وتم، الى حدود السداسي الأول من سنة 2021 تنفيذ البرنامج ب15 ولاية حيث تم اسداء خدمات التوجيه والارشاد والتأهيل والمرافقة الى 10.110 اسرة وقد بلغت نسبة المنتفعين بالبرنامج حوالي 80% سنة 2021، رغم جائحة الكوفيد 19، وينتظر ان تبلغ تلك النسبة 85 % خلال سنة 2022 و 90 % خلال سنة 2023 و 95 % خلال سنة 2024 مع تغطية 24 ولاية و 350 بلدية بمختلف الخدمات المقدمة يتم على اثرها تمكين 65 ألف أسرة تتوزع بين أطفال وشباب وكهول وكبار سن من الجنسين.

✓ **المؤشر 3.3.1 : نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات.**

يمكن هذا المؤشر من التعرف على مدى تردد افراد الأسر على هذه الفضاءات للتمتع بالخدمات المسداة ومدى استجابة تلك الخدمات الى حاجياتهم. كما يستهدف هذا المؤشر مختلف الشرائح العمرية داخل الأسرة بانتفاعهم بعدة خدمات تشمل: الإحاطة والمرافقة والتعهد الاجتماعي والنفسي والصحي والقانوني والتثقيفي والتوعوي إلى جانب التكوين التقني في عدة اختصاصات ذات طابع تقليدي أو حرفي أو تسويقي وتكوين في كيفية تسيير مؤسسة صغرى علاوة على ايجاد سبل الحصول على تمويلات لإحداث مشاريع صغرى، وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة بهذه الفضاءات في:

- الحماية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر
- التربية الوالدية
- تأهيل الشباب للحياة الزوجية

- التوفيق العائلي...
- الترفيه
- الخدمات الصحية(التثقيف الصحي،الصحة الإنجابية، الصحة الجنسية.....)

وتبلغ نسبة رضا الاسر على الخدمات المسداة بالمراكز سنة 2021 حوالي 80 % من عدد الاسر المنتفعة بالخدمات المذكورة بولايات أريانة وباجة وغار الدماء . وينتظر تبلغ تلك 85 % خلال سنة 2022 و 90 % خلال سنة 2023 و 95 % خلال سنة 2024.

ويمكن قياس هذا المؤشر بنسبة تردد أفراد الأسر بمختلف شرائحهم العمرية على مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن من ولاية أريانة وباجة وغار الدماء من ولاية جندوبة.

هذا ونظرا لأهمية هذه الفضاءات وتعدد الخدمات المقدمة بها وتنوعها وجودتها تعمل الوزارة ( إدارة شؤون الأسرة) على إحداث 11 فضاء مندمج للأسرة بولايات الكاف وسليانة والمنستير و القصرين و باجة و سيدي بوزيد و المهدية والقيروان و مدنين وقابس وحاجب العيون بالقيروان بهدف تمكين أفراد الأسر من الإنتفاع بخدمات الجوار وذلك لضمان التماسك الأسري والحد من مظاهر التفكك الأسري كما يتم العمل على تعزيز مكاسب الأسرة وخاصة منها القانونية وذلك عبر تطوير نصوص المنظومة التشريعية لفائدتها .

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر.1-3-3**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1-3-3: نسبة نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات. | نسبة | %80 | %80 | %85 | %90 | %95 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تم الانطلاق في تنفيذ البرنامج بمراكز الارشاد والتوجيه الاسري بولاية اريانة سنة 2014 وولاية باجة سنة 2015 وولاية جندوبة سنة 2019 .

وتم تقديم خدمات الجوار الى 14424 اسرة من سنة 2014 الى سنة 2021 في مجال :

- **خدمات الارشاد والتوجيه :**
  - التوجيه والارشاد النفسي والصحي
  - التوجيه والارشاد القانوني
  - الوساطة العائلية بين الازواج وافراد الاسر
  - التوعية والتحسيس لتنمية الوعي والسلوك الحضاري لدى الفرد والاسرة ةوالمجتمع
- **التمكين الاجتماعي والاقتصادي لافراد الاسر** من خلال دورات تدريبية للتاهيل المهني وللتصرف وتسيير مشاريع والبحث عن خطوط تمويل.

وينتظر ان تبلغ نسبة رضا الاسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات. سنة 2022 حوالي 85% وسنة 2032 حوالي 90% وسنة 2024 حوالي 95% ويرجع الارتفاع التدريجي في نسبة الى مواصلة تحسين جودة الخدمات المسداة بهذه المراكز.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

**جدول عدد6 :**

**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص**

الوحدة:ألف دينار

| البرنامج | الأهداف | مؤشرات سنة 2022 | تقديرات المؤشرات لسنة 2022 | الأنشطة | تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | الهدف 1.1.1 : دعم التمكين الإقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية | المؤشر 1.1.1: نسبة تطور المشاريع النسائية مقارنة بالسنة الفارطة | %175 | - نشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف.<br>نشاط 3: تنفيذ برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص | – البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات":<br>6 م د<br>– الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الريف:<br>1,3 م د | - إبرام اتفاقيات مع جمعيات لتوفير تسويق المنتجات،<br>- ابرام اتفاقيات مع جمعيات لتقديم المرافقة البعدية. |
| | | المؤشر 1-1-2: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة) | %218 | | | |
| | | المؤشر 1-1-3: نسبة ديمومة المشاريع الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة | %82 | | | |
| | **الهدف 1-2: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص** | **المؤشر 1-2-1: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة** | %33,33 | – نشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز .<br>النشاط 3: تنفيذ برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص.<br>نشاط 4: بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام | – المساهمة في تسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف: 710 أ.د في اطارالتمويل العمومي.<br>– دراسات إحداث عدد 02 مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف بولايتي | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | وتكـوين باعتمـاد مقاربـة النوع الإجتماعيي . | صفاقس والقصرين : 500 أد. | |
| | | **المؤشـــر 1-2-2:** عـدد القـوانين والمراسـيم والأوامـــر والقـــرارت المعدلـة حسـب مقاربـة النوع الاجتماعي | 03 | نشاط 4: بحوث ودراسات ورصـد وتوثيـق وإعـلام وتكـوين باعتمـاد مقاربـة النوع الإجتماعيي<br>نشـاط7: رصـد وبحـوث ودراســات واحصــائيات ومتابعــة التشــريعات و السياسـات حـول مناهضـة العنف | -الخطة الوطنية لإدماج ومأسســـة النـــوع الاجتماعي، 100 أ.د 20 أ.د (المرصـــد الـــوطني لمناهضـــة العنف). | |
| | | **المؤشـــر 1-2-3:** نسـبة تمثيليـة المـرأة في الهيئـــات المنتخبـــة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني | %32 | النشاط 1":<br>تمكـين المـرأة وتكـافؤ الفرص ومناهضـة العنـف والتمييز ضد المرأة. | الخطـــة الوطنيـــة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي 50 أ.د | |
| | **الهدف:.3.1**<br>**النهوض بالأسرة ودعـم تمكينهـا ومشـاركتها فـي التنمية المستدامة** | المؤشـــر: 1.3.1 نسـبة الأسـر المنتفعـة بمشـاريع صـغرى والتي تحسـنت أوضاعها المعيشية | %90 | النهوض بالأسرة | ـ التمكين الاقتصادي للأســـــــر ذات الوضـــــــعيات الخصوصية:<br>3000 أد<br>(200أ.د x 15 ولايات) | |
| | | المؤشر 2.3.1:<br>نسـبة الأسـر المنتفعـة ببرنـــامج التمكـــين الإجتماعي معا من أجل | %85 | النهوض بالأسرة | –التمكين الإجتماعي لأفراد الأسر من أجل تأهيلهم للمحافظة على التماسك الأسري | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أسرة متماسكة | | | والحد من الظواهر الإجتماعية التي من شأنها أن تهدد استقرار وتوازن وتماسك أفراد الأسر.<br><br>دعم قدرات الاولياء للتعهد بابنائهم ذوي اضطرابات التعلم 882 أ.د في اطار رسكلة الدين السويدي | |
| | | المؤشر 3.3.1<br><br>نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات | 100% | النهوض بالأسرة | 1-خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة وحي التضامن وغار الدماء<br><br>2-خدمات جوار متعددة الاختصاصات لمختلف افراد لأسرة بـ 11 فضاء اسرة | |

## 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص فاعل عمومي واحد وهو مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة "الكريديف": النشاط 4: بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي.

ويعمل الكريديف كآلية علمية في مجال النوع الإجتماعي إلى معاضدة الخطة الوطنية التي رسمتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لضبط التوجّهات الاستراتيجية وآفاق تطور مؤشّراته على المدى المتوسّط (2020-2023)

الأهداف الإستراتيجية للكريديف خلال السنوات 2020-2024:

- **الهدف الإستراتيجي 1 :** دعم التمكين الاقتصادي للمرأة
- **الهدف الإستراتيجي 2 :** دعم التمكين الاجتماعي للمرأة
- **الهدف الإستراتيجي 3 :** دعم تكافؤ الفرص بين الرجال و النساء و مناهضة التمييز ضد المرأة

**جدول عدد7 :**

**مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج**

**وحجم الاعتمادات المحالة**

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية | الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022 |
|---|---|---|
| مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة "الكريديف" | النشاط 4: بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي:<br>– دراسة نوعية حول أمن النساء في المناطق الحدودية،<br>– تطوير وتحيين قاعدة بيانات «من هي؟ الخبيرة التونسية» للتعريف بالكفاءات النسائية الوطنية وتثمين إنجازاتها وإبراز قدراتها،<br>– البرنامج التدريبي :حول مناهضة العنف ضد النساء،<br>البرنامج التدريبي :المرأة والإبداع الثقافي<br>– الصورة كأداة تغيير ومناصرة لحقوق النساء،<br>– دراسة نوعية حول واقع هجرة النساء التونسيات في تونس،<br>– دراسة كمية وكيفية حول واقع الفئات النسائية الهشة وسبل الادماج الإجتماعي والإقتصادي،<br>– دراسة وطنية حول التكلفة الإجتماعية والإقتصادية للعنف المسلط على النساء في تونس،<br>– إنجاز وإصدار قاموس إفتراضي LEXYGender،<br>– برنامج تدريبي حول : سفراء وسفيرات المساواة، | تقدر الميزانية المحالة لمركز البحوث والدراسات والإعلام حول المرأة "الكريديف" بـ22389 أ.د تتوزع كالتالي:<br>– نفقات التأجير: 1500 أ.د<br>– نفقات التسيير: 250 أ.د<br>– نفقات التدخلات: 639 أ.د |

## 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

**جدول عدد 08:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2020 | ق م 2021 | تقديرات 2022 | تقديرات 2023 | تقديرات 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 2,215,212 | 2700 | 2800 | 3200 | 3450 |
| نفقات التسيير | 363,943 | 695 | 720 | 850 | 1000 |
| نفقات التدخلات | 837,459 | 2188 | 2200 | 2700 | 2700 |
| نفقات الإستثمار | 5,314,665 | 10585 | 12450 | 13000 | 13850 |
| نفقات اموال المشاركة: رسلكة الدين السويدي | 0 | 0 | 882 | 0 | 0 |
| نفقات اموال المشاركة: مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي | **0** | **0** | **627 أ.د (200 ألف €)** | **0** | **0** |
| نفقات العمليات المالية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **8,681,279** | **16168** | **18170** | **19750** | **21000** |
| **المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **8,731,279** | **16218** | **18220** | **19800** | **21050** |

شهد برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص تطورا في اعتمادات الدفع من 16168 أ.د سنة 2021 إلى 18170 أ.د أي بنسبة زيادة تقدر بـ12% تتوزع هذه الزيادة حسب النفقات كالتالي:

- نفقات التأجير: تمثل 15,41 % من ميزانية البرنامج أي باعتمادات قدرها 2800 أد مقابل 2700 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها 4%.
- نفقات التسيير: تمثل 3,96 % من ميزانية البرنامج أي باعتمادات قدرها 720 أد مقابل 695 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها 4%.

- نفقات التدخل: تمثل 12,10% من ميزانية البرنامج أي باعتمادات قدرها 2200 أد مقابل 2188 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها 1%.
- نفقات الاستثمار: تمثل 68,5% من ميزانية البرنامج أي باعتمادات قدرها 12450 أد مقابل 10585 أد سنة 2021 أي بنسبة تطور قدرها 18%.

أما بالنسبة لمشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2022-2024، ففي ضل الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعيشها بالبلاد والتي ألقت بظلالها على الجانب الاجتماعي، وبناء على ذلك تم تحديد وبرمجة أسقف الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص أخذا بعين الاعتبار للضغوطات المالية والحاجيات المتأكدة لتحقيق الأهداف والمؤشرات والتوجهات المضبوطة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 11 جوان 2021 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022، وتم العمل على ملاءمة الاعتمادات المتوفرة مع الأهداف والمؤشرات المرجو بلوغها، وتم تحديد وتوزيع الاعتمادات حسب أقسام الميزانية وذلك كما يلي:

- **نفقات التأجير:**

- ستشهد اعتمادات التأجير ارتفاعا بنسبة **23.21%** أي باعتمادات قدرها 2800 أد سنة 2022 الى اعتمادات قدرها 3450 أد سنة 2024 وهذه الاعتمادات لتغطية الالتزامات التالية:
  - العمل على تدعيم الموارد البشرية للبرنامج على مستوى مركزي وجهوي من خلال النقلة أو الإلحاق،
  - تدعيم الموارد البشرية للمرصد الوطني لمناهضة العنف،
  - التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020، وإعادة توظيف أعوان الوزارة على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016.

- **نفقات التسيير:**

ستشهد اعتمادات التسيير ارتفاعا بنسبة **38,88%** أي باعتمادات قدرها 720 أد سنة 2022 الى اعتمادات قدرها 1000 أد سنة 2024 وهذه الاعتمادات لتغطية الالتزامات التالية:

- أهمية الاعتمادات التي يتم رصدها سنويا للتظاهرات والتي تمتاز بالتعدد (وطنية وإقليمية ودولية) إلى جانب الارتفاع المتواتر لتكلفة الوسائل اللوجستية،
- ارتفاع مخصصات الوقود المخصص للخطط الوظيفية،
- تنظيم الاجتماعات الدورية للتنسيقيات الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة وما تتطلبه مكن وسائل لوجستية،
- صيانة المبنى والأثاث (الكريديف والمرصد الوطني لمناهضة العنف)،
- التطور السنوي الخاصة بالكراءات (المرصد الوطني لمناهضة العنف)،
- طبع المنشورات،
- تغطية مصاريف المهمات بالخارج والنقل،
- تغطية مصاريف تكوين الأعوان،
- تغطية مصاريف جولان السيارات،
- تغطية مصاريف إكساء الأعوان،
- تغطية مصاريف الترفيع في معاليم اللجان.

- **نفقات التدخلات:**

- يسجل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص ارتفاعا على مستوى نفقات التدخل التي ستشهد نسبة تطور من 2200 أد سنة 2022 الى 2700 أد سنة 2024 أي بنسبة قدرها **22,72%** ، وذلك لتغطية النفقات التالية:

- تخصيص اعتمادات إضافية في إطار التمويل العمومي للجمعيات لتسيير مركز التعهد بالنساء ضحايا العنف بواد مليز من ولاية جندوبة الذي من المنتظر دخوله حيز الاستغلال في سنة 2022،

✓ تخصيص اعتمادات في إطار التمويل العمومي للجمعيات لتسيير مركز التعهد بالنساء ضحايا العنف بالمكناسي من ولاية سيدي بوزيد الذي من المنتظر دخوله حيز الاستغلال في سنة 2022،

✓ إبرام اتفاقيات شراكة بين الجمعيات على المستوى الجهوي الناشطة في مجال مقاومة العنف في مختلف الجمهورية للمساهمة في إحداث وتسيير مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف (توزر، قابس، سليانة، القيروان، القصرين...).

✓ تخصيص اعتمادات لتسيير مركز التعهد بالنساء ضحايا العنف المزمع إحداثها بولايات قابس وسليانة وصفاقس والقصرين والمزمع دخولها حيز استغلال سنة 2024.

✓ أما بالنسبة للفاعل العمومي الكريديف التي تندرج اعتماداته ضمن القسم الثالث من الميزانية ستشهد نسبة انخفاض قدرها -12% أي من اعتمادات قدرها 669أد سنة 2022 الى اعتمادات قدرها 590 أد سنة 2024 مما سيؤثر على حجم الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام والتكوين المراعي للنوع الاجتماعي.

- **نفقات الاستثمار:**

ستشهد اعتمادات الاستثمار ارتفاعا بنسبة **11,24%** أي باعتمادات قدرها 12450 أد سنة 2022 الى اعتمادات قدرها 138500 أد سنة 2024 وهذه الاعتمادات لتغطية الالتزامات التالية:

- تخصيص اعتمادات لتنفيذ البرنامج الوطني الجديد للريادة النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي (رائدات) المصادق عليه من خلال مجلس وزاري بتاريخ 08 مارس 2021 والمزمع ادراجه في المخطط الخماسي للتنمية 2021 - 2025،
- تخصيص اعتمادات لتنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الريف في نسختها الثانية بداية من سنة 2023 بعد استكمال تقييم الخطة الأولى وإعداد الخطة التنفيذية للنسخة الثانية من الاستراتيجية،
- تخصيص اعتمادات لإحداث فضاءات لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف بكل من ولايات قابس وسليانة وصفاقس والقصرين إلى جانب دراسات إحداث فضاءات أخرى،
- استكمال تنفيذ برنامج النهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة،
- استكمال تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة،
- استكمال إحداث وإحداث فضاءات الأسرة بولايات: باجة والقيروان وباجة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وسليانة وصفاقس والمنستير
- استكمال برنامج الإحاطة بالأسرة المهاجرة،
- استكمال دراسة حول الطلاق في تونس من منظور متعدد الأبعاد،
- استكمال دراسة حول أثر الأزمات على الأسرة.

رئيس البرنامج :

(بداية من سبتمبر 2020

# البرنامج عدد 2: الطفولة

## 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

### 1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج:

يعمل برنامج الطفولة على ضمان نماء الأطفال فتيات وفتيانا ورفاههم وحمايتهم خلال الخمس سنوات المقبلة وذلك من خلال:

-توفير الحماية لفائدة الأطفال فتيات وفتيانا من جميع أشكال التميز والعنف ومن جميع مظاهر التهديد وذلك بالترفيع في التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة بنسبة 96 % ونسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا بـ 12% ونسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي بـ 74% سنة 2024.

- توفير خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي ذو جودة وتيسير النفاذ إليها وذلك بالترفيع في نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة بـ60 % سنة 2024 ونسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بـ 12 % سنة 2024.

وتندرج هذه الغاية ضمن التوجهات العامة في مجال العناية بالطفولة وتنمية أوضاعها طبقا لما تفرضه تعهداتها والتزاماتها الوطنية والدولية.

وتتمثّل أهمّ الالتزامات الدولية ضمن هذا المجال في انخراط تونس في الحركة العالمية للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر، وخاصة تلك المتعلقة بحماية الفئات الهشة، وتوفير الصحة والرفاه والتغذية السليمة والتربية ذات الجودة للأطفال دون تمييز. هذا بالإضافة إلى إمضائها على جملة من التعهدات الدولية، لعلّ أهمّها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي سعت إلى تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما انضمت تونس مؤخرا خلال سنة 2019 إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال

والاعتداء الجنسي، ويعتبر بذلك أول بلد ينضمّ إلى هذه الاتفاقية من خارج الفضاء الأوروبي، وهو ما يعد تفعيلا لتوجهاتها في حماية الأطفال من جميع أشكال التهديد.

وقد اثرت تونس منظومتها التشريعية في مجال الطفولة بإصدار مجلة حماية الطفل سنة 1995 وتعزيزها بإحداث خطة مندوب حماية الطفولة لتفعيل آليات الحماية والوقاية وخاصة تأهيل الخدمات المؤسساتية ومرافقتها في إيواء بالأطفال في وضعيات الهشاشة، والمهمشين، واحتضانهم و التعهد بهم نفسانيا واجتماعيا وتربويا، إلى جانب العمل على دعم دور الأسرة ومرافقتها لتنمية قدراتها في التعهد بأبنائها ورعايتهم، والتمكن -بالتالي- من تهيئة أطر أرحب لتنفيذ السياسة الرعائية وإرساء آليات برنامج التعهد اللامؤسساتي الذي شرع فيه انطلاقا من السنة التربوية 2013/2012 من خلال برنامج الإيداع العائلي الذي يقدم خدمات موقعية للأطفال الذين تقتصر صعوبات رعايتهم العائلية على العجز المادي.

. كما تمّ تضمين حقوق الطفل بدستور 2014 ضمن الفصل 47 الذي ينصّ على أن:" حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم. على الدولة توفير جميع أنواع **الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل."**

هذا وعلى اعتبار أنّ الطفولة شأن مشترك يتم التعاطي معه بشكل أفقي بين الوزارات والهياكل ذات الصلة فقد سعت الوزارة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة وتهدف إلى وقاية الأطفال وضمان انطلاقة جيدة لهم في الحياة والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أبرزها:

- **وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة والتي تهدف إلى مزيد التنسيق وتوحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال.**
- **وضع الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة وتنفيذ الخطة الإجرائية لتنفيذها.**

ويتسم واقع الطفولة **بتفاوت جهوي وطبقي** فيما يتعلق بالنفاذ الى خدمات الطفولة المبكرة والحماية ونستشف ذلك من خلال **المعطيات الاحصائية** التالية:

- 42%: نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة القانونية.
- تبلغ نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة في الوسط الريفي 27.6% مقابل 62.7% بالوسط الحضري[1] .
- تسجيل أعلى نسب الفقر في إقليمي الشمال الغربي والوسط الغربي وهي تباعا 25.8% و29.3%.
- تطور عدد الإشعارات عن وضعيات التهديد خلال العشرية الأخيرة بنسبة 112%.
- تتركز معظم حالات التهديد بإقليم تونس الكبرى والوسط الشرقي والغربي والشمال الشرقي (حسب التقرير الاحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2019).
- تشكل الاسرة المصدر الأبرز للتهديد بنسبة 57% من جملة وضعيات التهديد يليه السلط الأمنية بنسبة 9.32% (حسب التقرير الاحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2019).

[1] حسب دراسة المسح العنقودي متعدد المؤشرات – 2018

- يعتبر التقصير البين في التربية والرعاية أهم صنف من أصناف التهديد بنسبة 27.08% (حسب التقرير الاحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2019).
- بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2022/2021 مقابل 207 طفل مصابين بطيف التوحد لسنة 2020/2021، كما تجدر الإشارة أن عدد الأطفال المصابين بطيف التوحد قد ارتفع من 95 طفل لسنة 2018 إلى 207 طفل لسنة 2021، هذا وبالرجوع لآخر تحليل وضعية لمجال الطفولة المبكرة حسب المؤشرات لسنة 2016-2017 فقد أشارت المعطيات لأن معدل انتشار مختلف الإعاقات والاضطرابات لدى الأطفال الأقل من ثماني سنوات بلغ 1.4 % مع توقعات بارتفاع هذه المعدلات.

**هذا وقد افضى تحليل واقع الطفولة الى تسجيل التحديات التالية:**

| نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| - وجود نسيج مؤسساتي متنامي ومتنوع يعنى برعاية الطفولة وحمايتهم ويوفّر خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وتغطي هذه المؤسسات جميع الجهات وخاصة المناطق ذات الأولوية.<br>- وجود عدد 79 مندوب حماية طفولة موزعين على جميع الولايات بنسبة تغطي 3.29 لكل ولاية مندوب على كل 40000 طفل.<br>- وضع مجموعة من الخطط الاستراتيجية في مجال الطفولة المبكرة وحماية الأطفال في وضعيات الهشاشة بالإضافة إلى مخطط التنمية الخماسي.<br>- توفر برامج لدعم قدرات العائلات على تسجيل أطفالها بمؤسسات الطفولة المبكرة والتقليص من التفاوت الجهوي.<br>- الشروع في تطبيق مسار تمهيني متكامل في مجال الطفولة المبكرة يهم التكوين الأساسي والمستمر مع ضبط مرجعيات الكفايات المهنية لدى المربي.<br>- وجود إطارات مختصة في مجال الطفولة بجميع المؤسسات. | - غياب احصائيات وطنية دقيقة حول احتياجات المجتمع لخدمات رعاية وحماية الأطفال والفئات المعنية بها.<br>- نقص الاعتمادات المالية.<br>- تشتت التدخل في مجال الطفولة بين عدّة هياكل.<br>- ضعف الرقابة على مؤسسات الطفولة.<br>- ضعف عدد المتفقدين والمساعدين مما يحول دون تطوير أداء المؤسسات والاطارات.<br>- عدم وجود إطارات مختصة في رعاية الطفولة.<br>- ضعف عدد الاخصائيين النفسانيين والاجتماعيين بالمؤسسات وخاصة في التعهد النفسي والاجتماعي.<br>- غياب قانون إطاري لمؤسسات الطفولة.<br>- نقص متابعة الوضعيات المعنية ببرنامج الإيداع لعائلي.<br>- ضعف التغطية بخدمات الطفولة المبكرة على المستوى الوطني 45 %<br>- ضعف نسبة انتفاع الاطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي<br>- امتداد فترة الاقامة بالمراكز المندمجة بما يتعارض مع توجهات الادماج والتعويل على الذات |
| **الفرص** | **المخاطر** |
| - تطوّر آليات التنسيق وفعاليتها.<br>- وجود بعض التمويلات الخارجية من منظمات دولية.<br>- اقبال المجتمع المدني على دعم برامج الوزارة المتعلقة بحماية ورعاية الطفولة<br>- مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في التحسيس بقضايا الطفولة ومناصرتها. | - عدم وجود آليات استباقية لرصد الظواهر المجتمعية والاستعداد للتعامل معها.<br>- تذبذب إقبال الأطفال على مؤسسات التنشيط.<br>- ظهور أشكال جديدة للتهديد مع عدم التهيؤ للتصدي لها على غرار التغيرات المناخية وندرة المياه<br>- هشاشة الأوضاع الاقتصادية |

| | |
|---|---|
| - وجود توجه عالمي للنهوض بالطفولة المبكرة<br>- اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في مجال الطفولة والتنافس في تطوير الخدمات. | |

وبناء على التحليل السابق، يتجه التركيز على المحاور الاستراتيجية التالية والتي تتنزل في إطارها هيكلة البرنامج:

- **النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتياتا**
- **الحماية والتعهد بالأطفال المهددين**

وهذا على اعتبار أن النماء والرفاه والحماية حق لجميع الأطفال دون تمييز وهو من أوكد **الأولويات** وأهم الخيارات الاستراتيجية للدولة خاصة وأن الطفولة والاستثمار فيها أساس كل توجه يهدف **إلى تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي.**

وفي هذا الإطار يتنزل **برنامج الطفولة لدعم الآليات الكفيلة بضمان نماء الطفل ورفاهه وتربيته تربية شاملة ومتوازنة تتماشى مع متطلبات المجتمع الحالي وذلك في إطار خطط عمل وقائية وحمائية واضحة يتآزر فيها عمل جميع المتدخلين ويكون الطفل والعائلة فيها محورا شريكا.**

## 2.1 تقديم خارطة البرنامج:

لتفيذ إستراتجية برنامج الطفولة، يضم هذا الأخير الهياكل المتدخلة التالية على:

- ✓ الإدارة العامة للطفولة، مرصد حقوق الطفل، المعهد العالي للإطارات الطفولة درمش، مكتب المندوب العام لحماية الطفولة والمركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل)
- على المستوى الجهوي، مصالح الطفولة على المستوى الجهوي
- **01** فاعل عمومي الجمعية التونسية لقرى الاطفال O.S.S تم ابرام عقد اهداف معها للفترة 2020-2022

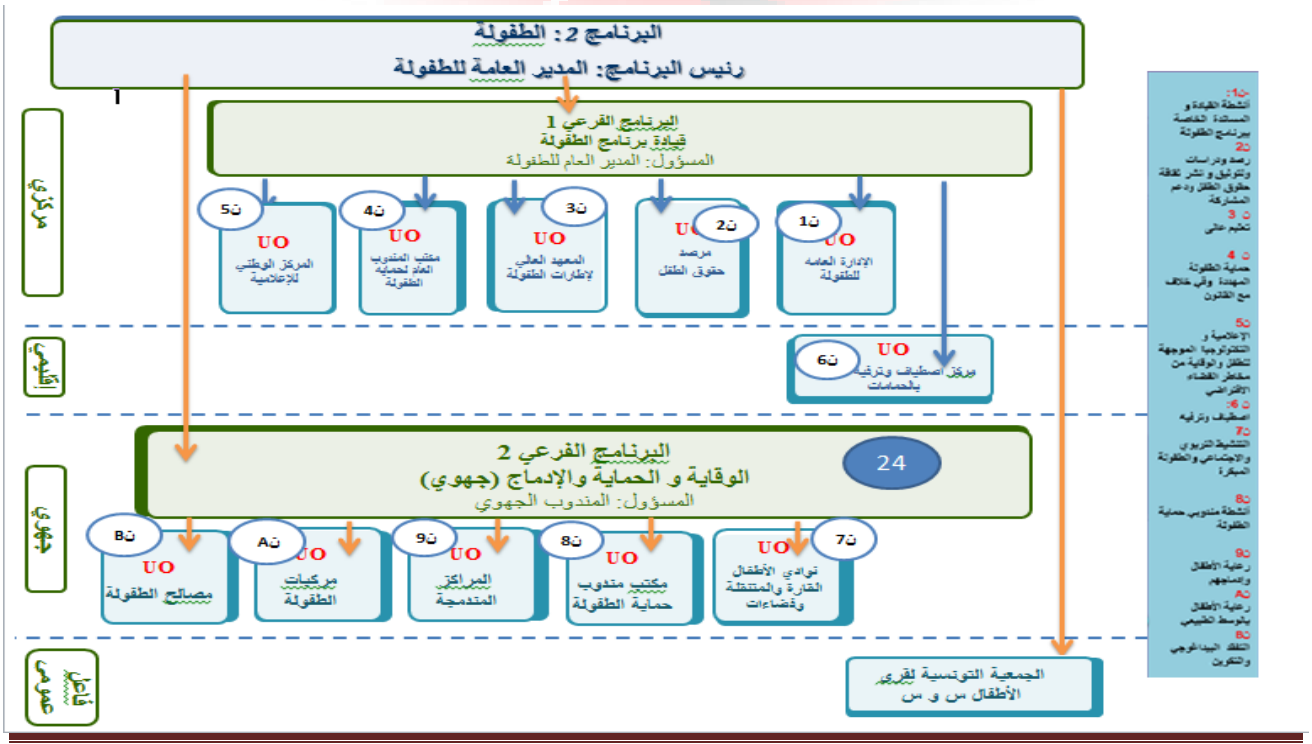

## 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تمت صياغة أهداف البرنامج بصورة تتلاءم مع مهام وأنشطة المصالح الراجعة بالنظر للبرنامج وبالرجوع إلى التوجهات الإستراتيجية التي تستهدف تفادي النقائص الكبرى التي تم الوقوف عليها في مجال الطفولة.

ولتحقيق هذه الغاية، رسم البرنامج هدفين عاميين ذي أولوية كما يلي:

- ***النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا.***
- ***النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد.***

**جدول عدد 1**
**حوصلة اهداف البرنامج ومؤشرات الاداء**

| *الأهداف* | *المؤشرات* |
|---|---|
| الهدف:1.2: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا | المؤشر1.1.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة |
| | المؤشر2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي |
| الهدف:2.2:النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد | المؤشر1.22.: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة |
| | المؤشر2.22.: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا |
| | المؤشر3.22.: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللاموسساتي |

## 1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

### ▪ الهدف2-1- النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا:

إن إعمال حقوق الطفل يمر بالضرورة عبر المؤسسات التي تعنى بالطفولة ويتجلى ذلك من خلال الحرص على الرفع من نسب النفاذ لخدمات الطفولة ذات الجودة وفي إطار المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيههم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.

❖ **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة:**

هو نسبة التحاق الأطفال في سن الطفولة المبكرة (3-6 سنوات) برياض الأطفال من مجموع الأطفال المولودين في هذه السن.

هذا وتم اعتماد المؤشر لأنه يمكننا من متابعة مدى استثمار الدولة في التربية منذ السنوات الأولى وتنفيذ التوجه الاستراتيجي للاستثمار في قطاع الطفولة المبكرة باعتباره ركيزة من ركائز النهوض بالمجتمع

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.2**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 2-1-2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة** | % | 43 | 42 | 45 | 50 | 60 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 وذلك اعتمادا على إنجازات سنة 2020 (42%) في ظل التراجع الكبير في عدد الأطفال الملتحقين بمؤسسات الطفولة المبكرة نظرا لتفشي فيروس كوفيد 19 مما أدى إلى تعليق النشاط بهذه المؤسسات لمدة طويلة وبالتالي كان له تأثير سلبي على تقديرات سنة 2021 والتي أصبحت في حاجة للمراجعة بعد أن كانت مقدرة في حدود 65%،

ونظرا للتحكم في تفشي الجائحة فانه من المأمول ان يعود نشاط مؤسسات الطفولة في سن ما قبل المدرسة الى الى ما كان عليه لتبلغ سنة 2022 نسب 45 %، ويعود ذلك للتشجيع على الاستثمار في مجال الطفولة المبكرة الذي توقف طيلة سنتين 2020-2021 جراء جائحة كوفيد، ومن المنتظر أن تتطور هذه النسب لتبلغ 60 % في غضون سنة 2024 تزامنا مع تنفيذ استراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025.

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم تكثيف الاهتمام بالأطفال المصابين بطيف التوحد ومنحهم الحق في الانتفاع بخدمات رياض الأطفال وفق مشروع المنحة المسندة إليهم،

✓ **المؤشر 2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي:**

هو معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من قبل الأطفال ولقد تم اختيار هذا المؤشر لأنه يمكننا من التعرف على مدى انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من أجل تكريس حق الطفل في التمتع بخدمات الطفولة وتكافؤ الفرص من أجل تحقيق المساواة واحترام الذات الانسانية كما أن هذا المؤشر له علاقة مباشرة بتحقيق الهدف.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.2**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 2-1-2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.** | % | 420384 طفل -55 | 350000 طفل -17 | 300000 طفل -14 | 400000 طفل 33 | 450000 طفل 12 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 وذلك اعتمادا على إنجازات سنة 2020 (-55%) في ظل التراجع الكبير في عدد الأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي في القطاع العمومي (حيث كان عدد الأطفال المستفيدين 940706 طفل سنة 2019 ثم تراجع إلى 420384 طفل سنة 2020) وذلك نظرا لانتشار فيروس كوفيد 19 مما أدى إلى تعليق النشاط بهذه المؤسسات لمدة طويلة وبالتالي كان له تأثير سلبي على تقديرات سنة 2021 والتي أصبحت في حاجة للمراجعة بعد أن كانت مقدرة في حدود 1%، وبناء على ما تقدم تمت مراجعة تقديرات سنة 2021 لتصبح -17% (عدد من الأطفال المستفيدين يقدر بـ 350000 طفل) وتقديرات سنة 2022 -14% (بعدد من الأطفال المستفيدين يقدر بـ 300000 طفل) وذلك باقتراح رصد اعتمادات لاحترام البروتوكولات الصحية وطلب ترفيع منحة مستلزمات التنشيط خلال مشروع ميزانية 2022 وذلك بهدف تشجيع الأطفال على الإقبال على خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

أما بالنسبة لتقديرات سنة 2023 (33%) أي بعدد من الأطفال المستفيدين يقدر بـ 400000 طفل مع تقدير القيمة المستهدفة للمؤشر بـ 12% خلال سنة 2024 أي بعدد من الأطفال المستفيدين يقدر بـ 450000 طفل

- **الهدف:2.2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد**

تقوم منظومة حماية الطفولة على إعمال حقوق الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز وتوفير كل الظروف الكفيلة باحتضان الأطفال المهددين والفاقدين للسند لحمايتهم من كل أشكال التهديد وتحقيق توازنهم النفسي والاجتماعي لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع وتجنيبهم الإقصاء والتهميش وذلك في إطار مقاربة نسقية تدعم دور الأسرة وتمنحها الأولوية في مجال الإحاطة بالطفل.

❖ **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة:**

يمكّن هذا المؤشر من قياس نسبة التعهد بوضعيات الأطفال المهددين والاطفال في خلاف مع القانون من بين مجموع الاشعارات الواردة، أي وضعيات الأطفال التي استفادت من خدمات الحماية الاجتماعية التي يقدمها مندوبو حماية الطفولة.

كما يهدف الى العناية بمرحلة متابعة وضعيات الأطفال المتعهد بهم على المدى القصير والمتوسط والبعيد

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة: | % | 90.42 | 93 | 94 | 95 | 96 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تم تحديد تقديرات نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الاشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة على مدى ثلاث سنوات بناء على دراسة تطور نسبة التعهد بالأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من مجموع الاشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة لسنتي 2018-2019والتي تطورت من 78.93% لسنة 2018 الى

90.42% سنة 2019 وعليه فمن المرجح أن ترتفع نسبة التعهدات بوضعيات الأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من مجموع الاشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة الى 96% خصوصا مع العمل خلال السنوات الأخيرة على التعريف بخطة مندوبي حماية الطفولة ووضع خارطة حماية الطفولة فضلا على احداث موقع خاص بمندوب حماية الطفولة والذي سيتم تركيز فيه على الجانب الاتصالي وتحسيس وتوعية المواطنين بواجب الاشعار.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الاشعارات خلال السنوات القادمة أيضا مع احداث خدمات قرب للمواطن في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية من خلال تركيز مكاتب جهوية ثانية بكل من ولاية تونس، نابل، سوسة، صفاقس، مدنين.

✓ **المؤشر 2.2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيات وفتيانا:**

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تحقيق إدماج الأطفال داخل أسرة سواء طبيعية أو بديلة أو إدماج بالتشغيل أو إدماج بالزواج لتنمو شخصيته نموا سليما ومتناسقا يمكنه من تحقيق ذاته والوصول إلى أحسن إمكاناته

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 2.2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتيانا | ذكور% | 10.32 | 11 | 11.5 | 12.5 | 13 |
| | اناث% | 10.27 | 11 | 11.5 | 12 | 12.5 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

نظرا لتفشي جائحة كوفيد 19 وتردي الأوضاع الاقتصادية وحسب تقديرات المؤشرات:

بالنسبة للإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم بمؤسسات الرعاية لن تشهد ارتفاعا كبيرا باعتبار الأزمة الاقتصادية وتنامي ظاهرة الفقر إضافة إلى حاجة الأطفال المستمرة للإحاطة والدعم والمرافقة النفسية خاصة في ظل عدم قدرة العائلات على مجابهة متطلبات أطفالهم وباعتبار أن الإدماج بالعائلة وبالعمل مرتبط أساسا بالوضع الاقتصادي للبلاد وجائحة كورونا أثرت على القدرة المادية للعائلات لذلك فإن هذا المؤشر لن يشهد تغيرا كبيرا خلال السنوات القادمة.

وبالنسبة للزواج فإن معدل أعمار الأطفال بمؤسسات الرعاية أغلبه بين 6 و15 سنة حيث أن نسبة الأطفال الذين وصلوا إلى سن الزواج ليس بالمرتفع لذلك تبقى نسبة الإدماج بالعائلة أو العمل أكثر من نسبة الإدماج بالزواج.

✓ **المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي (الإيداع العائلي):**

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تحقيق الرعاية اللامؤسساتية وذلك انطلاقا من أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وخاصة الأطفال وليتمكن كل طفل من أن ينشأ داخل أسرة سواء طبيعية أو بديلة في بيئة عائلية وفي جو من السعادة والمحبة والتفاهم لتنمو شخصيته نموا سليما ومتناسقا يمكنه من تحقيق ذاته والوصول إلى أحسن إمكاناته.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشرات:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات |
|---|---|---|---|---|

| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللاموسساتي | % | 71 | 71 | 72 | 73 | 74 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

نظرا لتفشي جائحة كوفيد 19 وتردي الأوضاع الاقتصادية فإن الوزارة تعمل على الترفيع في عدد الأطفال المتمتعين بالإيداع العائلي خلال السنوات القادمة ولهذا الغرض تسعى لتوفير كل الإمكانيات الضرورية لينتفع أكثر عدد ممكن من الأطفال فاقدي السند بخدمات الرعاية حتى يتمكنوا من العيش في بيئة سليمة ومتوازنة،

كذلك متابعتهم من خلال الزيارات العائلية والمدرسية من قبل الإطارات المختصة ومزيد تأهيل الأسر الحاضنة لأطفالها وتطوير الروابط الأسرية بين العائلة وأطفالها والمؤسسات من خلال تشريكهم في التظاهرات الجهوية والوطنية والأنشطة الثقافية والفنية التي تقوم بها المؤسسة.

## 2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

**جدول عدد6:**
**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الطفولة**

الوحدة: ألف دينار

| البرنامج | الأهداف | تقديرات المؤشرات لسنة 2022 | الأنشطة | تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| الطفولة | الهدف 2-1: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا | 45% (نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة) | - مواصلة تنفيذ برنامج النهوض بالطفولة المبكرة بجميع الولايات<br>- مواصلة برنامج اعادة إحياء رياض الاطفال البلدية:<br>- مواصلة برنامج احداث فضاءات الطفولة المبكرة: وذلك دعم هذه المؤسسات بإطارات تربوية ضمن الانتدابات الجديدة<br>-اسناد منحة خصوصية للأطفال المصابين بطيف | 5500 تعهدا<br>2000 تعهدا<br>700 تعهدا | -اعتماد الدليل الاجرائي لمتابعة وتنظيم سير برنامج"النهوض بالطفولة المبكرة"<br>-وضع لجنة مركزية للقيادة ومتابعة وتقييم البرنامج<br>-إبرام اتفاقيات الشراكة مع البلديات المعنية باعادة إحياء رياض الاطفال البلدية |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | التوحد والتكفل بمعاليم تسجيلهم ورعايتهم برياض الأطفال | 700 تعهدا | |
| | | **-14% (نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.)** | - مواصلة بناء نوادي أطفال<br>- تهيئة وصيانة نوادي الأطفال<br>- تجهيز نوادي الأطفال القارة<br>- اقتناء وتجهيز نوادي الأطفال المتنقلة<br>- رصد اعتمادات لاحترام البروتوكولات الصحية<br>- رفع منحة مستلزمات التنشيط<br>- منحة الوقود لنوادي الأطفال المتنقلة | 150 دفعا<br>4000 تعهدا<br>500 دفعا<br>406 تعهدا<br>903 تعهدا<br>80 تعهدا | |
| | **الهدف:2.2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد)** | **94(نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة)** | -تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة<br>-تسيير مكاتب لمندوبي حماية الطفولة | 50 تعهدا<br>432 تعهدا | -توفير مقرات وفضاءات خاصة تستجيب لشروط حماية الأطفال.<br>مذكرات لمندوبي حماية الطفولة حول:<br>- حالات الاستغلال الجنسي للأطفال واعتياد سوء المعاملة.<br>- اعداد خطة عمل جهوية في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل.<br>- تنظيم طرق التعهد بالأطفال في حالات الإهمال والتشرد.<br>- التعهد بالأطفال في خلاف مع القانون<br>- التعهد بالأطفال المولودين خارج اطار الزواج والأطفال الفاقدين للسند العائلي<br>- التعهد بالأطفال المعتدى عليهم<br>- حول استغلال الفتيات في العمل المنزلي. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | – نشـر مقـاطع فيـديو علـى صـفحات التواصـل الاجتمـاعي بالصـفحة الخاصـة بمنـدوب حمايةالطفولـة للتوعيـة المواطنين بواجب الاشعار والتعريف بمهام مندوبي حماية الطفولة. |
| | | **11.5(نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا)** | –رعاية الأطفال وإدماجهم<br>–انتداب اخصائيين اجتماعيين ونفسانيين | 5433 | –إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة<br>– متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل<br>–إعداد الطفل والعائلة للإدماج |
| | | **72(نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي)** | –تمكـين الأطفـال المنتفعـين ببرنـامج الإيـداع العـائلي مـن منحة تقدر بـ 200 دينارا للطفل الواحد. | | – متابعـة الأطفـال المنتفعـين ببرنـامج الإيـداع العـائلي مـن خـلال الزيـارات العائليـة والمدرسية. |

## 3-2- *مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:*

تتصهر التوجهات الإستراتيجية التي حددها عقد الأهداف مع **الجمعية التونسية لقرى الأطفال س وس** ضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة كما سيأخذ هذا العقد بعين الاعتبار التوجهات الكبرى للمخطط الخماسي 2021 -2025 في مجال النهوض بالطفولة.

**وتتمثل الأهداف فيما يلي:**

**الهدف 1:** رعاية الطفولة الفاقدة للسند وتحقيق رفاهها حتى اندماجها في المجتمع ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بأوضاع الطفولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها واقدارها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية.

**الهدف الإستراتيجي 2: حماية** الطفولة ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الطفولة من كافة المخاطر التي تتهددها.

**جدول عدد7:**
**مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج**
**وحجم الاعتمادات المحالة**

الوحدة: ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية | الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022 |
|---|---|---|
| **الجمعية التونسية لقرى الأطفال س و س** | - تأمين خدمات الإعاشة للأطفال المكفولين بالقرى.<br>- تأمين المتابعة التربوية والنفسية والاجتماعية والصحية.<br>- توفير خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه.<br>- دعم قدرات العائلات لممارسة وظائفهم في التنشئة السليمة لأطفالها بتدعيم قدراتها في رعاية أبنائها.<br>- تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة في إطار التوجهات والأهداف المتفق عليها بين الطرفين والمنسجمة مع التشريع الوطني الجاري به العمل وخاصة مجلة حقوق الطفل والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.<br>- توفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية للأطفال المهددين بفقدان السند العائلي عبر أربعة برامج موزعة حول القرى الاربعة: قمرت، سليانة، محرس، أكودة<br>- توفير مستلزمات العيش والحياة الكريمة للأطفال داخل اسرهم الطبيعية من خلال دعم قدراتهم<br>- مساعدة الأسر على بعث مشاريع صغرى حسب مؤهلاتهم العلمية والمهنية.<br>- تأمين حملات توعوية وتثقيفية للحد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي تواجهها الأسرة في مختلف المجالات.<br>- تنظيم أنشطة ترفيهية تستجيب حسب الإمكان لحاجيات الاطفال ولاهتماماتهم | 1360 |

هذا وتجدر الإشارة الى أنه تم الترفيع في حجم المنحة المرصودة لفائدة الجمعية التونسية لقرى الأطفال س و س بـــ10% سنويا حيث أصبحت (2870 أد( مقارنة بالمنحة المرصودة بعنوان سنة 2021(2605 أد) وذلك لتزايد نسبة المنتفعين ببرنامج دعم الأسرة والوقاية من الإهمال (ضمن الهدف الثاني من عقد الأهداف: حماية الأطفال المهددين بفقدان الرعاية الأسرية) ولمجابهة ارتفاع الأسعار المحتملة خاصة بالنسبة لنفقات برنامج التعهد بالأطفال الفاقدين للسند التام داخل قرى الجمعية (أكل، نظافة، لباس، أدوية، دراسة ...).

**جدول عدد 08:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2020 | ق م 2021 | تقديرات 2022 | تقديرات 2023 | تقديرات 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 104395.594 | 109956 | 115856 | 117000 | 119000 |
| نفقات التسيير | 4564.748 | 5200 | 5320 | 5500 | 6000 |
| نفقات التدخلات | 7124 | 14300 | 13778 | 14000 | 14000 |
| نفقات الإستثمار | 9080 | 13000 | 16240 | 16500 | 17000 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| **المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **125164** | **142456** | **151194** | **153000** | **156000** |
| **المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **125429** | **142700** | **151294** | **153100** | **156100** |

خلال سنة 2022 وعلى غرار السنوات السابقة حافظت نفقات التأجير على النسبة الأهم حيث تمثل 76,62 %، مقابل 3,51 % لنفقات التسيير و9,11 % لنفقات التدخلات ثم 10,74 % لنفقات الاستثمار.

وحيث يتجه العمل خلال السنوات المتراوحة بين 2022 و2024 في جميع الاستراتيجيات المتعلقة بالطفولة إلى تمكين جميع الأطفال ودون تمييز من مقومات النماء وتمتيعهم بحقوقهم وأساسا الحق في التربية ذات الجودة والحماية.

فبخصوص نفقات التأجير، فإن هذا التطور هو نتيجة إقرار الانتدابات التي ستمكن من استغلال عديد المؤسسات الجاهزة.

وعليه سيتم الترفيع في نفقات التسيير على مدى ثلاث سنوات لتغطية مصاريف المؤسسات الجديدة وتحسين التغطية بخدمات التفقد البيداغوجي وخدمات مندوبي حماية الطفولة.

وبالنسبة لنفقات التدخلات، فسيتم العمل على تدعيمها باعتبار أثرها المباشر على جودة الخدمات المسداة بمؤسسات الطفولة المتعلقة أساسا بخدمات رعاية الأطفال المهددين والفاقدين للسند وخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وخدمات الطفولة المبكرة، أما نفقات الاستثمار، فسيتم العمل على تعزيزها بهدف مواصلة تقريب خدمات الطفولة من مستحقيها وتحسين جاذبية مؤسسات الطفولة من خلال تطوير بنيتها الأساسية وتجهيزها بالإضافة إلى دعم أسطول السيارات والحافلات لتساند مؤسسات الرعاية والتنشيط في مهامها.

تم إدراج الأهداف ذات الأولوية ضمن برنامج الطفولة مع مؤشرات لقيس أدائها، وعملا على تحقيق هاته الأهداف تمت برمجة عديد البرامج والأنشطة الكفيلة ببلوغ التقديرات الخاصة بهذه المؤشرات:

- **بخصوص المؤشر1.1.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة، فسيتم العمل على:**

* دعم فضاءات الطفولة المبكرة بإطارات تربوية ضمن الانتدابات المبرمجة.

* دعم برنامج النهوض بالطفولة المبكرة حيث تم رصد 5500 أد تعهدا بعنوان سنة 2022.

* مواصلة دعم برنامج إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية من خلال مواصلة تهيئتها خلال الفترة 2022-2024 علما وأنه تم اقتراح 2 م د خلال سنة 2022.

*اسناد منحة خصوصية للأطفال المصابين بطيف التوحد ومناصرة حقهم في الانتفاع بخدمات التربية قبل المدرسية ذات جودة

* اعتماد الأدلة الخاصة بمعايير الجودة وتعميمها على جميع مؤسسات الطفولة المبكرة.

* تفعيل قرار وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن ووزير الداخلية المتعلق بإحداث لجنة جهوية لمتابعة ومراقبة الفضاءات الفوضوية التي تستقبل او تحتضن أطفالا على الترخيص اللازم او كراس الشروط المنظم في المجال للحد من انتشار الفضاءات الفوضوية التي تستقبل الأطفال على خلاف الصيغ القانونية،

**أما فيما يتعلق بالمؤشر2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي،**

* تطوير البنية الأساسية لنوادي الأطفال من خلال برمجة تهيئتها وللغرض تم اقتراح 4 مليون دينار تعهدا ضمن ميزانية سنة 2022.

* مواصلة اقتناء وتجهيز نوادي أطفال متنقلة خلال السنوات 2022-2024.

* الترفيع في منحة مستلزمات التنشيط التربوي الاجتماعي خلال السنوات 2022-2024.

- **وبالنسبة للمؤشر2. 1.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة،** فسيتم العمل على:

* دعم الوسائل اللوجستية لسلك مندوبي حماية الطفولة على المستوى الجهوي والمركزي حيث تم رصد 16 أد لكل مكتب مندوب حماية طفولة كنفقات تسيير و2 أد تدخلات. هذا وسيتم مواصلة تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة.

- **وبخصوص المؤشر2. 2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا،** ولبلوغ النسب المقدرة خلال الفترة 200-204 فسيتم العمل أساسا على:

*إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة

*متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل

*إعداد الطفل والعائلة للإدماج

*توفير وسائل النقل الكفيلة بتنفيذ الزيارات العائلية

- **وبالنسبة للمؤشر2. 3.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي،** يتم العمل على:

*مواصلة منح منحة للطفل الواحد (200 د شهريا) أي قربة 570أد لـ 236 طفلا.

* متابعة الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي من خلال الزيارات العائلية والمدرسية.

- **وبخصوص المؤشر2. 2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا**، ولبلوغ النسب المقدرة خلال الفترة 200-204 فسيتم العمل أساسا على:

*إعـــــــداد طفـــل منـــذ مشروع حياة خاص بكل قبوله بالمؤسسة

*متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل

*إعداد الطفل والعائلة للإدماج

رئيس البرنامج : السيدة إيمان بالشيخ

(بداية من سنة 02 جانفي 2019)

*توفير وسائل النقل الكفيلة بتنفيذ الزيارات العائلية

- **وبالنسبة للمؤشر2. 3.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللاموسساتي**، يتم العمل على:

*مواصلة منح منحة للطفل الواحد (200 د شهريا) أي قربة 570أد لـ 236 طفلا.

* متابعة الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي من خلال الزيارات العائلية والمدرسية.

*إدماج الأطفال بعائلاتهم أو بالتشغيل أو بالزواج

# البرنامج عدد 3: برنامج كبار السن

## 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

### 1.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

ينبني برنامج كبار السن على رؤية واضحةقوامها تأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاههم الاجتماعي والصحي، وذلك وفق نظرة شمولية مندمجة تعتمد مبدأ المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص من خلال:

- تمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية لضمان ظروف عيش كريمة لفائدتهم.
- الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي وفي وسطهم العائلي حفاظا على توازنهم النفسي.
- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن.
- تثمين كفاءات كبار السن وإدماجهم في الحياة العامة ضمانا لمشاركة فاعلة في المجتمع.
- حماية كبار السن من كل أشكال العنف وسوء المعاملة.

ولبلوغ أهدافه الاستراتيجية، سعى الساهرون على برنامج كبار السن مركزيا وجهويا إلى مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع التي تم رسمها ضمن مخطط التنمية 2016-2020 من خلال تعديل التدخلات و تقييمها من أجل إحاطة ناجعة بكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية مع مراعاة الإجراءات الإستثنائية التي تم اتخاذها لمجابهة فيروس كورونا، بالإضافة إلى وضع برنامج لاستشراف أفق 2021-2023 ، ضمن ميزانية تراعي المساواة و تحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبصفة عامة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز من أجل ضمان تنمية شاملة وضامنة لمجتمع معتدل ومتوازن و مراعية لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى المستوى العربي، تمت المصادقة على الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029، كما قام فريق عمل تونسي وبمبادرة من وزارة المرأة والأسرة وكبار السن إعداد مشروع قانون عربي اطاري استرشادي لحماية كبار السن ودعم حقوقهم، إلى جانب اتخاذ الاجراءات اللازمة للشروع في اعداد دراسة عربية حول العنف الموجه ضد كبار السن وكذلك الشروع في إحداث سجل عربي لكفاءاتالمتقاعدين وكبار السن.

اما على مستوى التعهدات الدولية، فان الوزارة تشارك في "مشروع تطوير نموذج اجتماعي واخلاقي وعبر الثقافات للمسنين في بلدان حوض البحر الابيض المتوسط (Projet Tec-Med) والذي يرمي الى بناء رؤية موحدة في منطقة البحر الابيض المتوسط عبر ارسال نماذج رعاية اجتماعية مبتكرة ومستدامة تحمي كبار السن في وضعيات الهشاشة الاقتصادية والصحية والاجتماعية.

وفي إطار مراجعة خطة عمل مدريد للشيخوخة الذي تقوم به حاليا اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا (الاسكوا)، أعدت الوزارة تقرير تونس في المجال إلى جانب التعاون مع الاتحاد الافريقي، حيث تتم حاليا مراجعة مشروع اطار السياسة وخطة العمل حول الشيخوخة وتقديم بعض المقترحات والتوصيات في علاقة بمحاور الخطة والإجراءات الموصي بها.

- **تشخيص واقع برنامج كبار السن:**

| عناصر القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| | |

| | |
|---|---|
| - إعداد استراتيجية وطنية لكبار السن.<br>- تمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية.<br>- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن.<br>- العمل بالشراكة مع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني لتمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية. | - ضعف الاعتمادات والموارد البشرية العاملة في برنامج كبار السن. .<br>- اعتماد الجمعيات العاملة في مجال كبار السن على التمويل العمومي المقدم من الوزارة دون السعي إلى تنمية مواردها الذاتية.<br>- عدم إيجاد هيكل أو وحدة أو جمعية للتصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين. |
| **الفرص** | **التحديات** |
| - تطوير المنظومة القانونية وإصدار مجلة كبار السن ونصوصها الترتيبية.<br>- البحث عن سبل شراكة وتعاون خارجي. | - تشتت ملف رعاية كبار السن بين عدة وزارات.<br>- تعدد المتدخلين وعدم توفرة دليل توجيهي لمختلف القطاعات المتدخلة في المجال. |

وتتمثل المحاور الإستراتجية لبرنامج كبار السن فيمايلي:

- **محور إستراتجي 1:** حماية ورعاية كبار السن وذلك من خلال:

* تحسين الخدمات الرعائية والاجتماعية والصحية وجعلها ملائمة اكثر لخصوصية كبار السن ودعم وتحفيز الاستثمار في قطاع كبار السن من خلال إحداث مؤسسات استشفائية اقليمية لكبار السن اعتمادا على معايير الجودة العالمية لخدمات الرعاية المؤسساتية.

* تطوير المنظومة التشريعية (إتمام إجراءات إصدار مجلة كبار السن، إعداد كراس شروط إحداث وتسيير النوادي النهارية لكبار السن، مراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن، إعداد كراس شروط مؤسسات صحية لرعاية كبار السن بالتنسيق مع وزارة الصحة).

* إعداد استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لتطوير قطاع كبار السن بمختلف أبعاده وبرنامجها التنفيذي والمصادقة عليها.

* مناهضة العنف وكل أشكال التمييزضد كبار السن.

- **محور إستراتجي 2:** إدماج كبار السن في الحياة العامة والإستفادة من كفائتهم ذلك من خلال:

* اعتماد مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معالجة صعوبات اندماج كبار السن.

* التشجيع على احداث مؤسسات لكبار السن (نوادي نهارية)واعادة توظيف السجل الوطني للكفاءاتلضمان استثمار خبرات ومعارف المتقاعدين وكبار السن لفائدة التنمية.

## 1.2 تقديم خارطة البرنامج:

يشتمل برنامج كبار السن على:

- **برنامج قيادة كبار السن** ( وقاية وحماية، إدماج ومشاركة) والذي يتنزل بدوره على:
  1- المستوى المركزي: إدارة كبار السن.
  2- المستوى الجهوي: مصالح كبار السن بالمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة.
- بالإضافة إلى الاتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي.

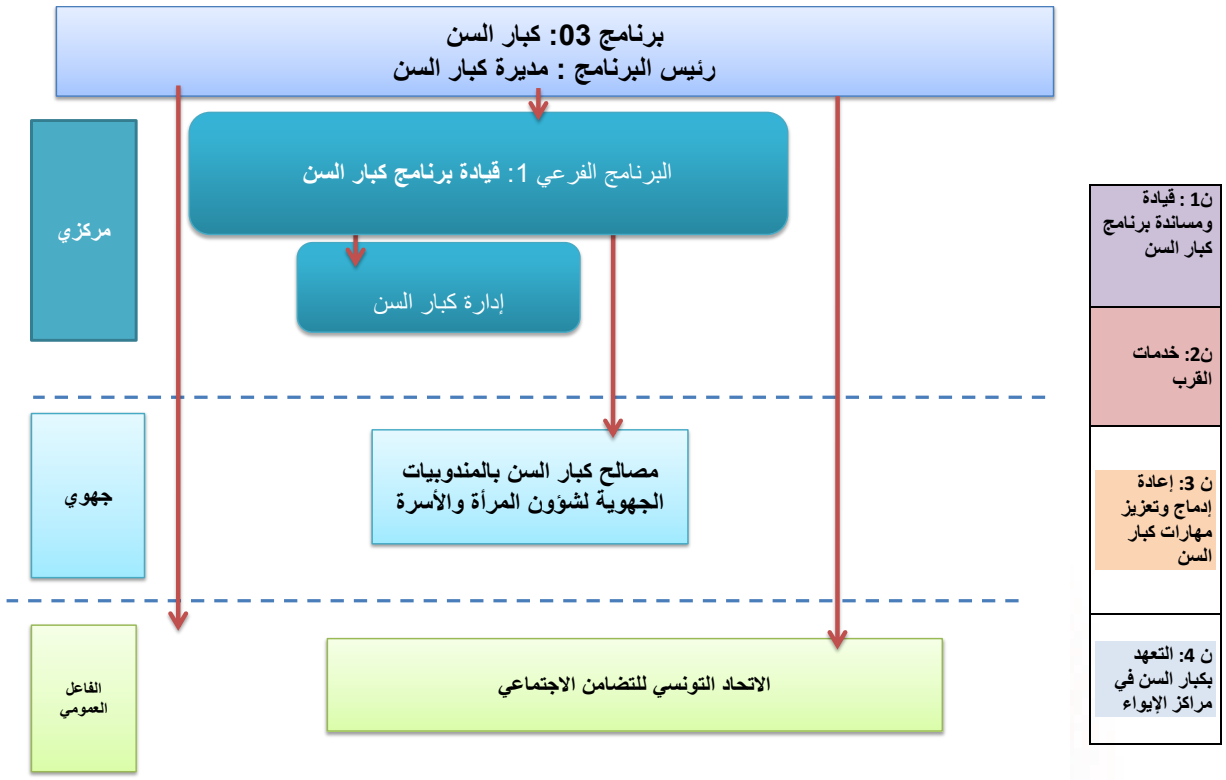


## 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج كبار السن:

### 2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

**الهدف 1: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبارالسن:**

يتماشى هذا الهدف مع المحور الاستراتيجي الأول للبرنامج والمتعلقبحماية كبار السن ورعايتهم حيث يرمي اساسا الى الترفيع في جودة الخدمات المسداة لكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي من خلال العمل على الترفيع في عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة أو بمؤسسات الرعاية بتطوير نسبة التغطية بالخدمات الرعائية (الترفيع في طاقة استيعاب المؤسسات ونسبة التغطية بالموارد البشرية - تهيئة وصيانة المؤسسات وتجهيزها...)، كما أدى تنامي ظاهرة العنف تجاه كبار السن في بلادنا إلى العمل على تحقيق مؤشر جديد حول تطور نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها.

**الهدف 2: دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم:**

يتناغم الهدف الثاني الخاص ببرنامج كبار السن مع المحور الاستراتيجي المتعلق بإدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم ويعود اختيار العمل على تنفيذ هذا الهدف إلى تطور ملامح وكفايات كبار السن الذين يمثلون خزانا من الخبرات والتجارب ورصيدا من المعارف والطاقات الواجب عدم إهدارها واستثمارها في خدمة التنمية والاجيال القادمة. وفي هذا الاطار سيتوجه العمل على الترفيع في عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن وتطوير نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية.

- **الهدف الاستراتيجي 1.3: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:**

❖ **تقديم المؤشرات:**

يتكون الهدف الاستراتيجي الأول من ثلاث مؤشرات وهي كالآتي:

- **المؤشر 1:** نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها

- **المؤشر 2:** عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة.
- **المؤشر 3:** نسبة التغطية بالخدمات الرعائية.

✓ **المؤشر 1.1.3: نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها:**

يساهم هذا المؤشر في قيس مدى تفاعل الإدارة مع الاشعارات الواردة عليها بخصوص كبار السن في وضعيات التهديد ومدى نجاعة تدخل الإدارة في معالجة ملفات العنف الواردة عليها ضمن نطاق تدخلها.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.3:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 3-1-1.نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السنالتي تم الإشعار بها | نسبة | 85% | %90 | %95 | %96 | %97 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

لقد تم تركيز العمل طيلة سنة 2020 مركزيا وجهويا على وقاية كبار السن من العدوى بفيروس كورونا المستجد وحمايتهم من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية...

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة لهذا المؤشر نظرا لـ:

- عدم التدخل لفائدة نسبة من الإشعارات للأسباب التالية:
  - عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،
  - انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،
  - زوال أسباب التهديد،
  - وفاة المعني بالأمر،
  - تعذر الاتصال به.
- صعوبة التدخل لفائدة بعض الوضعيات خلال جائحة كورونا بسبب:
  - الحجر الصحي الشامل وتداعياته على نسق تقديم الخدمات (وخاصة صعوبة التنقل سواء بالنسبة إلى المتدخلين أو كبير السن نفسه)،
  - اعتماد نظام العمل بالتناوب بما انعكس سلبا على سهولة الاتصال بالأطراف المتدخلة والتنسيق معها من جهة وعلى قدرة كبار السن على النفاذ إلى الخدمات والانتفاع بها من جهة أخرى.

إلا أنه أمام تنامي ظاهرة العنف المسلط على كبار السن في مجتمعنا والاشعارات الواردة على الوزارة وبوسائل التواصل الاجتماعي بات من الضروري التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد وهو ما دأبت عليه إدارة كبار السن، وستواصل العمل عليه خلال السنة الحالية والسنوات القادمة بالتنسيق مع الوحدات العملياتية للبرنامج مع إعداد تقارير سنوية في الغرض وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول الموضوع. كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع مجلة كبار السن تضمّن بابا خاصا بالعنف المسلط ضدهم وسيمثل إصدارها حافزا لكل العاملين في المجال ودافعا لبلوغ المؤشر الذي تم ضبطه.

✓ **المؤشر 2.1.3 :عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:**

يمكّن هذا المؤشر من الحفاظ على التوازن النفسي والعاطفي لكبار السن المكفولين لدى عائلات حاضنة كما يساهم في ترسيخ قيم التضامن الاجتماعي من خلال تفعيل دور الأسر البديلة في رعاية فئة كبار السن الفاقدين للسند العائلي. كما يساهم في تأمين محيط عائلي طبيعي يوفر للمسن المكفول الراحة والطمأنينة والعيش الكريم، مع إبراز مكانة الأسرة ودورها في حياة كبار السن وتوفير وسط عائلي بديل لكبار السن الفاقدين للسند.

وتشجع الوزارة تكفل العائلات بمسنين في إطار هذا البرنامج حيث تُسند للعائلة الكافلة لمسن معوز منحة شهرية قدرها 200 د لمساعدة العائلة على تلبية حاجياته الأساسية وهي تكلفة منخفضة جدا مقارنة بالتكلفة الشهرية للمقيم بمؤسسة الرعاية.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.3**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 2.13.عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة | كمي/عدد | 118 | 165 | 170 | 175 | 180 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

لم يتسن بلوغ العدد المنشود لهذا المؤشر للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى مقر
- بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).
- نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.
- تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة.

✓ **المؤشر 3.1.1 : نسبة التغطية بالخدمات الرعائية:**

يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى استجابة الإدارة لطلبات الخدمات الرعائية الواردة عليها، وذلك سواء بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية أو تلك المقدمة في إطار أنشطة الفرق المتنقلة.

- ففيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات الرعائية داخل مؤسسات الرعاية: يسمح هذا المؤشر بتقييم مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر بما يعكس الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمراكز وتجهيزها ومدى توفر الإطار البشري اللازم والكفء للإحاطة بالمقيمين بهذه المراكز وكذلك مدى توفر الخدمات الرعائية لمنظوري هذه المؤسسات.
- أما فيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات في إطار الفرق المتنقلة، فيمكن هذا المؤشر من متابعة نوعية الخدمات المسداة والإمكانيات البشرية والمادية للرفع من جودة الخدمات المسداة في إطار الفرق المتنقلة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.3**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 3.1.3: نسبة التغطية بالخدمات الرعائية:** | نسبة | 47.2% | 50 | 55 | 60 | 65 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

لميتم تحقيق النسبة المرجوة من هذا المؤشر نظرا لإيقاف الانتدابات بمؤسسات الرعاية وبالتالي عدم تدعيم مؤسسات الرعاية بالموارد البشرية اللازمة مما ينعكس على جودة الخدمات المسداة، ونعتزم خلال السنوات القادمة العمل على تدعيم هذه المؤسسات بالاطار البشري الملائم والمختص لبلوغ الأهداف المرجوة والمتمثلة أساسا في تحقيق رضا المقيمين والمقيمات بمؤسسات الرعاية على نوعية الخدمات المقدمة لفائدتهم.

كما أن طلبات الإيواء التي تم قبولها خلال سنة 2020 بقيت محدودة مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب غلق مؤسستي رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين لإعادة التهيئة والبناء وتوزيع المقيمين بهما على بقية المؤسسات. ومن المتوقع خلال السنتين القادمتين الترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات الرعاية على إثر إعادة انطلاق نشاط مؤسستي القيروان والقصرين وتدعيم بقية المؤسسات بالموارد البشرية التي تخول لها احتضان عدد اكبر من المقيمين.

أما بالنسبة إلى الفرق المتنقلة، فقد تركز عملها طيلة سنة 2020 على توفير خدمات القرب لمنظوريها وذلك في إطار وقايتهم وحمايتهم من فيروس كورونا المستجد. لكن تبقى تدخلات الفرق المتنقلة محدودة مقارنة بما هو مأمول نظرا لنقص الاعوان المتعاقدين بها وعدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتعطل سيارات بعض الجمعيات الأخرى لقدمها، لذلك سيجري العمل خلال سنة 2022 والسنوات القادمة على الترفيع في منح تسيير الفرق المتنقلة ومنح التعاقد مع الاعوان العاملين بها(الأطباء-السواق-أعوان الإحاطة الحياتية).

- **الهدف الاستراتيجي 2.3: دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم:**

❖ **تقديم المؤشرات:**

يتكون الهدف الاستراتيجي الثاني من 02 مؤشرات وهي كالآتي:

- **المؤشر 1:** نسبة المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن
- **المؤشر 2:** نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية

✓ **المؤشر 1.2.3: نسبة المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن:**

يرمي هذا المؤشر إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من رواد ومنخرطي النوادي النهارية إلى جانب قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة النوادي النهارية بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسر على تأمين الخدمات اليومية لمسنيها أثناء فترات تغيبها للعمل أو للدراسة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 1.2.3: عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن : | نسبة | 0 | 120 | 130 | 140 | 150 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لم يتم احتسابه بعنوان سنة 2020 نظرا لغلق هذه النوادي بمقتضى قرار من السيدة الوزيرة في إطار وقاية منخرطي هذه المؤسسات من جائحة كورونا، وقد تم في نفس الإطار تحويل الاعتماد المرصود لهذا البرنامج وقدره 100 أد لفائدة الجمعيات المسيرة لفرق متنقلة.

كما أن تواصل الجائحة خلال سنة 2021 حال دون إعادة فتح هذه النوادي درءا لكل المخاطر التي يمكن أن تحيط بكبار السن وخطر العدوى الذي قد يحدق بهم.

ومن المؤمل أن تتم إعادة فتح النوادي النهارية خلال السنتين القادمتين في صورة انفراج جائحة كورونا وتلقيح المسنين المنخرطين بها.

✓ **المؤشر 2.2.3 : نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية:**

يمكن هذا المؤشر من قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في النشاط التطوعي والعمل التنموي للبلاد، خاصة وأن عدد المتقاعدين حاليا يفوق 700 ألف متقاعدا وهو عدد مرجّح للارتفاع مما يدعو إلى التركيز على هذه الشريحة من المجتمع وتوظيف خبراتها والاستفادة من مهاراتها.

لذلك سيتم العمل من خلال هذا المؤشر على توفير بيئة تمكينية داعمة لشيخوخة نشيطة ودعم مشاركة كبار السن في الحياة العامة وتوظيف خبراتهم في خدمةالتنمية إلى جانب تفعيل السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين ومراجعة الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 2.2.3 : نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية | نسبة | 0 | 40 | 45 | 50 | 55 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

لم يتسن بلوغ النسبة المنشودة من هذا المؤشر للأسباب التالية:

- عدم كفاية الجمعيات وقدرتها على تحمل مسؤولية التصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.

- غياب مسالك إدماجية متنوعة وعدم القدرة على التصرف في الكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب الحوافز التي تشجع المتقاعدين على الإقبال على العمل التطوعي والانخراط في النسيج الجمعياتي.
- غياب دليل حول حقوق المتقاعد وإجراءات التقاعد.

➢ **لم يتم العمل خلال سنة 2020 على تحقيق هذين المؤشرين باعتبارهما لا يمثلان أولوية تدخل الوزارة في فترة الكوفيد 19 التي تعتبر سنة استثنائية اقتضت تغيير التدخلات والأنشطة المبرمجة وتركيز العمل على وقاية كبار السن وحمايتهم من خطر انتشار العدوى في صفوف كبار السن خاصة وأنها الفئة الأكثر عرضة لخطر هذا الفيروس.**

إلا أنه خلال السنة الحالية والسنوات القادمة سيتواصل العمل على إيجاد هيكل أو وحدة للتصرف في السجل ووضع خطة وطنية واضحة المعالم لضمان توظيف واستثمار خبرات ومعارف المتقاعدين وكبار السن في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في القطاعين العام والخاص.

## 2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

تساهم الأنشطة في تحقيق أهداف و مؤشرات البرنامج وذلك كما يبينه الجدول التالي:

**جدول عدد6 :**

**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج كبار السن**

(الوحدة:ألف دينار)

| البرنامج | الأهداف | تقديرات المؤشرات لسنة 2022 | الأنشطة | تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022 | دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة) |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| برنامج كبار السن | 1- ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن. | *المؤشر 1:نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها: 95%.<br>*المؤشر 2: عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة: 170 مسنا ومسنة.<br>*المؤشر 3: نسبة التغطية بالخدمات الرعائية:55 %. | **ن1: قيادة ومساندة برنامج كبار السن.**<br>**ن2: خدمات قرب**<br>**ن3: التعهد بكبار السن في مؤسسات الإيواء** | **586 (تاجير)**<br>**54 (تسيير)**<br>**408 (إيداع عائلي)**<br>**691 (فرق متنقلة)**<br>**12501(تاجير)**<br>**2300 (تسيير)**<br>**1800 (الاستثمار دفعا)** | |
| | 2- دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم. | المؤشر1:عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن: 130.<br>* المؤشر2: نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية: 45%. | **ن4: إعادة إدماج وتعزيز مهارات كبار السن** | **50 (نوادي نهارية)**<br>**50(جمعيات عاملة)** | إحداث وحدة للتصرف في السجل |
| **المجموع** | | | | **18440** | |

## 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يعتبر الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي الفاعل العمومي الأساسي لبرنامج كبار السن إذ يساهم الاتحاد في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرامي على ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن بمؤسسات الرعاية من خلال إشرافه على تسيير 11 مؤسسة بمختلف ولايات الجمهورية ( منوبة- قرمبالية-منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- قفصة- قمرت).

وتتكفل هذه المؤسسات بتوفير جملة من الخدمات الرعائية الشاملة للمقيمين بها من مأكل ومشرب وملبس وعلاج وتنشيط وترفيه وكل ما من شأنه تحقيق الاقامة اللائقة لمنظوريها، وللغرض نقترح رصد اعتمادا خاصا بتأجير الاعوان العاملين بهذه المؤسسات قدره 12501 أد واعتماد تسيير قدره 2300 أد.

**جدول عدد7 :**

**مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج**

**وحجم الاعتمادات المحالة**

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية | الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022 |
|---|---|---|
| **الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي** | - ويبقى العمل على توفير **أحسن الظروف** للمقيمين (الذين يبلغ عددهم 475) **وتقديم خدمات ذات جودة**، من أبرز أولويات برنامج كبار السن والفاعل العمومي على حد السواء وذلك بدعم الانتدابات بمؤسسات الرعاية حال الانتهاء من أشغال التهيئة بمؤسستي القصرين والقيروان واستكمال أشغال التوسعة بمؤسسة باجة. حيث سيتم الترفيع في طاقة استيعاب هذه المؤسسات مما يستوجب **الترفيع في عدد الأعوان** العاملين بها.<br><br>- كما سيعمل الفاعل العمومي على توفير أفضل الخدمات وذلك **بتحسين الوجبات** المقدمة لفائدة المقيمين وتقديم العلاج والدواء واللباس...<br><br>حيث سيتم دعم باب التغذية في ميزانية سنة 2022لتصبح في حدود 5 د كمعدل للكلفة اليومية المبرمجة للمسن الواحد بعد ما كانت في حدود3.7د سنة2019 و4 د سنة 2020 وذلك ضمانا لأكلة متوازنة ومتماشية مع كبار السن. | 12501<br><br>2300 |

## 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

لقد تمت الزيادة في اعتمادات التاجير والتسيير والتدخلات والاستثمار بنسبة 3 % لكل نفقة وذلك تماشيا مع تطور البرامج خاصة اذا تم اعتماد التنظيم الهيكلي المقترح والمتمثل في الرقي بإدارة كبار السن إلى إدارة عامة فيتم بذلك تدعيمها بالموارد البشرية اللازمة مركزيا وجهويا، وكذلك تماشيا مع انتهاء اشغال التهيئة وإعادة البناء بمؤسسات رعاية كبار السن فتتطور بذلك اعتمادات تأجيرها وتسييرها وتجهيزها. أما بخصوص خدمات القرب ومهن الجوار، فيتطلب تطويرها والنهوض بها الترفيع في اعتمادات التدخل وبالاساس الاعتمادات المرصودة للفرق المتنقلة والجمعيات العاملة في المجال.

**جدول عدد 08:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)**
**التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)**

| البيان | إنجازات 2020 | ق م 2021 | تقديرات 2022 | تقديرات 2023 | تقديرات 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 328 | 328 | 586 | 693 | 755 |
| نفقات التسيير | 41 | 53 | 54 | 72 | 85 |
| نفقات التدخلات | 16180.8 | 15490 | 16000 | 16800 | 17660 |
| نفقات الاستثمار | 2100 | 2500 | 1800 | 2200 | 2700 |
| نفقات العمليات المالية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **18650.8** | **18371** | **18440** | **19765** | **21200** |

# البرنامج عدد 09: برنامج القيادة و المساندة

**السيد نايل العيادي 04 نوفمبر 2020**

## 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

### 1.1 تقديم إستراتجية البرنامج

في اطار اضطلاع برنامج القيادة والمساندة بمهام قيادة ومساندة مختلف البرامج المنضوية تحت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال دعمها لوجستيا وتوفير الدعم المالي بما ينسجم مع المبادئ العامة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات دعم مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة وضمان التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية. هذا بالإضافة الى معاضدة المجهود الوطني ومواكبة الإصلاحات الوطنية الكبرى والتحديات الاجتماعية المناطة بعهدة الوزارة خاصة في ما يتعلق بالتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة زمن الازمات و منها ازمة الكوفيد وما ترتب عنها من تحديات اجتماعية ومالية جديدة.

ويسعى برنامج القيادة والمساندة من خلال استراتيجيته الى الايفاء **بتعهداته الدولية** من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ( الهدف 8و10و16).

كما يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنفيذ **التعهدات الوطنية** من خلال تحقيق **نقاط القوة** التالية :

- التحكم في كتلة الأجور،
- تدعيم قدرات مختلف الموارد البشرية
- تحسين نوعية الخدمات العمومية ،
- ضمان النفاذ الى المعلومة،
- اعادة توظيف الموارد البشرية،
- إرساء نظام التقييم حسب الجدارة،
- تحديث ورقمنة الادارة،
- حوكمة التصرف في الشراءات العمومية وارساء نظام الشفافية والمساءلة والمسؤولية

وللاستجابة الى مختلف حاجيات المتدخلين على المستوى المركزي والجهوي يحرص برنامج القيادة والمساندة على اسداء خدمات ذات جودة مع مختلف المتعاملين معه من خلال تجاوز **نقاط الضعف** التالية:

- ضعف نسبة التاطير
- النقص في الأعوان و الاطارات وتطور ظاهرة النقل والالحاق بوزارات أخرى،
- ضعف الاعتمادات المخصصة للتكوين
- النقص في التجهيزات، المعدات، والمكاتب،
- غياب مقرات خاصة بالوزارة ومؤسسات تحت الاشراف،
- عدم وظيفية المقرات الموجودة وتقادمها،
- تقادم أسطول النقل،
- تأمين فضاء عمل آمن وسالم،
- ارتفاع نسبة الاعتمادات المخصصة للنفقات الالزامية من ماء وكهرباء و الوقود و الهاتف والاكرية ،
- تراكم الديون و تاثيرها على ديمومة الميزانية

- ضعف نسبة انجاز مخطط التنمية
- عدم احترام روزنامة و مخطط السنوي للصفقات
- غياب منوال حوكمة رشيدة

حيث أضحى من الضروري توجيه الجهد نحو رفع **التحديات** من خلال جملة من المحاور المشتركة لبرامج القيادة و المساندة بمختلف الوزارات:

- **المحور الأول "ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية":** وذلك من خلال تعزيز آلـ يات القيادة من قبل رئيس المهمة، رئيس الديوان والديوان، التي تتمثل مهمتهم الرئيسية في التنسيق، والتناغم بين البرامج العمومية، ومتابعة الآداء لمختلف البرامج، من خلال التواصل بين مختلف أنشطة المهمة والسهر على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية و لجان القيادة و المتابعة و التقييم و ندوة المديرين و المديرين العامين.
- **المحور الثاني "ترشيد التصرف في الموارد (البشرية، المالية، اللوجستية )باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا":** وذلك بتقليص الفوارق بين الرجال و النساء من خلال العمل على تطوير نسبة تحقيق المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي.

## 2.1 تقديم خارطة البرنامج

يعتبر برنامج القيادة والمساندة القاطرة التي تقوم بدفع جميع برامج الوزارة نحو تحقيق أهدافها فهو بالتالي يجمع كل المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج.

ويتنزل برنامج القيادة والمساندة على:

- المستوى المركزي: وتخص القيادة والمساندة وتضم جميع مصالح الديوان والادارة العامة للمصالح المشتركة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و التخطيط و البرمجة و مصالح الحوكمة الرشيدة و التعاون الدولي و ادارة الشؤون القانونية و الاتصال.
- المستوى الجهوي: وتخص الادارات الفرعية للمصالح المشتركة بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وذلك طبقا للخارطة التالية:

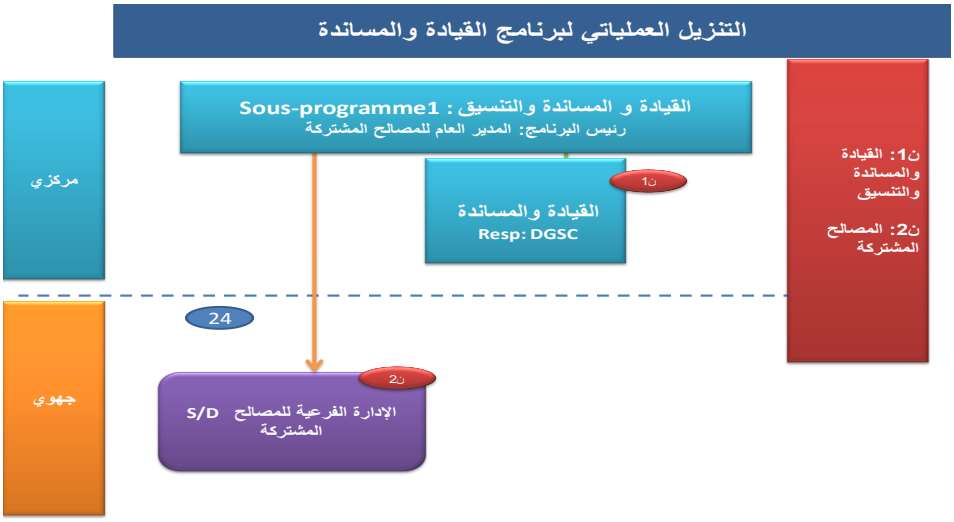


## 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

يسهر برنامج القيادة والمساندة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- **الهدف 1.9 : تطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية**

يعتبر هذا الهدف محوريا وقد تم ضبطه وفق التوجهات العامة، وتحديات ورهانات المرحلة، وحسب التعهدات التي انخرطت فيها مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن **لمساندة المجهود الوطني في مقاومة الفساد من خلال ارساء وتطبيق القواعد الخاصة بالحوكمة الرشيدة** المتمثلة أساسا في:

- متابعة و تقييم و المصادقة على أداء برامج المهمة
- التنسيق مع الهياكل الحكومية و الغير حكومية في المسائل الافقية
- المراقبة و البرمجة و الدراسات
- تطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة عبر استغلال التطبيقات الاعلامية لتحسين الخدمات المسداة عن بعد لكافة المتعاملين مع الوزارة بهدف معاضدة المجهود الوطني لتركيز الادارة الالكترونية.

- **الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا**

في إطار مواصلة تطبيق التصرف في الميزانية حسب الأهداف تمّت صياغة إستراتيجية خاصة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتعلق بالتصرف في الموارد البشرية وفقا لآليات تستجيب لمتطلبات الإدارة، وذلك عبر تطوير آليات العمل والتركيز على التكوين والتحفيز باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا من خلال:

- تأهيل وتدريب الموارد البشرية من اداريين وأعوان وقتيين وعملة دعما للقدرات،
- اعادة توظيف الكفاءات وفق المؤهلات العلمية والخبرة المهنية عبر دعم الوزارة للاطارات الكفؤة،
- دعم منظومة التكوين،

➢ **الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة**

يندرج هذا الهدف ضمن التوجهات العامة لميزانية الدولة والإطار الاستراتيجي العام لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثل أساسا في حسن التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وممتلكاتها وذلك لضمان ديمومة الميزانية
ولتحقيق الأهداف المرجوة وضمان تركيز مبادىء واليات الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة تم الحرص على ترشيد التصرف في الموارد المالية من خلال تدعيم نجاعة الإدارة وحسن التصرف في النفقات العمومية.

- **الهدف 1.9 : حوكمة المهمة والبرامج العمومية:**

❖ **تقديم المؤشرات:**

تم اعتماد أربع مؤشرات لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية على تحقيق هدف ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية موزعة كالتالي:

- المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
- المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة
- المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم
- المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الادارية

✓ **المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة**

يهم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة على مستوى الديوان أو التي من المزمع احداثها خاصة وان الوضع الحالي الذي عرفته البلاد التونسية (تغيير حكومي سريع اضافة الى جائحة كورونا) قد حد من تفعيل لجان القيادة (انعقاد ندوة مديرين وحيدة، عدم تركيز لجنة قيادة لارساء نظام للرقابة الداخلية وهو هدف يسعى لتحقيقه برنامج القيادة والمساندة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف اضافة الى محدودية الاطارات البشرية المكلفة بمتابعة تنفيذ ودعم التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

كما يندرج هذا المؤشر خاصة في اطار مجهودات برنامج القيادة والمساندة في ارساء منظومة التصرف حسب الاهداف للميزانية بمختلف مكوناتها من خلال قيادة لجان حوار التصرف وتحيين البرمجة السنوية للنفقات الخاصة بمختلف البرامج وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف ووثائق الاداء السنوي اضافة الى التنسيق العام بين مختلف المتدخلين سواء على المستوى القيادي أو التنسيقي.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر :**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر :النسبة السنوية لإنجاز القرارات و توصيات لجان القيادة | % | 20 | 50 | 55 | 65 | 75 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

في إطار الارتقاء بنسبة إنجاز القرارات و توصيات لجان القيادة في ظل نقص الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الوزارة سنة 2022 ستسعى الوزارة بتنظيم و تجميع المعطيات و ذلك عبر تحديد المهام و المسؤوليات لإضفاء النجاعة المطلوبة للقرارات و التوصيات المتخذة .

مما يفسر تحديد نسبة 55% و توقع تسجيل ارتفاع خلال سنتي 2023 و 2024 بنسبتي 65 %و75 % .

✓ **المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة**

نظرا لتفعيل قانون حق النفاذ الى المعلومة وضرورة انخراط المصالح العمومية في تكريس الشفافية وانارة المتعاملين مع الادارة من خلال تمكينهم من الوثائق الضرورية عند طلبها وتوفير المعلومة الحينية خاصة في ما يتعلق بتقديم خدمات او توفير تسهيلات او اتخاذ اجراءات استثنائية (منح استثنائية تبعا للتاثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الانتدابات الاستثنائية، برنامج الترقيات، كراسات شروط بعث المشاريع المندرجة ضمن خدمات المهمة ....) يعتبر هذا المؤشر مراة تعكس مدى انخراط البرنامج في تدعيم مبدا تكافؤ الفرص والحوكمة وارساء قواعد الشفافية.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر :**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 1-1-2.** نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة | % | 40 | 60 | 80 | 100 | 100 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تبعا لصدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة تقوم المهمة بنشر التقارير الدورية و معطياتها للعموم على موقع الواب الخاص به و ذلك تكريسا لمبدأ الشفافية الإدارية و ضمانا لحق الأشخاص في النفاذ إلى المعلومة و الإطلاع على نشاط الهياكل العمومية و عليه عرفت الوزارة ارتفاعا سنوي في نسبة الاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة من 40 %سنة 2020 إلى 60 % 2021 و ستعمل الوزارة لتحقيق نسبة 100 % بحلول 2024 .

✓ **المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم**

يساهم هذا المؤشر في مدى تكريس مبدأ الشفافية مع جميع طالبي المعلومة (هياكل المجتمع المدني، المستثمرين، المؤسسات الإعلامية وعموم المواطنين) كما يعكس هذا المؤشر فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتدعيم انفتاح الوزارة للعموم بمزيد التعريف بمشمولاتها وبرامجها وأنشطتها والقطاعات المشرفة عليها ونشر جميع الأطر القانونية والنصوص الترتيبية الخاصة بمجالات تدخلها مما يعزز الثقة في مؤسساتها ومصالحها المركزية والجهوية.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر :**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر : نسبة نشر التقارير و الوثائق الخاصة بالمهة للعموم | % | 20 | 60 | 80 | 100 | 100 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

يكتسي نشر التقارير الدورية حول المهمة ونشاط الهياكل العمومية للعموم على موقع الواب الخاص بالوزارة أهمية بالغة وذلك تكريسا لمبدأ الشفافية الإدارية وضمانا لحق النفاذ إلى المعلومة، حيث تم إدراج هذا المؤشر الذي عرف ارتفاعا في نسبة الإنجاز من 20 % إلى 60 % في موفى 2021 ونسبة 100 % لموفى 2024 رغم محدودية الإمكانيات اللوجستية المتوفرة.

✓ **المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الادارية**

ان رقمة الخدمات الادارية تعتبر من اولويات المرحلة الحالية خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا ويعكس مؤشر نسبة رقمنة الخدمات الادارية مدى انخراط الوزارة في تبسيط الاجراءات من خلال تمكين المواطنين من الانتفاع بخدماتها عن بعد تفاديا لما يتكبده المواطنون من عناء التنقل وتكبد مصاريف ناجمة عن التنقل والانتظار.

كما يغطي هذا المؤشر أنشطة المهمة وتدخلاتها عن بعد ونجاعة مهام اطاراتها بالعمل عن بعد خاصة مع توجه الدولة في تقليص الحضور في أماكن العمل وفتح باب العمل عن بعد.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر :نسبة رقمنة الخدمات الإدارية | % | 40 | 60 | 80 | 90 | 90 |

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات :**

سعيا لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف الإدارة أصبح من الضروري الاهتمام بموضوع رقمنة الادارة و قد سعت المهمة إلى تبسيط الاجراءات من خلال تمكين المواطنين من الانتفاع بخدماتها عن بعد وقد إرتفعت نسبة رقمنة

الخدمات الإدارية من 40 % سنة 2020 إلى 60 %سنة 2021 و نأمل تحقيق نسبة 80 % موفى 2022 و 90 % موفى 2024.

- **الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا**

❖ **تقديم المؤشرات:**

تم اعتماد ثلاث مؤشرات لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية من تحقيق ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان وهي كما يلي:

✓ **المؤشر 1.2.9.: نسبة انجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور:**

يتم إحتساب هذا المؤشر من خلال نسبة الإعتمادات المنجزة مقارنة بالإعتمادات المفتوحة وقد تم إختيار هذا المؤشر لما يعكس من دلالة على حسن التصرف في الموارد البشرية وعلاقتها بالإنعكاس المالي اللازم لخلاص كتلة أجورهم من حيث توافق التقديرات والتخطيط لبرنامج الترقيات والإنجاز الفعلي وفق التخطيط والبرمجة مع الحرص على ايفاء مستحقات الاعوان في اجالها تجنبا لتراكم مستحقات بعنوان سنة مالية وتاجيلها لسنوات مالية لاحقة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر :نسبة إنجاز كتلة الأجور | % | 92 | 95 | 96 | 97 | 98 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

تم ضبط التقديرات للثلاث السنوات 2022-2024 بالإعتماد على ما تم تنفيذه سنة 2021 من إستهلاك لإعتمادات التأجير مقارنة بالمفتوح وكذلك تم الأخذ بعين الإعتبار سياق التنظيم الإداري للموارد البشرية باعتماد المنظور البرامجي بحيث من المؤمل أن يتم الإنتهاء من توزيع الأعوان حسب البرامج أواخر سنة 2022 ومفتتح 2023 سنة وهو ما يمكننا من حصر كتلة التأجير حسب البرامج بدقة ويجنبنا التحويلات المالية بين البرامج بالإضافة لإستيعاب مختلف التغييرات من ترقيات ونقل وإنتدابات وتقاعد وكل ما له إنعكاس مالي مباشر يتم خلاص المستحقات المترتبة عنها خلال السنة المالية المعنية إضافة لإعطاء أولوية في تسوية المستحقات الراجعة لسنوات سابقة والحد من تراكمها.وعليه فقد تم الترفيع من التقديرات بنقطة من سنة لأخرى لنتوقع بلوغ نسبة 98 بالمائة سنة 2024.

هذا وبالرجوع إلى توقعات كلفة الأجور فان نفقات التأجير لسنة 2022 ستشهد ارتفاعا ملحوظا وسيوجه هذا الارتفاع أساسا لتغطية:

- ❖ الزيادة في الأجور وفق الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020والمتعلّق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها.
- ❖ الترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك طبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020،وذلك تفعيلا للأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 والمتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بالسلك الاداري المشترك للإدارات العمومية حيث تجرى دورتين في كل سنة
- ❖ إعادة توظيف أعوان وزارة المرأة والأسرة وكبار السن على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت2016 وعلى ثلاثة سنوات 2021 و2022 و2023 لفائدة 250 عون، وذلك للحد من الطلبات المتكررة لأعوان وإطارات الوزارة في النقل إلى وزارات أخرى نظرا لوجود امتيازات أفضل خاصة في ظل وجود فوارق كبيرة بين الأسلاك والمنح الخصوصية التي تتمتع بها أغلب الوزارات خلافا لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن
- ❖ الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد والمحمولة على كاهل المشغل والتعديل الآلي لجراية المتقاعدين وفق القانون عدد 12 لسنة 1985 وخاصة الفصلين 37و38 منه حيث ورد بالفصل 37 (جديد)كما نقح بمقتضى القانون عدد 43 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007.
- ❖ تغطية الشغورات في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي والمركزي والمؤسسات تحت الإشراف والخاصة بجميع البرامج، حيث تبلغ هذه الشغورات عدد98 علما وأن نسبة الإنجاز سنة 2021 تقدر بـ. 13 % (169خطة في 2021 تم انجاز 49 )وتقدر تكلفتها بـ...
- ❖ الترفيع في منحة المساعد البيداغوجي طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 583 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أوت 2020المتعلق بالترفيع في المنحة الوظيفية المخولة لمساعد بيداغوجي للطفولة المنصوص عليها بالأمر عدد 4066 لسنة 2013 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط مقدار المنحة الوظيفية للمكلفين بالخطة الوظيفية الخصوصية لمساعد بيداغوجي للطفولة بوزارة شؤون المرأة والأسرة
- ❖ التعهد بجميع المستحقات المالية المتخلدة بذمة الوزارة بعنوان اتفاقيات التأجير ومساهمات المشغل ومنح وكلاء المقابيض وساعات العمل الليلي والساعات الإضافية وجميع مستحقات المغادرين (منحة انتاج، منحة مسؤولية، منحة مكلف بمأمورية).
- ❖ الترفيع في منحة المستلزمات البيداغوجية
- ❖ تغطية كلفة الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي
- ❖ التعهد بمنحة 60 مساعد بيداغوجي إضافي سيتم انتدابهم سنة 2022
- ❖ انتداب 50 مندوب حماية طفولة مساعد
- ❖ انتداب 230 مربي واستاذ عن طريق التعاقد لدعم المؤسسات المغلقة والانطلاق في تقديم الخدمات للأطفال خاصة في المناطق ذات الأولوية.

✓ **<u>المؤشر 2.2.9.: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين:</u>**

يتم إحتساب هذا المؤشر من خلال نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينية من مجموع المشاركين.وتعود أسباب إختيار هذا المؤشر لأهمية التكوين في إعداد وفتح الآفاق أمام النساء لتقلّد مناصب ومهام عليا وكذلك ضامنا لمبدأ المشاركة وتكافؤ الفرص وبابا معززا لفرص التأثير في البيئة المهنية و إتخاذ القرار.

وقد تطرق المنشور الخاص باعداد الميزانية الى مزيد تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين فيما يخص الانتفاع ببرامج التكوين واعتماد دعم القدرات النسائية في جميع المجالات باعتبار وجود فوارق مبنية على النوع الاجتماعي وجب التقليص فيها.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.2:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر:** نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين | % | 63 | 55 | 60 | 60 | 60 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من المقترح الترفيع في نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين ب5 نقاط من سنة 2021 إلى سنة 2022 ويعود ذلك للتأثير المباشر لفيروس كورونا في تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2021 وكذلك لسعي الوزارة إلى التحسين في نسبة تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2022 وهذا لا يجب أن يحجب الطابع الخصوصي لمواضيع ومجالات التكوين التي من المنتظر أن تتناغم إيجابا مع مقاربة النوع الاجتماعي على أن لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء 60 بالمائة من النسبة الجملية للمشاركين خاصة وأن عدد النساء في الوزارة أكبر بكثير من عدد الرجال.

✓ **المؤشر 3.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين للمهمة**

تعود أسباب إختيار هذا المؤشر لما له من ترابط مباشر مع الهدف الإستراتيجي الذي يتمحور بالأساس حول ترشيد التصرف في الموارد البشرية وخاصة تطوير كفائاتهم ومكتسباتهم ومهاراتهم مما يساهم في تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وفق منظور النوع الإجتماعي.بحيث يمكننا هذا المؤشر من الوقوف على مدى توفّق الإدارة في تلبية وتنفيذ حاجيات وطلبات الموارد البشرية في التكوين والرسكلة وكسب الرهانات المتعلقة بوقف الانتدابات الجديدة مما يفرض اعادة توظيف الموارد البشرية المتاحة لسد الشغورات والارتقاء بالخدمات الادارية

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر :**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين** | % | 61 | 75 | 80 | 85 | 90 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

شهد تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2021 تطورا بالنسبة لسنة 2020 ويعود ذلك خاصة لبناء شراكات فعلية مع هياكل عمومية مختصة في التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة-المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل) بالإضافة لشركائنا التقليدين (المركز الوطني للإعلامية-مركز الإصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات) مما سهل عملية التنظيم والإنجاز وهو ما سيتم مواصلته في السنوات التالية(2022-2024) لنرقّع في نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين بخمس نقاط كل سنة.

بالإضافة لما تحقق في مجال مكافحة وباء كوفيد-19 بحملة التلاقيح مما يهيئ المناخ الملائم للعمل على تحقيق نسبة إنجاز عالية لا سيما وأنه لعب دور هام في تراجع نسبة الإنجاز خلال السنتين الفارطتين.

كما من المنتظر أن يلعب تطور التنظيم الهيكلي للوزارة دور هام في تطوير مصلحة التكوين وسيكون العمل موزع على فريق كامل وهذا يجعل من النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة أضمن.

هذا وقد تم الترفيع في الإعتمادات المخصصة للتكوين لسنة 2022 مما يمكن من تنفيذ برامج تكوينية تلبي حاجيات وإنتظارات الموظفين.

- **الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة**

وعليه تم اعتماد 3 مؤشرات وذلك لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية من ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة وهي كما يلي:

✓ **المؤشر1.3.9. : نسبة تنفيذ الميزانية:**

تعود أسباب إختيار هذا المؤشر لما يختزله من معطيات ولما يستبطنه من ظروف وسياقات وآليات تصرف وتنفيذ تقبل التحليل والنقد والتدقيق والتقييم بحيث تعكس نسبة التنفيذ للميزانية معطيات مباشرة كمية وتختزل معطيات غير مباشرة كيفية ونوعية وهيكلية وجب الوقوف عليها وتحليلها للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها وللوقوف على نقاط الضعف وتذليلها لنضمن أكبر قدر ممكن من ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة والحد من تراكم الديون والمتخلدات وهو الهدف الإستراتيجي الذي نحن بصدد تحليله.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر: نسبة إنجاز الميزانية | % | 80 | 95 | 96 | 97 | 98 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من المؤمل أن يشهد تنفيذ إعتمادات الميزانية تطورا بنقطة واحدة لكل سنة (2022-2024) مقارنة بنسبة تنفيذ سنة 2021 وتتبني هذه التقديرات على نسق استهلاك الإعتمادات لسنة 2021 بالإضافة لمواصلة الإدارة لعملية تركيز أسس الرقابة الداخلية وإصدار دليل إجراءات وسعيها لتدعيم الموارد البشرية في الاختصاصات التي تشهد نقص في الأعوان و خصوصا في

مجال الصفقات والشراءات وشؤون الإدارية والمالية بإعتماد آليات النقلة أو الإلحاق أو إعادة التوظيف بهدف تحسين تنفيذ المخططات السنوية للتكوين وللشراءات وخلاص الديون والمتخلدات ضمانا لديمومة الميزانية وترشيدا للتصرف فيها.

✓ **المؤشر2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:**

يتم إحتساب هذا المؤشر بتحديد نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة من جملة الإعتمادات المخصصة للمهمة.

تعود أسباب إختيار هذا المؤشر لأهمية الإعتمادات المخصصة للبرنامج قصد تنفيذ المهام والأدوار التي يضطلع بها خاصة في مجال التصرف في الموارد المالية والبشرية والمعدات والتجهيزات اللوجستية تأطيرا ومساندة وحوكمة ودعما لمختلف البرامج والوحدات العملياتية والفاعلين العموميين.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 2.2.2 نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة | % | 9 | 10 | 11 | 11 | 11 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من المنتظر أن تشهد الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة تطورا بواحد في المائة سنتي 2022 و2023 مقارنة بسنة 2021 وهي نسبة تبقى مستقرة ومن الضروري أن تتطور في السنوات القادمة نظرا لكون المهمة تفتقد الى مقرات خاصة بمندوبياتها حديثة الانشاء (2014) وهو ما يفسر تطور ميزانية البرنامج على المدى المتوسط اذ يتوقع تنفيذ ميزانية الإستثمار (بناء مقرات للمندوبيات الجهوية-إقتناء وسائل نقل وتجهيزات-تهيئة شاملة لمقر الوزارة...) بالإضافة لمنحة التسيير للأعوان المنتظر المصادقة عليها وللزيادة المحتملة في عدد الأعوان وللبرامج التكوينية ويعود هذا الإرتفاع الضعيف خاصة لتقيدنا بمخطط النفقات متوسط المدى وللمناشير التوجيهية في إعداد الميزانيات.

هذا بالإضافة الى دعم المندوبيات الجهوية والتي تقدم الدعم اللوجستي لبقية البرامج الفرعية والوحدات العملياتية بالجهات من خلال التعهد بنفقات الأكرية وخلاص الشركات الوطنية (كهرباء، ماء، وقود) مع دعمهم المتواصل في التعهد بوسائل التصرف الإداري وصيانة وسائل النقل وتعهد وصيانة البناءات.

✓ **المؤشر3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان:**

يتم إحتساب هذا المؤشر بقسمة الكلفة الجملية لقسم التسيير على عدد الأعوان المرخص فيهم للمهمة.

تعود أسباب إختيار المؤشر لأهميته في مساعدتنا على معرفة جزء من الكلفة غير المباشرة للأعوان ولتسيير المرفق العام تناغما مع إرساء المحاسبة التحليلية وفق الاستراتيجية الوطنية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف، ولا تظهر أهمية هذا المؤشر إلا بتحليل دقيق للنفقات التي تؤثر مباشرة في مهام وأدوار العون (الكراء،الماء والكهرباء والمحروقات،معدات التسيير الإداري،مستلزمات العمل الإداري والمكتبي،التكوين...) بحيث تساعدنا نتائج التحليل على معرفة أسباب إنخفاض أو إرتفاع الإعتمادات ومدى حاجة العون لها لتنفيذ أنشطة تساعده في عمله.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 3.2.3** كلفة التسيير حسب الأعوان | أد | 1.929 | 2.301 | 3.087 | 3.511 | 3.617 |

✓ **تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

يعود الترفيع في كلفة العون من سنة إلى أخرى لإعتمادنا على فرضيات أهمها:

- ارتفاع نسبة التضخم بشهر أفريل لسنة 2021 بنسبة تقدر 5 % وتواصلها للسنوات اللاحقة
- انكماش الناتج المحلي الإجمالي لتونس بمقدار 1.7%
- ارتفاع النفقات الخاصة بالأكرية
- تطور الإعتمادات المخصصة للتعهد و الصيانة
- ارتفاع أسعار الطاقة
- وبخصوص ميزانية سنة 2022 فقد تم برمجة كراء مكاتب جديدة سواءا على المستوى المركزي أو بعض المندوبيات الجهوية،كما أن تكلفة الرفع من نسبة التأطير عن طريق التسميات في الخطط الوظيفية العليا تتطلب الترفيع في كلفة إسناد مقتطعات الوقود وإسناد السيارات وصيانتها علاوة على تكلفة البرنامج التكويني المزمع تنفيذه والذي بدوره شهد إرتفاعا في التكلفة.هذا ومثلت نفقات التنظيف والتوقي من مخاطر فيروس كورونا سببا للترفيع في نفقات التنظيف والمواد الصيدلية.

## 2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

**جدول عدد6:**

**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة**

الوحدة: ألف دينار

| البرنامج | الأهداف | تقديرات المؤشرات لسنة 2022 | الأنشطة | تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| | الهدف الإستراتيجي 1.9 : ضمان حوكمة المهمة و | المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة**50%** | | **13711** | القيام بجرد للجان القيادة المحدثة على مستوى الوزارة |
| | | المؤشر 2.1.9: نسبة | | | إحداث منظومة لمتابعة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| القيادة و مساندة | البرامج العمومية | التطور السنوي للنفاذ للمعلومة**60%** | قيادة ومساندة | | مطالب النفاذ للمعلومة وقياس مدى الإستجابة لهذه المطالب |
| | | المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم **60 %** | | | متابعة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم والقيام بالتقييم والمقاربات اللازمة. |
| | | المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنه الخدمات الادارية | | | متابعة الخدمات الإدارية على الخط والقيام باستشارات وإستبيان في الغرض |
| | **الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا** | المؤشر 1.2.9: نسبة إنجاز كتلة الأجور : **96 %** | | | الضبط الدقيق لتقديرات التأجير<br>متابعة نسق استهلاك اعتمادات التأجير<br>الضغط على كلفة الساعات الإضافية. |
| | | المؤشر 2.2.9: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين:**55%** | | | تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص<br>مزيد التدقيق في تحديد حاجيات التكوين |
| | | المؤشر 3.2.9: نسبة تنفيذ مخطط التكوين | | | ضبط برنامج تكوين ملائم للتطلعات ومواكب للمتغيرات |
| | **الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة** | المؤشر1.3.9: نسبة انجاز الميزانية: **95 %** | | | اعداد مذكرات خاصة باجراءات التصرف في الميزانية لتجنب تسجيل متخلدات والعمل على تقليص اجال التعهد والصرف. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المؤشر2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة: 11 % | | | مزيد التدقيق في تحديد المهام الراجعة بالنظر لبرنامج القيادة والمساندة |
| | | المؤشر3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان | قيادة ومساندة | **2000** | التحكم في مصاريف المواد الاستهلاكية من المواد المكتبية ومواد التصرف الإداري<br>مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج<br>العمل على تنفيذ سياسة ترشيد استهلاك الطاقة |
| | | | **مصالح مشتركة** | **3575** | التنسيق الجيد بين جميع المتدخلين لمتابعة تنفيذ مشاريع التنمية وتنفيذ الاعتمادات المفوضة للمندوبيات الجهوية |
| | | | | **19286** | |

## 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

تم إقتراح اعتمادات لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2021 بمبلغ قدره بـ 19005 أ.د على أن تبلغ إعتمادات سنة 2022 مبلغا قدره 19286 أ.د أى بنسبة تطور تقدر بـ 1.47 % أما بالنسبة لسنة 2023 تم إقتراح إعتمادات تقدر بـ22779 أ.د أى بنسبة تطور تقدر بـ 5.35. % و كما تقدر نسبة الإعتمادات المبرمجة لسنة 2024 بـ 23462 أي بنسبة تطور3 %.

❖ **نفقات التأجير:**

في اطار اعداد كتلة الأجور (نفقات التأجير)، توقع البرنامج تطورا مستمرافي كتلة الأجور خلال السنوات القادمة وقدرت نسبة الإرتفاع خلال سنة 2022 بـــ 28 % الا أن الاعتمادات المرصودة للبرنامج والمقدرة بـــ10 م د وهي دون الاحتياجات الحقيقية للبرنامج اذ أن تقديرات الإنجاز الخاصة بسنة 2021 تتجاوز 12 م د.

علما وان رصد 10 م د لسنة 2022 لا يمكن من تفعيل الترقيات الخاصة بجميع الاسلاك والتي شهد تنفيذها تأخرا. هذا بالإضافة الى عجز البرنامج عن التعهد بنفقات راجعة لسنوات مالية سابقة (اتفاقيات تأجير لم يتم خلاصها لنقص في الوثائق الثبوتية).

كما تجدر الإشارة الى أنه وتبعا للتغيير الحكومي (أكتوبر 2021) من المتوقع تسمية مكلفين بمهمة جدد إضافة الى تسوية الوضعيات حسب الشهائد العلمية والتي من المتوقع أن تستقطب بعض الإطارات للالتحاق بالبرنامج خاصة في ظل الشغورات الحاصلة على المستويين المركزي والجهوي للبرنامج.

❖ **نفقات التسيير:**

من المتوقع ان تشهد نفقات التسيير ارتفاعا تدريجيا بسيطا خلال السنوات 2022-2024 ليتم اقتراح 5086 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 3.69% مقارنة بـــــ2021 وستبلغ وذلك يعود أساسا الى محاولة البرنامج ترشيد نفقات التسيير وفق مخطط عمل يهدف الى:

- ترشيد استهلاك الطاقة
- استعمال منظومات اعلامية لمتابعة التصرف في المخزون
- توفير منظومة GPSخاصة في ظل اقتناء وسائل نقل جديدة وتعزيز أسطول سيارات المصلحة.
- التفويت في السيارات المهترئة والتي استهلكت اعتمادات هامة لصيانتها في ظل تقادمها.
- ترشيد إستهلاك الطاقة من خلال العمل على تركيز محطات فولطاضوئية بجملة من المؤسسات الراجعة لها بالنظر وخاصة التي تستجيب للشروط الخاصة بتركيزها واقتناء معدات وتجهيزات وفوانيس مقتصدة للطاقة وذلك للحد من ارتفاع كلفة استهلاك الكهرباء حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار توجهات الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.
- كما تم تعيين مكلف بالطاقة للقيام بالمراقبة الدورية للعدادات والفواتير الخاصة بالكهرباء، الماء، الهاتف والوقود والعمل على الحد من استهلاك الطاقة دون موجب من خلال مراسلاتهم في الغرض في صورة الإفراط في الاستهلاك.
- القيام بأشغال تهيئة الوزارة الأخذ بعين الاعتبار الشروط الخاصة في استهلاك الطاقة

- صيانة المعدات والسيارات كذلك تم اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من تكاليف الصيانة واستهلاك الوقود حيث تم العمل على تجديد المرحلي للمعدات وذلك حسب الاعتمادات المتوفرة من ذلك اقتناء الات ناسخة جديدة وتجهيزات إعلامية باعتبار أن المعدات المتوفرة حاليا تجاوزت الـ05 سنوات وهو ما أدى الى ارتفاع تكلفة الصيانة.
- برمجة تجديد أسطول السيارات الإدارية الموضوعة على ذمة الوزارة على المدى القريب والمتوسط وذلك من خلال اقتناء سيارات مصلحة وسيارات وظيفية على المستوى المركزي خاصة وأن السيارات الموضوعة على ذم الورشة 60% منها يتجاوز عمرها 10 سنوات والتي كانت تستهلك اعتمادات هامة للصيانة والتصليح.
- تم اعتماد منظومة agilis التي أعدتها الشركة الوطنية لتوزيع البترول والتي مكنت الوزارة من التخفيض في كمية استهلاك الوقود وعدم الترفيع في ميزانية الوزارة الخاصة بقيمة 80 ألف دينار.
- -تحسين ظروف العمل من خلال تسوغ مقرات جديدة باعتبار أن المقرات الحالية غير قادرة على استيعاب أعوان وموظفي الوزارة حيث تم تخصيص 300 ألف دينار لكراء مقر جديد لفائدة مندوب حماية الطفولة إلى جانب توسيع مقر الإدارة العامة للمصالح المشتركة لتحسين ظروف العمل.

❖ **نفقات التدخل:**

من المتوقع ان تشهد نفقات التدخل استقرارا في حدود 1800 أد باعتبار تقيد التمويل العمومي للوداية بمنشور رئاسة الحكومة والذي ضبط شروط انتفاع الاعوان العموميين بتذاكر الاكل والمنح الاجتماعية هذا بالإضافة الى ان غياب توجهات بخصوص الانتدابات من شأنه ان يجعل عدد المنتفعين بخدمات الوداية يشهد استقرارا الا إذا ما تم الترخيص للوزارة في انتدابات جديدة.

❖ **نفقات الاستثمار:**

من المتوقع ان تشهد نفقات الاستثمار دفعا ارتفاعا ملحوظا وضغطا لا يمكن لإطار نفقات متوسط المدى تلبيته خاصة في ظل الاعتمادات الاضافية التكميلية التي تتطلبها المشاريع بصدد الانجاز في ظل تباين بين ما تم رصده فعليا في السنوات المالية السابقة وما تتطلبه المشاريع من اعتمادات دفع فعلية بعد سنوات من انجاز التقديرات الخاصة بها بالإضافة الى التضخم الهام الذي تشهده أثمان مواد البناء واليد العاملة والتي تشهد ارتفاعا شهريا يصعب معه تقدير الاعتمادات التكميلية المطلوبة.

ان الاعتمادات المتوقعة بقسم الاستثمار لسنة 2022 تقدر بـــ3.586م د تعهدا و 2.4 م د دفعا ستخصص لتنفيذ مشاريع وبرامج متواصلة بقيمة 1.735 م د دفعا و لتنفيذ مشاريع وبرامج جديدة بقيمة 1.946 م د تعهدا و0.665 م د دفعا .

وسيرصد البرنامج اعتمادات تقدر 3079 أد سنة 2023 و3462 سنة 2024 خاصة في ظل خروج بعض مشاريع بناء المندوبيات من مرحلة الدراسات الى مرحلة البناء.

وتتمحور أهم توجهات البرنامج لمشروع إطار النفقات المتوسط المدى 2022- 2024 والتي إنبنت عليها التقديرات المالية في المحاور التالية:

- مواصلة بناء المقرات الجهوية وتجهيزها: في إطار دعم اللامركزية وتقريب الخدمات لمستحقيها وإضفاء فاعلية وإستقلالية

للمرفق العمومي حيث من المنتظر إستكمال الدراسات الخاصة بإحداث 08 مندوبيات جهوية بكل من ولايات قبلي وسوسة والمنستير وباجة وصفاقس والكاف وتوزر وزغوان برنامج 2020-2022 و الإنطلاق في دراسة إحداث 08 المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بولايات بن عروس-جندوبة-أريانة-القيروان-نابل-تونس-تطاوين-المهدية سنتي 2023-2024.

وسيتم الإنتهاء من أشغال بناء 03 مندوبيات قفصة وبنزرت وسيدي بو زيد سنتي 2022-2023 والإنطلاق في بناء 06 مندوبيات سنتي 2023-2024 قبلي-باجة-صفاقس-الكاف-توزر-سوسة:

- تطوير النظم المعلوماتية على المستوى المركزي و الجهوي :حرصا على توحيد آليات العمل و رقمنتها و حوكمة التصرف في الموارد البشرية و متابعة تنفيذ البرامج و المشاريع ذات الصبغة الجهوية سوف يتم إحداث منظومات و تطبيقات إعلامية تشمل مجال الموارد البشرية و المشاريع و الوضعيات العقارية

- **تجديد أسطول النقل:** يتم اعتماد تمشي مرحلي في تجديد وسائل النقل خاصة التي تجاوز استغلالها أكثر من 10 سنوات (في إطار التحكم صيانة وسائل النقل وترشيد الطاقة) وإقتناء سيارات لتغطية النقص المسجل بالإدارات المركزية والجهوية وضمان تسيير المرفق العمومي.

و من المنتظر إقتناء سنة 2022 وسائل نقل عدد 6 سيارات مصلحة (لتجديد أسطول السيارات المتقادم بالورشة ولتسهيل الزيارات الميدانية لمختلف المصالح المركزية مع إقتناء 3 سارات لمندوبيات سليانة وبن عروس وقبلي) وإقتناء 4 سيارات وظيفية (02 مكلفين بمهمة و02 مديرين عامين) وشاحنة رباعية الدفع للمغازة وإقتناء حافلتين ذات 30 مقعدا لمندوبية سليانة وبن عروس,بنسبة لسنتي 2023-2024 سنعمل على إقتناء 10 سيارات و عدد 02 حافلات بعنوان كل سنة.

**جدول عدد 08:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| البيان | إنجازات 2020 | ق م 2021 | تقديرات 2022 | تقديرات 2023 | تقديرات 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 9853 | 9800 | 10000 | 11000 | 11500 |
| نفقات التسيير | 4370 | 4905 | 5086 | 5500 | 6000 |
| نفقات التدخلات | 1700 | 1800 | 1800 | 1800 | 1800 |
| نفقات الإستثمار | 6725 | 2500 | 2400 | 2700 | 2851 |
| نفقات العمليات المالية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات)** | **169200** | **19005** | **19286** | **21000** | **22151** |
| **المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **169200** | **19075** | **19286** | **21000** | **22151** |

# الملاحق

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

## بطاقة المؤشـــر الأداء: نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنةبالسنة الفارطة

**رمز المؤشر :رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف 1.1.1/رقم المؤشر: 1.1.1.1**

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الهدف1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية
2. **تعريفالمؤشر:**مؤشر كمي سيمكن من احتسابتطور نسبة إحداث المشاريع النسائية المحدثة والممولة في إطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي وخطة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في المناطق الريفية وبقية البرامج ذات العلاقة، من سنة إلى أخرى.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر منتوج

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قاعدة حسابية( une formule arithmétique):

عدد المشاريع المحدثة بعنوان السنة الحالية - عدد المشاريع المحدثة بعنوان السنة الفارطة / المشاريع المحدثة السنة الفراطةX 100

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البنك التونسي للتضامن + البنك الوطني الفلاحي + بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة + المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**31 ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[2](Valeur cible de l'indicateur)**: 112,5% خلال سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي بالإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة ورؤساء مصالح المرأة والأسرة بالمندوبيات الجهوية.

### III.قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

[2]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل ( قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشـــر 1-1-1:** نســـبة تطـــور المشاريع النسائية مقارنة بالسنة الفارطة | مشروع | 254 | 400 | 700 | 800 | 900 |
| | نسبة | %84,6 | %157,5 | %175 | %114,28 | %112,5 |

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم وضع **البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات"**، ويهدف هذا البرنامج الجديد إلى لتوسيع دائرة الفئة المستهدفة من النساء في مجال التمكين الاقتصادي، والتنويع في خطوط التمويل، والتي تتمثل في ما يلي:

➢ رائدة ذات الأولوية: يخصصّ هذا الخط لتمويل مشاريع النساء في وضعيّات هشاشة من بينهم النساء ضحايا العنف، النساء المسرحات من السجون،النساء المقيمات بالمناطق المصنفة ذات اولوية و الاحياء ذات الكثافة السكانية،عائلات الشهداء من النساء،العائلات ذات العائل الوحيد امراة، الامهات العازبات، امهات الاطفال بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والفتيات المقيمات بها عند بلوغهن سن الرشد، الاستثمار في الطفولة المبكرة،... وغيرها.

➢ رائدة سلاسل القيمة: يخصصّ هذا الخط لتمويل مشاريع النساء في سلاسل القيم التي يتم ضبطها و المصادقة عليها من قبل لجنة القيادة.

➢ رائدة متضامنات: يخصصّ هذا الخط لتمويل مشاريع التجمعات النسائية المهيكلةضمن مؤسّسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

➢ رائدة مساندة: يخصصّ هذا الخط لمساندة المشاريع النسائية التي تشكو صعوبات اقتصادية.

➢ رائدة تطوير: يخصص هذا الخط لتمويل تطوير و/أو توسعة مشاريع ومؤسّسات للنساء.

➢ رائدة المبتكرة: يخصصّ هذا الخط لمساندة الاستثمار في المؤسّسات الناشئة.

وفي إطار وضع البرنامج الوطني "رائدات" تولت الوزارة إمضاء اتفاقيات شراكة للغرض بتاريخ 09 أوت 2021 مع البنك التونسي للتضامن، البنك الوطني الفلاحي، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وصندوق الودائع والأمانات.

ومن خلال تنفيذ البرنامج سيتم إحداث 600 مشروعا سنويا ابتداء من سنة 2022 إلى غاية 2026 بمعدل 600 مشروعا سنويا مع إعطاء الأولوية لإحداث المشاريع الصغرى والمتوسطة ولصاحبات الشهائد العليا وهي تتوزع كالتالي:

- عدد 02 مشروع ذات مستوى استثمار يفوق 150 ألف دينار في كل ولاية سنويّا، أي إحداث بين 48 – 50 مشروعا سنويّا ويساهم خط تمويل الوزارة بقرابة 20%،
- إحداث 550 مشروعا سنويّا (مشاريع متناهية الصغر وصغرى ومشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) يتراوح معدل الاستثمار فيها بين 5.000 و30.000 دينار.
- كما ستعمل الوزارة في إطار التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في المناطق الريفية على تحفيز المبادرة الاقتصادية النسائية في المناطق الريفية وذات الأولوية في التدخل لإحداث مشاريع نسائية (موارد رزق) وذلك لتيسير اندماجها في الديناميكية الاقتصادية على المستوى الجهوي والمحلي وتيسير هيكلتها ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بالعمل على إحداث 100 موطن شغل خلال سنة 2022 على أن يتم الترفيع في إحداثات مواطن الشغل تباعا لتصل إلى 200 سنة 2023 و300 سنة 2024.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

- تأثر المؤشر بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لبعث المشاريع المعنية وبمدى استقرار الوضع العام بالبلاد أو مروره بالأزمات (جائحة الكورونا سنتي2020 و2021)،
- تأثر المؤشر بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لإحداث المشاريع،
-

**بطاقة المؤشـــر الأداء: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة)**

**رمز المؤشر :رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف 1.1.1/رقم المؤشر:2.1.1.1**

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الهدف1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية
2. **تعريفالمؤشر:**مؤشر كمي سيمكن من احتسابنسبة تطور مواطن الشغل النسائية المحدثة والممولة في إطار البرنامج وطني جديد للريادة النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي"رائدات"وبقية المشاريع ذات التوجه الاقتصادي.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قاعدة حسابية( une formule arithmétique):

(عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة بمختلف الولايات خلال السنة الحالية - عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة بمختلف الولايات خلال السنة الفارطة / مواطن الشغل النسائية بمختلف الولايات المحدثة في السنة الفارطة)X 100

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وباعثات المشاريع.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** 31 ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[3](Valeur cible de l'indicateur)**: 100% خلال سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي بالإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة ورؤساء مصالح المرأة والأسرة بالمندوبيات الجهوية.

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |

[3]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل ( قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشر 1-1-2: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة)** | **نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة** | 85 | 550 | 1200 | 1300 | 1400 |
| | | - | %647 | %218 | %108 | %92,8 |

### 4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يرتبط هذا المؤشر شديد الارتباط بالمؤشر السابق والمتمثل في نسبة تطور المشاريع المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة حيث كلما تطور عدد المشاريع المحدثة سنويا تطور عدد مواطن الشغل المحدثة، ومن خلال ما تمت برمجته ضمن البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي، فسيتم العمل على:

- عدد 02 مشاريع ذات مستوى استثمار يفوق 150 ألف دينار في كل ولاية سنويّا: إحداث قرابة **250 موطن شغل سنويّا**،
- عدد 550 مشروع سنويّا بين تمويل لمشاريع صغرى يتراوح معدل الاستثمار بين 5000 و 30000 دينار ومشاريع في إطار الاقتصاد التضاامني الاجتماعي يمكّن من إحداث قرابة **850 موطن شغل**،

وتبعا لما ورد فإن الحاصل السنوي لعدد مواطن الشغل المحدثة من خلال النتائج المرتقبة تقدر بـ**1100 موطن شغل سنويا**.

كما ستعمل الوزارة على دعم النساء والفتيات في المناطق الريفية والتدخل لإحداث مشاريع نسائية (موارد رزق) وذلك في إطار ضمان الاستقلال المالي للمرأة وتوفير موطن رزق دائم يضمن مدخولا قارا لها ولأسرتها مما يساهم في تيسير اندماجها في الديناميكية الاقتصادية على المستوى الجهوي والمحلي وتيسير هيكلتها ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بالعمل على إحداث 100 مشروع متناهي الصغر خلال سنة 2022 و200 مشروع خلال سنة 2023 و300 مشروع خلال سنة 2024.

### 5. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

- تأثر المؤشر بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لإحداث المشاريع وبالتالي في إحداث مواطن شغل خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية لسنة 2020 و2021 وتأثير جائحة الكورونا،
- صعوبة تجميع المعطيات المتعلقة بعدد مواطن الشغل النسائية وصعوبة التثبت فيها مع عدم استقرارها.

**بطـاقة المـؤشـــر الأداء: نسبة ديمومة المشاريع الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة**

**رمز المؤشر :رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف 2.1.1/رقم المؤشر:1.2.1.1**

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الهدف2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص،
2. **تعريفالمؤشر:**مؤشر كمي سيمكن من احتسابنسبةالمشاريع النسائية المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع النسائية المحدثة في إطار برامج الوزارة.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة (efficacitésocio-économique)

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قاعدة حسابية(formule):

مجموع عدد المشاريع المحدثة – عدد المشاريع المغلقة عدد المشاريع النسائية المستدامة المحدثة/مجموع عدد المشاريع المحدثة)X 100

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وباعثات المشاريع والبنك التونسي للتضامن.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** 31 ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[4](Valeur cible de l'indicateur)**: 86% خلال سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي بالإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة ورؤساء مصالح المرأة والأسرة بالمندوبيات الجهوية.

## III.قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من سنة | | 2022 | 2023 | 2024 |

[4]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل ( قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

| | | 2016 إلى سنة 2020 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشر 1-1-3:** نسبة ديمومة المشاريع الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة | نسبة المشاريع المستدامة | ***%80,12** | %80 | %82 | %84 | %86 |

**4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تعتبر استدامة المشاريع المحدثة من بين الأولويات التي تعمل الوزارة على تأمينها، ففي ظل الأزمة الاقتصادية الحالية وخاصة بعد جائحة الكورونا والذي أثر بشكل كبير على ديمومة هذه المشاريع خاصة وأن معظمها مشاريع متناهية الصغر وصغرى. ولا تعتبر جائحة الكورونا العامل الوحيد بل أن النقص في الإحاطة والمرافقة بالباعثات خاصة في السنوات الأولى من بعث المشاريع كان عاملا جد هاما، لذلك وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي، سيتم العمل على توفير الإحاطة والمرافقة لباعثات المشاريع من قبل الهياكل الحكومية الشريكة أو من الجمعيات العاملة في المجال عبر إبرام اتفاقيات شراكة في الغرض وذلك لبلوغ قيمة المؤشر المقدرة بـ86% سنة 2024.

**5. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:**

- تشتت الهياكل الحكومية القادرة على تأمين المرافقة والإحاطة بالباعثات،
- نقص في أفكار المشاريع الجديدة والمبتكرة للباعثات،
- ضعف الموارد البشرية بمصالح المرأة والأسرة بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة للإضطلاع بهذا الدور.

**بطاقة المؤشـــر الأداء: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة**

**رمز المؤشر :رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف 2.1.1/رقم المؤشر:1.2.1.1**

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الهدف2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص ،
2. **تعريفالمؤشر:**مؤشر كمي يمكّن من احتساب نسبة التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف بمراكز الإصغاء والإيواء للنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قاعدة حسابية(formule):

عددالفتيات والنساء ضحايا العنف المتعهد بهن بجميع مراكز التعهدخلال السنة الفارطة -عددالفتيات والنساء ضحايا العنف المتعهد بهن بجميع مراكز التعهدخلال السنة الحالية/ مجموع النساء ضحايا العنف المتعهد بهن خلال السنة الفارطة) x 100

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مراكز التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف(الحكومية والتابعة للجمعيات الشريكة) والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المراة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**31 ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[5](Valeur cible de l'indicateur)**: 20% خلال سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية لتكافؤ الفرص.

## IV.قراءة في نتائج المؤشر

2. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات |
|---|---|---|---|---|

[5]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل ( قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشـــر 1-2-1: نسـبة الفتيـات والنسـاء ضحايا العنف المستفيدات من خـدمات مراكـز التعهـد بالنسـاء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة** | نسبة | 909 | 1500 | 2000 | 2500 | 3000 |
| | | – | %65 | %33,33 | %25 | %20 |

### 7. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2020 التعهد بـ909 إمرأة وفتاة وأطفال مرافقين لهن عن طريق الجمعيات التي تسير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف في إطار اتفاقيات شراكة بينها وبين وزارة المرأة والأسرة وكبار السن ، وفي ظل سياسة الوزارة لتقريب خدمات التعهد من النساء الضحايا العنف خلال السنوات القادمة تمت برمجة :

- سنة 2022 : سيتم الانتهاء من تهيئة عدد 02 مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف بكل من وادي مليز بولاية جندوبة ومركز إيواء النساء ضحايا العنف بالمكناسي بولاية سيدي بوزيد اللذين يدخلان حيّز الاستغلال في النصف الثاني من سنة 2022،
- إبرام اتفاقيات شراكة بين الوزارة وعدد من الجمعيات في مختلف ولايات الجمهورية لتوفير خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف مثل جمعيتي تيقار مواطنة متناصفة وجمعية شباب في خدمة النساء بولاية القصرين وجمعية الكرامة بولاية توزر وجمعية صوت المرأة بالمهدية. كما تمت برمجة إحداث عدد 02 مركز للتعهد بالنساء ضحايا العنف خلال ميزانية 2022 بكل من ولايتي صفاقس والقصرين.
- توسيع دائرة الشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال توفير خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف ليشمل بقية ولايات الجمهورية ويمكن أن نذكر بالخصوص الاتفاقيات التي بصدد البرمجة بين الوزارة وعديد الجمعيات لإحداث مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف بكل من ولايات قابس وتونس والقيروان وقفصة والكاف ومدنين (جرجيس) والمنستير وباجة

### 8. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

- غياب بوابة الكترونية أو منظومة لتسهيل القيام بإشعارات العنف المسلطعلى المرأة ولتجميع الإحصائيات الجهوية والوطنية حتى يتم حصر كافة المعطيات بطريقة دقيقة،
- صعوبة تطبيق الأمر الحكومي 582 لسنة 2020 المتعلق بطرق إحداث وتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وكراس الشروط بالنسبة للجمعيات الناشطة في المجال على المستوى الجهوي.

## بطـاقة المـؤشـــر الأداء: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

**رمز المؤشر :رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف 2.1.1/رقم المؤشر:2.2.1.1**

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الهدف2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص ،
2. **تعريفالمؤشر:**مؤشر كمي سيمكن من احتساب عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية indicateur d'efficacité

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قاعدة حسابية(formule):

مجموع عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي التي تم تدارسها إصدارها خلال السنة المعنية.

2. **وحدة المؤشر:**عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جلسات العمل الوزارية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، جلسات اللجان البرلمانية، جلسات العمل متعددة الهياكل الحكومية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**31 ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[6](Valeur cible de l'indicateur)**: 3 نصوص قانونية خلال سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية تكافؤ الفرص

### III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل ( قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشـــر 1-2-2: عـدد القـوانين والمراسـيم والأوامـر والقـرارت المعدلـة حسب مقاربة النوع الاجتماعي** | عدد | 02 | 02 | 03 | 02 | 02 |

شهدت سنة 2020 صدور الأمر الحكومي 582 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أوت 2020والمتعلق بطرق إحداث وتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وكراس الشروط، ويهدف هذا الأمر الحكومي إلى ضبط شروط إحداث مراكز التعهد بالنساء والأطفال ضحايا العنف وطرق تسييرها لضمان جودة الخدمات المقدمة على معنى مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والمعايير الدولية المصادق عليها في هذا المجال.

كما صدر قرار السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن المؤرخ في 14أوت 2020 والمتعلق بالمصادقة على كراس شروط مراكز التعهد بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

وعرفت سنة 2021:

- صدور القانون عدد 66 لسنة 2021 المؤرخ في 30 جويلية 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي ويهدف هذا القانون، وفق ما جاء في فصله الأول، إلى تنظيم العمل المنزلي بما يضمن الحق في العمل اللائق دون تمييز مع احترام الكرامة الانسانية لعاملات وعمال المنازل طبقا للدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ويضبط شروط تشغيل عملة المنازل وحقوق والتزامات كل من المؤجر والأجير كما يحدد آليات المراقبة والتفقد والعقوبات المنطبقة في صورة مخالفة أحكامه.
- تنظيم جلسات عمل واجتماعات بين مختلف المتدخلين من هياكل حكومية ومنظمات وطنية ومع أعضاء من مجلس نواب الشعب (أعضاء لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح) حول مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2022 المصادقة على:

- الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية،
- الاتفاقية رقم 190 لسنة 2019 المتعلقة بالعنف والتحرش في فضاء العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية،
- الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

**2. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:**

- طول الإجراءات المتعلقة بتنقيح النصوص القانونية اللازمة للوصول الى الهدف.

**Fطاقة المؤشـــر الأداء: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني**

**رمز المؤشر :رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف 2.1.1/رقم المؤشر: 3.2.1.1**

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الهدف2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص ،
2. **تعريفالمؤشر:**مؤشر كمي سيمكن من احتساب نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني
3. **طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة (efficacité-économique)**

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قاعدة حسابية( formule):

عدد النساء والفتيات المتواجدات بالهيئات الانتخابية ومواقع صنع القرار خلال السنة المعنية / عدد النساء والفتيات والرجال المتواجدين بالهيئات الانتخابية ومواقع صنع القرار خلال السنة المعنية x 100

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مجلس النواب الشعب - الهيئات المنتخبة الوطنية - المركز الوطني للإعلامية- المعهد الوطني للإحصاء- المؤسسات والشركات العمومية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**31 ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[7](Valeur cible de l'indicateur)**: 32% خلال سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية..

## 7. قراءة في نتائج المؤشر

### 3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشـــر 1-2-3: نســـبة تمثيليـــة المـرأة فـي الهيئـات المنتخبـة ومواقـع صنع القرار على المستوى الوطني | النسبة | %26.66 | %30.75. | %32 | %33.5 | 38.75% |

[7]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل ( قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

تم احتساب المؤشر باعتماد معدل تمثيلية النساء بكل من فريق الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجالس البلدية والأحزاب السياسية وعليه تكون نسبة تلك التمثيلية على النحو التالي:

**سنة 2020: معدل نسبة تمثيلية النساء:** 26.66%

- معدل نسبة النساء ضمن فريق أعضاء الحكومة بين حكومة السيد الياس فخفاخ وحكومة السيد المشيشي: 23.66%
- نسبة النساء ضمن بمجالس البلدية : 47%
- نسبة النساء بمجلس نواب الشعب: 26%.
- نسبة النساء بالأحزاب السياسية : 10%

**سنة 2021: معدل نسبة تمثيلية النساء:** 30.75%

-.نسبة النساء ضمن فريق حكومة السيدةنجلى بودن:40%.

- نسبة النساء ضمن المنتخبين بمجالس البلدية : 47%
- نسبة النساء بمجلس نواب الشعب : 26%.
- نسبة النساء بالأحزاب السياسية : 10

باعتبار أن تشريك النساء في مواقع القرار أصبح توجه الدولة التونسية منذ تعيين السيد رئيس الجمهورية 10 نساء من بين 40 عضو حكومة في أكتوبر2021 فانه من المتوقع أن تتبني الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار نفس التوجه مما يؤدي الى ارتفاع معدل تمثيلية النساء بها :

**سنة 2022 : معدل نسبة تمثيلية النساء :** 32%

باعتبارأن عدد النساء بالأحزاب السياسية هو المعطى الوحيد المتغير سنة 2022 فانه ينتظر أن يبلغ معدل نسبة تمثيلية النساء بالهياكل المنتخبة ومواقع صنع القرار **:** 32%

-.نسبة النساء ضمن فريق أعضاء الحكومة 40%.

- نسبة النساء ضمن المنتخبين بمجالس البلدية : 47%
- نسبة النساء بالرلمان : 26%.
- نسبة النساء بالأحزاب السياسية : 15%

**سنة 2023 : معدل نسبة تمثيلية النساء : 33.5%.**

وذلك باعتبار أن نسبة تمثيلية للنساء بالمجالس البلدية ستصل الى 50% نظرا لفرض التناصف العمودي والأفقي ونسبة النساء بالأحواب ستواصل الارتفاع لتصل الى 18.%.

- .نسبة النساء ضمن فريق أعضاء الحكومة 40%.
- نسبة النساء ضمن المنتخبين بمجالس البلدية : 50%
- نسبة النساء بمجلس نواب الشعب : 26%.
- نسبة النساء بالأحزاب السياسية :18%

**سنة 2024 : معدل نسبة تمثيلية النساء : 38.75%.**

- .نسبة النساء ضمن فريق أعضاء الحكومة التي سيتم تعيينها اثر انتخابات الرئاسية: 50%.
- نسبة النساء ضمن المنتخبين بمجالس البلدية : 50%
- نسبة النساء بمجلس نواب الشعب اثر الانتخابات التشريعية : 35%.
- نسبة النساء بالأحزاب السياسية 20%

**تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:**

- صعوبة معرفة بعض النسب المتعلقة بتمثيلية النساء في مواقع القرار بالهياكل والمؤسسات الغير المنتخبة أي عن طريق التعين.
- ضرورة اعداد بنك معلومات للغرض.
-

**مؤشر عدد 1: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية**

**رمز المؤشر:1.2.1.1**

**رقم البرنامج: 1**

**الهدف الإستراتيجي: النهوض بالأسرودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**

**رقم المؤشر: 1.1.2.1/ 2.1.2.1**

**تسمية المؤشر:نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية**

**تاريخ تحيين المؤشر:جويلية 2021**

**الخصائص العامة للمؤشر**

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج المراة والاسرة الأسرة وتكافؤ الفرص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**

**هدف استراتيجي 1: النهوض بالأسرودعم تمكينها مشاركتها في التنمية المستدامة**

4. **تعريفالمؤشر:**كمي قابل للإحتساب وفق جدول زمني مع امكانية متابعته وتقييمه.
5. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit): كمي**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience )**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)**

**14 التفاصيل الفنية للمؤشر**

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. **وحدة المؤشر: كمي**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملفات الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة ببرنامج التمكين الأقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية / بطاقات تقييم ، قاعدة بيانات/**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة مراكز التوجيه والإرشاد الأسري**
6. **تاريخ توفّر المؤشر 2021**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى**

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد التيجاني العبدلي**

| **قراءة في نتائج المؤشر** |
|---|

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | | | 2020 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2017 | 2018 | 2019 | | 2021 | 2022 | 2023 |
| 1. نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية | كمي | 133(92 اناث و 41 ذكور) | 172(138انا و 34 ذكو | 70% | 80% | 85% | 90% | 95% |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

انطلق برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية منذ 2014 وهو برنامج متواصل(2016-2019) ويعمل هذا البرنامج الى ايلاء أهمية قصوى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية دون تمييز أو إقصاء من خلال الاحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية وتعزيز حقوق كافة أفراد الأسر ووقايتهم من كل مظاهر العنف والتهديد والتطرف والإرهاب وذلك وفق نظرة شمولية مندمجة تعتمد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين خاصة بالولايات ذات الأولوية في التدخل والتي تعاني الفقر والمهددة بخطر الارهاب لدعمها اقتصاديا ومساعدتها على تمويل وبعث مشاريع صغرى ومرافقتها للحفاظ على مورد رزقها لتلبي حاجياتها بما يساهم في اخراجها من دائرة الفقر وذلك في سياق تدخل ممنهج ومندمج وفق مقاربة تشاركية تساهم في تنفيذ ها مختلف الهياكل الحكومية ذات العلاقة وبمشاركة المجتمع المدني

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

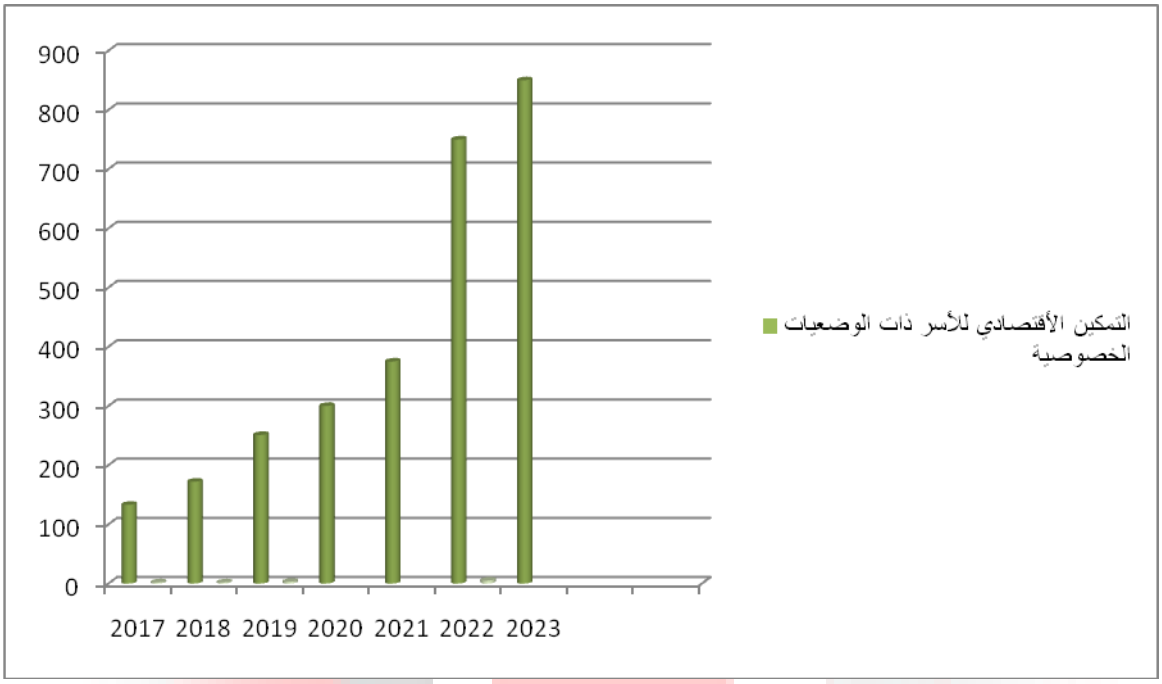


**4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيقالقيمة المستهدفة للمؤشر:**

| المؤشر... | القيمة المستهدفة للمؤشر | القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية | تقديرات المؤشر لسنة 2021 2022 | التدخلات | الأنشطة | تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية | الأسر ذات الوضعيات الخصوصية | الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية | أسرة 750 أسرة | -التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية<br>-بعث مشاريع صغرى<br>مرافقة ومتابعة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية | - التنسيق مع الهياكل الحكومية المتدخلة لفرز ملفات الأسر.<br>- التكوين في دعم القدرات وريادة المشاريع.<br>- التكوين في اختصاصات | 3000م د |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | مختلفة (التزويق على البلور، صنع الأكسسوارات التقليدية المرطبات). بالتنسيق مع الهياكل الحكومية وغير الحكومية مجتع مدني<br><br>- تنظيم معارض للتعريف بالمنتوج وترويجه. | |

**5. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :**

## مؤشر2: نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة متماسكة

**رمز المؤشر:2.1.1**

**رقم البرنامج:1**

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**

**- الهدف الإستراتيجي النهوض بالأسرودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**

**رقم المؤشر: 2.1.1 .2**

**تسمية المؤشر:نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة متماسكة**

**تاريخ تحيين المؤشر:/ جويلية 2021**

| 15 الخصائص العامة للمؤشر |
|---|

2. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**
3. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج الفرعي قيادة برنامج **المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**
4. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف الاستراتيجي: النهوض بالأسرودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**
5. **تعريفالمؤشر:**هو تمثل كمي قابل للإحتساب وفق جدول زمني مع امكانية متابعته وتقييمه.
6. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit): كمي**
7. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience )**
8. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)**

| 16 التفاصيل الفنية للمؤشر |
|---|

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): تحديد نسبة الأسر المنتفعة بالتمكين الاجتماعي وخدمات الجوار مقارنة بالتقديرات السنوية**
2. **وحدة المؤشر: كمي/ نوعي**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الأسر المنتفعة بالتمكين الاجتماعي وخدمات الجوار**
4. **تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الأيام التوعوية والتحسيسية لولايات التدخل بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة(مصالح المرأة والأسرة) و التقارير الواردة من الخبراء ومكاتب الدراسات القائمة بتنفيذ البرنامج**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة) والتقارير المنجزة**

6. **تاريخ توفّر المؤشر :/ جويلية 2021**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر استهداف 350 بلدية خلال سنة 2021. لسنة 2024**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ربيعة الوسلاتي والسيدة هاجر الجلاصي والسيدة رحيمة الرويسي**

**17 قراءة في نتائج المؤشر**

6. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | | | 2020 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2017 | 2018 | 2019 | | 2021 | 2022 | 2023 |
| نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة متماسكة | كمي | | %28 | | 57% | 71% | 77% | 85% |

7. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

انطلق برنامج التمكين الاجتماعي للأسربداية من سنة 2017 وذلك في اطار تنفيذ مكونات الخطة الوطنية للأسرة وحاجة الأسر وخاصة بالمناطق الداخلية الى خدمات تستجيب الى مشاغلهم وتساعدهم على بناء أسرمتوازنة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها وسعيا لوقاية الأسر منالسلوكات المحفوفة بالمخاطر وحمايتها من أخطار الفكر المتطرف وتعزيز البعد الوقائي لديها عبر التحسيس والتوعية ونشر ثقافة المساواة وإعداد الشباب للحياة الزوجية والمحافظة على الرابطة الزوجيّة والأسرية على أسس المساواة والتربية الوالدية ومساعدة الأسر على القيام بوظائفها تجاه أفرادها وبالمجتمعمع مراعاة المساواة بين الجنسين و تكافؤ الفرص وذلك من خلال الترفيع من عدد الأسر المستفادة من برنامج التمكين الإجتماعي.

8. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

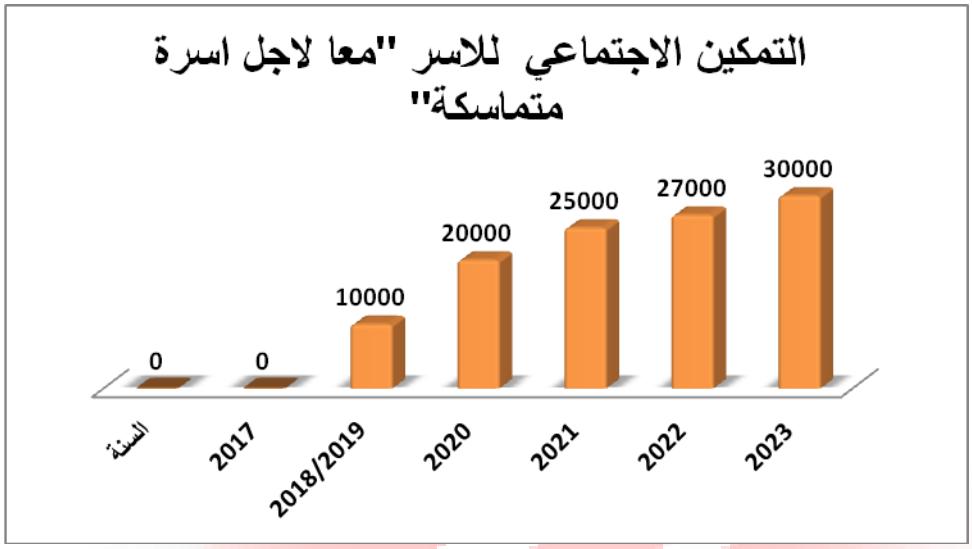


9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيقالقيمة المستهدفة للمؤشر:

| المؤشر... | القيمة المستهدفة للمؤشر | القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية | تقديرات المؤشر لسنة /2022/ | التدخلات | الأنشطة | تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة متماسكة | أفراد الأسر | أفراد الأسر | 35 ألاف فرد من أفراد الأسر | -جلسات عمل جهوية للاطلاع على كراس الشروط وتركيز لجان جهوية في الغرض.<br>-طلب استشارة في الولايات المبرمجة<br>- فتح وفرز العروض واختيار مكتب دراسات أو خبراء في المجال | - تقديم خدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية<br>-تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية في المجال التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر .ومكافحة الفكر المتطرف ومنع انتشاره داخل الأسرة<br>-نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر<br>-التوعية والتحسيس<br>-الوساطة العائلية | 6<br>600 أد<br>لسنة 2022 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | -التربية الوالدية<br>-التأهيل للحياة الزوجي. | |

**10. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :**

## مؤشر3: نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الاختصاصات

**رمز المؤشر:2.1.1**

**رقم البرنامج:1**

**9. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**

**- الهدف الإستراتيجي النهوض بالأسرودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**

**رقم المؤشر: 2. 2.1.1**

**تسمية المؤشر:نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الاختصاصات**

**تاريخ تحيين المؤشر:جويلية 2022**

### 18 الخصائص العامة للمؤشر

**10. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**

**11. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج الفرعي قيادة برنامج **المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**

**12. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف الاستراتيجي: النهوض بالأسرودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**

**13. تعريفالمؤشر:**هو تمثل كمي قابل للإحتساب وفق جدول زمني مع امكانية متابعته وتقييمه.

**14. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit): كمي**

**15. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية ( efficience)**

**16. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)**

### 19 التفاصيل الفنية للمؤشر

**9. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تحديد نسبة رضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة**

**10. وحدة المؤشر: كمي/ نوعي**

**11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبةرضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة**

**12. تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الأيام التوعوية والتحسيسية لولايات التدخل بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة(مصالح المرأة والأسرة) و التقارير الواردة من الخبراء ومكاتب الدراسات القائمة بتنفيذ البرنامج**

13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة) والتقارير المنجزة

14. تاريخ توفّر المؤشر : اكتوبر 2/ جويلية 2022

15. القيمة المستهدفة للمؤشر استهداف 350 بلدية خلال / 2022

16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة هاجر الجلاصي

**20 قراءة في نتائج المؤشر**

**11. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | | | 2020 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2017 | 2018 | 2019 | | 2021 | 2022 | 2023 |
| نسبة رضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة | كمي | 0 | | %00 | 70% | 75% | 80% | 85% |

**12. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

انطلق برنامج التمكين الاجتماعي للأسربداية من سنة 2017 وذلك في اطار تنفيذ مكونات الخطة الوطنية للأسرة وحاجة الأسر وخاصة بالمناطق الداخلية الى خدمات تستجيب الى مشاغلهم وتساعدهم على بناء أسرمتوازنة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها وسعيا لوقاية الأسر منالسلوكات المحفوفة بالمخاطر وحمايتها من أخطار الفكر المتطرف وتعزيز البعد الوقائي لديها عبر التحسيس والتوعية ونشر ثقافة المساواة وإعداد الشباب للحياة الزوجية والمحافظة على الرابطة الزوجيّة والأسرية على أسس المساواة والتربية الوالدية ومساعدة الأسر على القيام بوظائفها تجاه أفرادها وبالمجتمعمع مراعاة المساواة بين الجنسين و تكافؤ الفرص وذلك من خلال الترفيع من عدد الأسر المستفادة من برنامج التمكين الإجتماعي.

**13. رسم بياني لتطور المؤشر:**

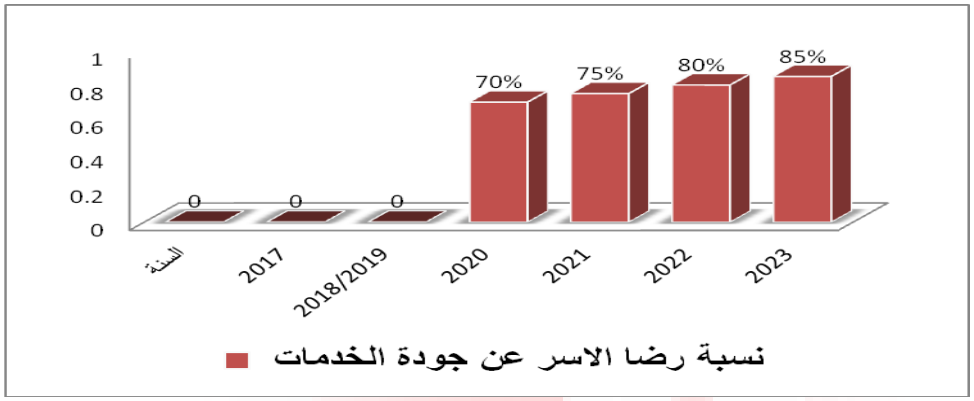


**14. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيقالقيمة المستهدفة للمؤشر:**

| المؤشر... | القيمة المستهدفة للمؤشر | القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية | تقديرات المؤشر لسنة /2021 2022 | التدخلات | الأنشطة | تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة رضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة | أفراد الأسر | أفراد الأسر | | -جلسات عمل جهوية للاطلاع على كراس الشروط وتركيز لجان جهوية في الغرض.<br>-طلب استشارة في الولايات المبرمجة<br>- فتح وفرز العروض واختيار مكتب دراسات أو خبراء في المجال | - تقديم خدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية<br>-تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية في المجال التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر .ومكافحة الفكر المتطرف ومنع انتشاره داخل الأسرة<br>-نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر<br>-التوعية والتحسيس<br>-الوساطة العائلية<br>-التربية الوالدية<br>-التأهيل للحياة الزوجي. | /<br>330 أد/<br>2400م د |

**15. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :**

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج الطفولة

## بطـاقة مؤشر الأداء:1.1.2

**رمز المؤشر :1.1.2**

**تسمية المؤشر: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة**

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا**
2. **تعريف المؤشر:** نسب التحاق الأطفال بمؤسسات التربية ما قبل الدراسة (رياض الأطفال)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال / عدد الأطفال المولودين في سن 3-4 سنوات *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية-المنظومة المعلوماتية لمؤسسات الطفولة – المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر: جوان** 2022
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur): 60%** سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة أسماء الماطوسي حيدري

### III- قراءة في نتائج المؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |

[8]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

| نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة | النسبة المائوية | 42% | 42% | 45% | 50% | 60% |
|---|---|---|---|---|---|---|

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

- بالنسبة للمؤشر 1.1.2 والمتعلق نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة ولبلوغ نسبة 45%سنة 2022سيتم العمل على مواصلة:
- دعم برنامج النهوض بالطفولة المبكرة وتخصيص اعتمادات مالية خاصة بمنحة المستلزمات التربوية ومعلوم التسجيل ومعلوم التأمين وذلك قصد العمل على مضاعفة عدد الأطفال المنتفعين بالبرنامج من العائلات المحدودة ماديا،
- الرفع من جودة خدمات رياض الأطفال البلدية وإعادة تهيئتها عبر ابرام عقود شراكة قصد توفير الإطارات التربوية والعمالية لضمان ديمومة نشاطها،
- توظيف فضاءات الطفولة المبكرة الجاهزة والمقدرة بـ 50 فضاء، ودعمها بالإطارات التربوية والعمالية ضمن الإنتدابات المبرمجة للسنوات 2022 و2023، وعن طريق الاستغلال الحر في اطار برنامج التعاون مع مكتب اليونسيف بتونس و برنامج التعاون الألماني GIZ،
- تجويد المعطيات المتعلقة بمؤسسات الطفولة الخاصة عن طريق إرساء الزامية استعمال المنظومة المعلوماتية لجمع ومتابعة المعطيات في الطفولةwww.toufoula.femme.gov.tn
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة في جميع المجالات الصحية والتربوية والإدارية والمالية وذلك بتكوين الاطارات العاملة بهذه المؤسسات وتوزيع الأدلة والمراجع البيداغوجية لمعايير الجودة (مرجعي البنية التحتية والتجهيزات بمؤسسات التربية قبل المدرسية / المرجعي البيداغوجي للتربية قبل المدرسية/ مرجعي صحة الطفل لمؤسسات قبل المدرسية)،
- احداث مراكز لتنمية الطفولة المبكرة تضم خدمات روضة الأطفال وفي نفس الوقت مراكز لتكوين الإطارت المتعاملة مع الأطفال فيما يتعلق بالمناهج التربوية الحديثة،
- إرساء وحدات التربية الوالدية بـ 4 جهات نموذجية لخلق ديناميكية تؤسس للتواصل بين الاسرة والمؤسسة،
- الحد من انتشار الفضاءات الفوضوية المسيئة للتمثل الاجتماعي لصورة مؤسسة روضة الأطفال،
- الاهتمام بشريحة الأطفال المصابين بطيف التوحد والتكفل بخلاص المعلوم الشهري للانتفاع بخدمات رياض الأطفال

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- تعتبر الانتدابات في مجال الطفولة من الإشكاليات الرئيسة التي تعيق انطلاق بعض رياض الأطفال (البلدية أو فضاءات الطفولة المبكرة) في ممارسة النشاط وقبول الأطفال وبالتالي عدم القدرة على استقطاب عدد هام من

الأطفال في سن 3-4 سنوات من التمتع بخدمات التربية ما قبل الدراسة خاصة في المناطق النائية ذات الأولوية والتي تشهد ضعفا في نسبة التغطية

- ضعف في المنحة المسندة في برنامج النهوض بالطفولة المبكرة وهو ما أدى إلى عزوف بعض المؤسسات (رياض الأطفال) من الانخراط فيه
- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية في التكوين خاصة في مجال الطفولة المبكرة
- نقص اليات المرافقة المختصة للأطفال المصابين بطيف التوحد وصعوبة إيجاد مساعدي الحياة المختصين.

## بطاقة مؤشر الأداء:2.1.2

**رمز المؤشر :2.1.2**

**تسمية المؤشر: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي**

### IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا**
2. **تعريف المؤشر:** معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالمؤسسات العمومية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

### V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الحالية – العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الماضية / العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الماضية * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية
4. **تاريخ توفّر المؤشر: ديسمبر** 2022
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9](Valeur cible de l'indicateur):** 12% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة أسماء الماطوسي حيدري

### VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي | النسبة المائوية | -55% | -17% | -14% | 33% | 12% |

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

- لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 وذلك اعتمادا على إنجازات سنة 2020 (-55%) في ظل التراجع الكبير في عدد الأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي في القطاع العمومي نظرا لانتشار فيروس كوفيد 19 مما أدى إلى تعليق النشاط بهذه المؤسسات لمدة طويلة وبالتالي كان له تأثير سلبي على تقديرات سنة 2021 والتي أصبحت في حاجة للمراجعة بعد أن كانت مقدرة في حدود 1%، وبناء على ما تقدم تمت مراجعة تقديرات سنة 2021 لتصبح (-17%) وتقديرات سنة 2022 (-14%) مع تقدير القيمة المستهدفة للمؤشر بـ 12% خلال سنة 2024 مع الإشارة أنه تم رصد اعتمادات لاحترام البروتوكولات الصحية وطلب مضاعفة منحة مستلزمات التنشيط خلال مشروع ميزانية 2022 وذلك بهدف تشجيع الأطفال على الإقبال على خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

**3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- صعوبة جمع المعلومات الإحصائية وعدم دقتها في بعض الأحيان.
- عدم وجود قاعدة موحدة لإحصاء عدد الأطفال المستفيدين وسيتم العمل على تجاوز ذلك.
- وجود العديد من العوامل الخارجية التي بإمكانها أن تؤثر إيجابا أو سلبا على المؤشر مثل (العوامل الصحية، المناخية.....).

## بطاقة المؤشـــر:1.2.2

**رمز المؤشر** 1.2.2
**تسمية المؤشر:** نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة

### الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد
2. **تعريف المؤشر:** يمكننا هذا المؤشر من التعرف على مجموع الأطفال المتعهد بهم من مجموع البلاغات الواردة أي عدد الأطفال المتمتعين بخدمات الحماية سواء كانت اجتماعية أو قضائية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

### التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule): عدد الملفات المتعهد بها / عدد الاشعارات الجملي
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الملفات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: جانفي من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**10(Valeur cible de l'indicateur): 96 سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المندوب العام لحماية الطفولة

### قراءة في نتائج المؤشر

**1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الوارد على مندوبي حماية الطفولة | النسبة المئوية | 90.42 | 93 | 94 | 95 | 96 |

**[10]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل ( قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

**2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

ترتفع نسبة التعهدات بارتفاع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة كما يرتبط هذا المؤشر كذلك بمدى وعي المواطن ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بإشعار مؤسسة مندوب حماية الطفولة وخاصة معرفة المهام والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

ويعمل مكتب المندوب العام لحماية الطفولة على تحسيس الوزارات المعنية بالطفولة كوزارة التربية والصحة والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني بواجب اشعار مندوب حماية الطفولة بوضعيات تهديد الأطفال إلى جانب التعريف بمهامنا من خلال إعدادنا لخارطة نظام حماية الطفولة في تونس وهو ما يسمح بالتعريف بمشمولات كل هيكل وتوجيه تدخلاته.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

عدم وعي المواطنين أو الهياكل الأخرى الرسمية أو المجتمع المدني بصلاحيات والخدمات المقدمة من قبل مؤسسة مندوب حماية الطفولة مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الإشعارات نظرا للبلاغات المقدمة دون التعهد بها من قبل مندوب حماية الطفولة لأسباب راجعة إلى عدم الاختصاص في مسائل محددة.

## بطاقة مؤشر الأداء:2.2.2

**رمز المؤشر :2.2.2**

**تسمية المؤشر: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم**

### VII- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا.**
2. **تعريف المؤشر: نسبة إدماج الأطفال سواء بالحياة العملية أو الأسرية.**
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

### VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأطفال المدمجين / عدد الأطفال المكفولين**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: جوان** 2022
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[11](Valeur cible de l'indicateur): 12.5%** بالنسبة للإناث و13 %بالنسبة للذكور لسنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة جميلة بالطيب.

### IX- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم | ذكور% | 10.32 | 11 | 11.5 | 12.5 | 13 |
| | اناث% | 10.27 | 11 | 11.5 | 12 | 12.5 |

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

بالنسبة للمؤشر 2.2.2 والمتعلق بنسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم ولبلوغ نسبة 13 للإناث و12.5 للذكور سنة 2022سيتم العمل على مواصلة:

- مزيد العمل على الإحاطة بالأطفال الفاقدة للسند ماديا ومعنويا ونفسيا والعناية بهم.

[11] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

- تقديم خدمات ذات جودة للأطفال المكفولين بمؤسسات الرعاية.
- مواصلة التعهد بالأطفال والوقوف على متطلباتهم.

**3. تحليل تقديرات (2024/2023):**

إضافة إلى ما سبق ذكره ولبلوغ نسب أعلى خلال السنوات القادمة سيتم العمل على:

- مزيد العمل على توفير أفضل الظروف للأطفال المكفولين من خلال تدعيم الموارد البشرية من إطارات تربوية ومختصة وعمالية.
- تعزيز الروابط الأسرية بين الأطفال وعائلاتهم من خلال تكثيف الزيارات وتشريك الأولياء في التظاهرات الخاصة بالمؤسسة لمزيد توطيد العلاقة بين الأسر وأطفالهم وتسهيل إدماج الطفل.
- العمل على تحسين وضعية المؤسسات من خلال توفير مستلزمات التنشيط التربوي الاجتماعي والتي تتماشى مع تغيرات العصر ومتطلبات الطفل لتفادى عدم تردده على المؤسسة.
- التنسيق مع الهياكل المختصة والمؤسسات التربوية (التكوين والتشغيل) لتوفير تكوين مختص لفائدة الأطفال المكفولين بما يتماشى وتطلعاتهم ومتطلبات سوق الشغل.

**4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- ازدياد نسب الفقر أثر سلبا على قدرة العائلة في الإحاطة بأطفالهم والعناية بهم.
- غياب الدعم النفسي في بعض المؤسسات نظرا للنقص الحاصل في الإطارات المختصة بمؤسسات الرعاية

## بطـاقة مؤشر الأداء:3.2.2

**رمز المؤشر :3.2.2**

**تسمية المؤشر: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي.**

### X- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا.**
2. **تعريف المؤشر:** متابعة مدى تحقيق الرعاية اللامؤسساتية (الإيداع العائلي).
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

### XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي / عدد الأطفال المقيمين**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: جوان** 2022
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[12](Valeur cible de l'indicateur): 74%** لسنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة جميلة بالطيب.

### XII- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديـرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي** | نسبة مئوية | 71 | 71 | 72 | 73 | 74 |

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

بالنسبة للمؤشر 2.2.2 والمتعلق بنسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي ولبلوغ نسبة 74% سنة 2022 سيتم العمل على مواصلة:

- دعم القدرات المادية للعائلات لتسترجع مهامها الطبيعي في تنشئة ورعاية أبنائها.

[12] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

- تمكين الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تم قبولهم بسبب العجز الاقتصادي أو الذين زالت أسباب التهديد الأخرى لديهم (سوء المعاملة، التقصير البين في الرعاية، الاستغلال...)، من العودة للعيش في أسرهم والانتفاع بالمنحة المالية المسندة لكل طفل والمقدرة ب 200 د مع تأمين مراقبة دورية له من قبل المؤسسة المتعهدة به إلى جانب العمل على مرافقة الأسر والإحاطة بها ودعم قدراتها لاحتضان أطفالها.
- مواصلة تنفيذ المراكز المندمجة للشباب والطفولة لبرنامج الإيداع العائلي وإبلائه الأهمية اللازمة سواء من حيث البرمجة خاصة على مستوى الاعتمادات (أو من حيث التنفيذ والمتابعة،)
- الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين بالإيداع العائلي والتقليص من عدد المقيمين.

### 3. تحليل تقديرات (2024/2023):

لبلوغ نسب أعلى خلال السنوات القادمة سيتم العمل على:

- الترفيع في المنحة المسندة للعائلات ذات الدخل الضعيف والتي لديها طفل واحد مكفول بمؤسسات الرعاية.
- تكثيف الزيارات من طرف الإطارات المختصة لتفادي تعرض الطفل لأي تهديد داخل العائلة مع القيام بتقارير ثلاثية لتسهيل عملية المتابعة.
- توفير وسائل العمل اللوجيستية : وسائل لنقل الإطارات المختصة قصد مزيد الإحاطة بالأطفال .

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء

# لبرنامج كبار السن

**بطـاقة مؤشر الأداء**

**المؤشر 1.1.3: نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها:**

## XIII- الخصائص العامة للمؤشر

**4. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:**

**تعريفالمؤشر:**

يساهم هذا المؤشر في قيس مدى تفاعل الإدارة مع الاشعارات الواردة عليها بخصوص كبار السن في وضعيات التهديد ومدى نجاعة تدخل الإدارة في معالجة ملفات العنف الواردة عليها ضمن نطاق تدخلها.

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية

## XIV- التفاصيل الفنية للمؤشر

**7. طريقة احتساب المؤشر :**

(عدد الوضعيات المتعهد بها / الاشعارات الواردة) x 100.

**8. وحدة المؤشر:**نسبة

**9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

الإدارة المركزية لكبار السن والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة.

**10. تاريخ توفّر المؤشر :**موفى سنة 2021.

**11. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حسان المرموري**

## XV- قراءة في نتائج المؤشر

**4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 1-1-1.**نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها | نسبة | 85% | %90 | %95 | %96 | %97 |

لقد تم تركيز العمل طيلة سنة 2020 مركزيا وجهويا على وقاية كبار السن من العدوى بفيروس كورونا المستجد وحمايتهم من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية...

**5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة لهذا المؤشر نظرا لـ:

عدم التدخل لفائدة نسبة من الإشعارات للأسباب التالية:

- عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،
- انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،
- زوال أسباب التهديد،
- وفاة المعني بالأمر،
- تعذر الاتصال به.

### 6. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التدخل لفائدة بعض الوضعيات خلال جائحة كورونا بسبب:

- الحجر الصحي الشامل وتداعياته على نسق تقديم الخدمات (وخاصة صعوبة التنقل سواء بالنسبة إلى المتدخلين أو كبير السن نفسه)،
- اعتماد نظام العمل بالتناوب بما انعكس سلبا على سهولة الاتصال بالأطراف المتدخلة والتنسيق معها من جهة وعلى قدرة كبار السن على النفاذ إلى الخدمات والانتفاع بها من جهة أخرى.

**بطاقة مؤشر الأداء:**

### 2.1.3 : عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:

**XVI- الخصائص العامة للمؤشر**

**1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:**

**2. تعريفالمؤشر:**

يمكّن هذا المؤشر من الحفاظ على التوازن النفسي لكبار السن المكفولين لدى عائلات حاضنة كما يساهم في ترسيخ قيم التضامن الاجتماعي من خلال تفعيل دور الأسر البديلة في رعاية فئة كبار السن الفاقدين للسند العائلي.

وتشجع الوزارة تكفل العائلات بمسنين في إطار هذا البرنامج حيث تُسند للعائلة الكافلة لمسن معوز منحة شهرية قدرها 200 د لمساعدة العائلة على تلبية حاجياته الأساسية وهي تكلفة منخفضة جدا مقارنة بالتكلفة الشهرية للمقيم بمؤسسة الرعاية.

**5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**

**XVII- التفاصيل الفنية للمؤشر**

**1. طريقة احتساب المؤشر:**

عدد قرارات إسناد المنحة الممضاة من قبل السيدة الوزيرة.

**2. وحدة المؤشر: عدد.**

**3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

الملفات الواردة من المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

**4. تاريخ توفّر المؤشر :**2019

**5. القيمة المستهدفة للمؤشر[13](Valeur cible de l'indicateur): 165 سنة 2021**

**6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هناء المهذبي**

**XVIII- قراءة في نتائج المؤشر**

**7. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| المؤشر 2.13.عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة | كمي/عدد | 118 | 165 | 170 | 175 | 180 |

### 8. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

لم يتسن بلوغ العدد المنشود لهذا المؤشر للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى مقر بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).
- نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.
- تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة.

## بطاقة مؤشر الأداء:

### المؤشر 3.1.1: نسبة التغطية بالخدمات الرعائية:

#### XIX- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:**
2. **تعريفالمؤشر:**

يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى استجابة الإدارة **لطلبات الخدمات الرعائية** الواردة عليها، وذلك سواء بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية أو تلك المقدمة في إطار أنشطة الفرق المتنقلة.

- ففيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات الرعائية داخل مؤسسات الرعاية: يسمح هذا المؤشر بتقييم مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر بما يعكس الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمراكز وتجهيزها ومدى توفر الإطار البشري اللازم والكفء للإحاطة بالمقيمين بهذه المراكز وكذلك مدى توفر الخدمات الرعائية لمنظوري هذه المؤسسات.

- أما فيما يتعلق بنسبة التغطية بالخدمات في إطار الفرق المتنقلة، فيمكن هذا المؤشر من متابعة نوعية الخدمات المسداة والإمكانيات البشرية والمادية للرفع من جودة الخدمات المسداة في إطار الفرق المتنقلة.

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،**

#### XX- التفاصيل الفنية للمؤشر

4. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

نسبة تغطية طلبات الخدمات الرعائية = عدد طلبات التغطية بالخدمات الرعائية **التي تمت الاستجابة لها** / العدد الجملي لطلبات التغطية بالخدمات الرعائية **الواردة**.

5. **وحدة المؤشر: نسبة**
6. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
- الجمعيات العاملة في مجال المسنين المسيرة لفرق متنقلة.
- الجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير مؤسسات رعاية مسنين.

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[14](Valeur cible de l'indicateur): 55 سنة 2022**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هناء المهذبي.**

#### XXI- قراءة في نتائج المؤشر

**9. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 3.1.3: نسبة التغطية بالخدمات الرعائية:** | نسبة | 47.2% | 50 | 55 | 60 | 65 |

**10.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

لميتم تحقيق النسبة المرجوة من هذا المؤشر نظرا لإيقاف الانتدابات بمؤسسات الرعاية وبالتالي عدم تدعيم مؤسسات الرعاية بالموارد البشرية اللازمة مما ينعكس على جودة الخدمات المسداة.

كما أن طلبات الإيواء التي تم قبولها خلال سنة 2020 بقي محدودا مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب غلق مؤسستي رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين لإعادة التهيئة والبناء والترفيع في طاقة استيعابهما كما تم توزيع المقيمين بهما على بقية المؤسسات.

أما بالنسبة إلى الفرق المتنقلة، فقد تركز عملها طيلة سنة 2020 على توفير خدمات القرب لمنظوريها وذلك في إطار وقايتهم وحمايتهم من فيروس كورونا المستجد. لكن تبقى تدخلات الفرق المتنقلة محدودة مقارنة بما هو مأمول نظرا لنقص الاعوان المتعاقدين بها وعدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتعطل سيارات بعض الجمعيات الأخرى لقدمها.

**9. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

- عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل رغم إصدار وتوجيه المنشور الترتيبي عدد 05 بتاريخ 12 ماي 2015 حول التنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال المسنين والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، وعقد جلسات مرافقة وتأطير على المستويين الجهوي والمركزي.
- اقتصار عمل الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية المسنين على تقديم خدمات اجتماعية كالمساعدات المالية والغذائية والعينية للمسنين في وسطهم الطبيعي.

## بطاقة مؤشر الأداء:

❖ **المؤشر 1.2.3: عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن:**

### XXII- الخصائص العامة للمؤشر

**1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**

**دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم**

**1. تعريفالمؤشر:**

يرمي هذا المؤشر إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من رواد ومنخرطي النوادي النهارية إلى جانب قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة النوادي النهارية بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسرعلى تأمين الخدمات اليومية لمسنيها أثناء فترات تغيبها للعمل أو للدراسة.

**2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**

### XXIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

**طريقة احتساب المؤشر (Formule)**

عدد كبار السن والمتقاعدين المنخرطين بالنوادي النهارية.

**3. وحدة المؤشر:عدد .**

**4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة / الجمعيات العاملة في مجال كبار السن والمشرفة على تسيير نوادي نهارية.

**5. تاريخ توفّر المؤشر :2021**

6. **القيمة المستهدفة للمؤشر15(Valeur cible de l'indicateur):** 120 سنة 2021.

**7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** هناء المهذبي

### XXIV-قراءة في نتائج المؤشر

**10.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 3.1.3: عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن :** | نسبة | 0 | 120 | 130 | 140 | 150 |

**11.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لم يتم احتسابه بعنوان سنة 2020 نظرا لغلق هذه النوادي بمقتضى قرار من السيدة الوزيرة في إطار وقاية منخرطي هذه المؤسسات من جائحة كورونا، وقد تم في نفس الإطار تحويل الاعتماد المرصود لهذا البرنامج وقدره 100 أد لفائدة الجمعيات المسيرة لفرق متنقلة.

**12.تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :**

- عدم استجابة الجمعيات المسيرة لنوادي نهارية لشروط الأمر المتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات.
- عدم ملاءمة المشاريع المقترحة في إطار نوادي نهارية مع تطور حاجيات كبار السن.
- غياب التجديد في مضامين الأنشطة.
- ضعف امتلاك الجمعيات العاملة في مجال كبار السن للإقتدار المنهجي على التجديد والتطوير الذاتي.
- هشاشة المأسسة لبعض النوادي النهارية الناشطة.

**بطاقة مؤشر الأداء:**

**المؤشر 2.2.3: نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية:**

## XXV- الخصائص العامة للمؤشر

**1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**

**دعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم**

**2. تعريفالمؤشر:**

يمكن هذا المؤشر من قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في النشاط التطوعي والعمل التنموي للبلاد، خاصة وأن عدد المتقاعدين حاليا يفوق 700 ألف متقاعدا وهو عدد مرجّح للارتفاع مما يدعو إلى التركيز على هذه الشريحة من المجتمع وتوظيف خبراتها والاستفادة من مهاراتها.

**3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**

## XXVI-التفاصيل الفنية للمؤشر

- **طريقة احتساب المؤشر :**

عدد العقود المبرمة بينهم وبين المؤسسات او الجمعيات /عدد كبار السن المنخرطين في سجل الكفاءات

- **وحدة المؤشر: نسبة**
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

عدد العقود المبرمة بينهم وبين المؤسسات او الجمعيات /عدد كبار السن المنخرطين في سجل الكفاءات

- **تاريخ توفّر المؤشر :2021**
- **القيمة المستهدفة للمؤشر[16](Valeur cible de l'indicateur): 45 سنة 2022**
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: خالد المطوسي**

## XXVII- قراءة في نتائج المؤشر

**1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 2.2.3 : نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية** | نسبة | 0 | 40 | 45 | 50 | 55 |

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- لم يتم العمل خلال سنة 2020 على تحقيق هذين المؤشرين باعتبارهما لا يمثلان أولوية تدخل الوزارة في فترة الكوفيد 19 التي تعتبر سنة استثنائية اقتضت تغيير التدخلات والأنشطة المبرمجة وتركيز العمل على وقاية كبار السن وحمايتهم من خطر انتشار العدوى في صفوف كبار السن خاصة وأنها الفئة الأكثر عرضة لخطر هذا الفيروس.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

لم يتسن بلوغ النسبة المنشودة من هذا المؤشر للأسباب التالية:

- عدم كفاية الجمعيات وقدرتها على تحمل مسؤولية التصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب مسالك إدماجية متنوعة وعدم القدرة على التصرف في الكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب الحوافز التي تشجع المتقاعدين على الإقبال على العمل التطوعي والانخراط في النسيج الجمعياتي.
- غياب دليل حول حقوق المتقاعد وإجراءات التقاعد.

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشـــر: إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

رمز المؤشر :09 . 01 . 01

XXVIII-الخصائص العامة للمؤشر

6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
7. تعريف المؤشر: نسبة إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
8. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
9. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience

XXIX- التفاصيل الفنية للمؤشر

12. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد القرارات و التوصيات التي تم انجازها/عدد القرارات والتوصيات التي تم إصدارها من قبل لجان القيادة
13. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
14. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الجلسات المنبثقة عن إجتماعات لجان القيادة وجداول المتابعات الدورية.
15. تاريخ توفر المؤشر : 31 ديسمبر
16. القيمة المستهدفة :75 % سنة 2024
17. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر :النسبة السنوية لإنجاز القرارات و توصيات لجان القيادة** | % | 20 | 50 | 55 | 65 | 75 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

| بطـاقة المـؤشـــر: التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة |
|---|

رمز المؤشر :09 . 01 . 02

| XXX- الخصائص العامة للمؤشر |
|---|

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

| XXXI- التفاصيل الفنية للمؤشر |
|---|

**1.** طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد مطالب النفاذ للمعلومة / عدد الإجابات المقدمة لطالبي النفاذ للمعلومة /عدد القضايا

**2.** وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

**3.** مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مطالب النفاذ المسجلة

**4.** تاريخ توفر المؤشر:31 ديسمبر

**5.** القيمة المستهدفة :100 % سنة 2024

**6.** المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 1-1-2.** نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة | % | 40 | 60 | 80 | 100 | 100 |

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## بطـاقة المـؤشـــر: نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

رمز المؤشر :09 . 01 . 03

### XXXII- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

### XXXIII-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. .طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة الموضوعة للعموم / عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة او التي تكون وجوبا موضوعة و منشورة للعموم.
2. .وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
3. مصدرالمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة /عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة والتي تكون وجوبا موضوعة و منشورة للعموم.
4. تاريخ توفر المؤشر :31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة : 100 **%** سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر : نسبة نشر التقارير و الوثائق الخاصة بالمهة للعموم** | % | 20 | 60 | 80 | 100 | 100 |

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## بطـاقة المـؤشـــر4: المؤشر: رقمنة الخدمات الإدارية

رمز المؤشر :04.01.09

### XXXIV- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

### XXXV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد
4. تاريخ توفر المؤشر :31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة : 100 **%** سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة
7. III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر :نسبة رقمنة الخدمات الإدارية** | % | 40 | 60 | 80 | 90 | 90 |

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

## بطـاقة المـؤشـــر: نسبة انجاز كتلة الأجور

رمز المؤشر :01.02.09

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية لضمان ملائمة الاختصاصات للحاجيات مع تدعيم المهمة بالموارد البشرية الكفؤة وضمانا للمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات.
2. تعريف المؤشر: الاعتمادات المنجزة مقارنة بالعتمادات المرصودة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة / مؤشر قيس الأداء

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. تاريخ توفر المؤشر :31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة : 98 **%** سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد المدير العام للمصالح المشتركة

III-قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر :نسبة إنجاز كتلة الأجور** | % | 92 | 95 | 96 | 97 | 98 |

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع ان تتلائم التقديرات مع الإنجازات خاصة وان البرنامج قد تعهد بنفقات تأجير راجعة لسنوات مالية سابقة سنتي 2020 و2021 مما يجعل السنوات المالية القادمة تشهد انجاز النفقات الإلزامية الفعلية وفق التقديرات الخاصة بالحاجيات الحقيقية للبرنامج.

هذا ومع تفعيل الترقيات الخاصة بجميع الاسلاك وسعي البرنامج للتعهد بها سنة 2022 سيمكن البرنامج من التعهد بمستحقات المهمة في اجالها وتجنب تراكمها لسنوات مالية لاحقة.

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

في ظل غلق باب الانتدابات وعدم إقرار إجراءات جديدة في خصوص تدعيم المهمة بالموارد البشرية أو المصادقة على منحة التسيير ستشهد المهمة مغادرة متواصلة للأعوان الذين يتم استقطابهم عن طريق مهمات أخرى تقدم منحا إضافية ومغرية مما يجعل عدد الاعوان في نقص من سنة الى أخرى وهو ما يفسر نسبة انجاز تقل عن 100 %.

## بطـاقة المـؤشـــر: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين

رمز المؤشر :02.02.09

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافئ الفرص
2. تعريف المؤشر: تنفيذ الوزارة مخطط التكوين السنوي وفق منهجية النوع الإجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (( efficience/ مؤشر نتائج ( ind (de résultats

### II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء من المشاركين في التكوين / العدد الجملي للمشاركين في التكوين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات تأكيد المشاركة / بطاقات الحضور
4. تاريخ توفّر المؤشر : 31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 % سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التكوين

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر:** نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين | % | 63 | 55 | 60 | 60 | 60 |

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## بطـاقة المـؤشـــر: نسبة تنفيذ مخطط التكوين

رمز المؤشر :02/02/09

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة القيادة والمساندة
2. تعريف المؤشر: تنفيذ الوزارة مخطط التكوين السنوي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (( efficience / مؤشر نتائج ( ind (de résultats

### II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): ميزانية التكوين/مخطط التكوين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات تأكيد المشاركة / بطاقات الحضور
4. تاريخ توفّر المؤشر : 31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر:
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التكوين

قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين** | % | 61 | 75 | 80 | 85 | 90 |

-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## بطـاقة المـؤشـــر:نسبة انجاز ميزانية المهمة

رمز المؤشر :01.03.09

### ا - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف وتجنب تسجيل متخلدات وديون .
2. تعريف المؤشر: متابعة انجاز الميزانية بجميع برامجها وأقسامها وتقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة / مؤشر نتائج

### II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : النسبة المائوية لانجاز ميزانية المهمة بمختلف برامجها(طفولة ومراة وأسرة وتكافؤ الفرص وكبار السن وقيادة ومساندة) ومختلف أقسامها (تأجير وتسيير وتدخل واستثمار) مع المتابعة الدورية للنسب المذكورة (الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة )
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : تحليل مدى تطابق التقديرات الخاصة بكتلة الاجور مع الانجازات الفعلية وتحليل الأسباب والفوارق
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر: نسبة إنجاز الميزانية** | % | 80 | 95 | 96 | 97 | 98 |

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الانجاز المتوقعة للسنة المالية الحالية 2021 ستكون ضعيفة نوعا ما وذلك يعود أساسا إلى:

- التأخير الحاصل للمصادقة على البرمجة السنوية الأولية للنفقات وكذلك التحيين الأول للبرمجة السنوية للنفقات الخاصة بجميع البرامج.
- التأخر الكبير في إصدار قرار الرقابة المعدلة مع إعادة التعهد بالنفقات في مناسبتين (توجيه اقتراحات التعهد للتأشيرة عليها ثم إعادة إنجازها بعد التوصل بقرار الرقابة المعدلة)
- التحوير الحكومي.
- ثقل الإجراءات المتعلقة بالتعهد بالنفقات على ضوء التصرف في الميزانية حسب الأهداف باعتبار انفراد كل نفقة باستخراج 05 وثائق على منظومة أدب (اقتراح تعهد، قرار في اسناد منحة، أمر بالصرف، وصل في إيداع فاتورةوجدول توجيه نفقة).
- عزوف المزودين عن المشاركة في الاستشارات في ظل الازمة الاقتصادية وتأخر خلاص مستحقاتهم
- عزوف المزودين عن المشاركة عن طريق منظومة تونبس.
- تأخر رفع التجميد عن الأقساط الخاصة بالمؤسسات العمومية.
- **تواصل موجات أخرى من جائحة الكوفيد 19 وما ترتب عنه من توقف السفر والتدابير الخاصة بالبروتوكول الصحي والذي سيكون له تأثير كبير على النفقات المتعلقة بالمهمات ومصاريف** التنقل والتكوين والتظاهرات.

**3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

إن تحقيق التوازن في ميزانية المهمة يصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- عدم احترام البرمجة السنوية للنفقات وما ينجر عنها من تعطيل على مستوى تنفيذ الميزانية
- طول إجراءات إبرام الصفقات العمومية خاصة عند إعادة عرضها مرات متتالية على اللجان المختصة إضافة إلى عدم احترام أجال الفرز الفني والمالي وإصدار تقارير المشتري العمومي.
- عدم التحكم في إجراءات التوصل بقرار الرقابة المعدلة باعتبار تدخل مصالح خارجية عن المهمة.
- ضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة إدارة الشؤون المالية ومغادرة العديد من أعوانها مما يعيق التنفيذ الجيد للميزانية في ظل تكليف عدد قليل من الأعوان بمهام عديدة.

بطـاقة المـؤشـــر:نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

المؤشر: 02.03.09

## I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف
2. تعريف المؤشر: تطور حجم برنامج القيادة والمساندة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية / مؤشر نتائج

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : ميزانية البرنامج مقارنة بميزانية المهمة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : قيمة الميزانية المتوقع بلوغها على المدى المتوسط
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 2.2.2 نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة و المساندة** | % | 9 | 10 | 11 | 11 | 12 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة تعتبر ضعيفة نوعا ما مقارنة بميزانية المهمة وهذا يعود خاصة الى:

- استئثار ميزانية برنامج الطفولة بالنسبة الأعلى من ميزانية المهمة باعتبار أن البرنامج يشغل أغلبية الإطارات التربوية والعملة على المستويين المركزي والجهوي إذ يشغل قرابة 85 بالمائة من أعوان المهمة إضافة إلى أهمية

الاعتمادات المرصودة بعنوان التدخل والخاصة بنفقات الرعاية ودعم الجمعيات والوحدات العملياتية الراجعة بالنظر إليه (معهد إطارات الطفولة بدرمش والمرصد الوطني لحقوق الطفل ومركز الاصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات).

- نقص كبير في الإطارات البشرية الموضوعة على ذمة البرنامج إذ نجد إدارات عامة يرأسها مدير عام لا غير دون أعوان مساندة.
- شغورات كثيرة في الخطط الوظيفية
- ضعف نفقات التسيير والتي يطمح البرنامج إلى الترفيع فيها باعتبار الإشكاليات الكبيرة المتعلقة بصيانة المباني ووسائل النقل وتوفير المواد الإعلامية.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن دعم ميزانية برنامج القيادة والمساندة يواجه صعوبات ميدانية ويصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- عزوف الإطارات عن الالتحاق بالبرنامج نظرا لغياب الحوافز المالية
- تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة
- ضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة العامة للمصالح المشتركة وبقية الهياكل الراجعة بالنظر للبرنامج.
- المغادرة الكبيرة للإطارات وطالب النقل المتسارعة في ظل غياب أي تحفيزات.

## بطـاقة المـؤشـــر:كلفة التسيير حسب الأعوان

1. المؤشر: 03.03.09

### ا - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في نفقات التسيير
2. تعريف المؤشر: كلفة العون من نفقات التسيير
3. نوع المؤشر:مؤشر قيس أداء
4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

### II-التفاصيل الفنية للمؤشر

2. طريقة احتساب المؤشر : كمي
3. وحدة المؤشر: ألف دينار (عدد)
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
5. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
6. القيمة المستهدفة للمؤشر :

تطور النفقات المدعمة لتحسين ظروف العمل مقابل التقليص في النفقات المتعلقة باستهلاك الطاقة وترشيد استعمال معدات التصرف واستعمال التراسل الاكتروني

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **المؤشر 3.2.3** كلفة التسيير حسب الأعوان | أد | 1.929 | 2.301 | 3.087 | 3.511 | 3.617 |

4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تطلعات البرنامج للترفيع في كلفة التسيير حسب الأعوان مرده:

- العمل على تحسين ظروف العمل من خلال صيانة البناءات والمعدات وتوفير وسائل العمل اللائقة (الحواسيب والآلات الطابعة والأثاث)

- الترفيع في الاعتمادات المرصودة لصيانة الأسطول لان الاعتمادات الحالية غير كافية بالتعهد بالإصلاحات الدورية للسيارات.
- تجديد الأثاث الموضوع على ذمة الإطارات خاصة في ظل تقادمه وتهالكه.
- تعميم الحواسيب والآلات الطابعة على الإطارات والأعوان خاصة في ظل استعمال المنظومات الإعلامية للتصرف في الميزانية .

1. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التوجه العام لترشيد نفقات التسيير
- الارتفاع المستمر لنفقات الطاقة
- تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة بما يكبد الوزارة رصد اعتمادات إضافية لاستهلاك الكهرباء والماء والهاتف إضافة إلى ارتفاع كلفة المحروقات تبعا للتنقلات بين الإدارات.

# بطاقة الفاعل العمومي المتدخل
# في برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

## بطـاقة عدد1: مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

### I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:**إنجاز بحوث ودراسات وتكوين وتوثيق وإعلام حول المرأة بإعتماد مقاربة النوع الاجتماعي،
2. **مرجع الإحداث:**القانون عدد 78 المؤرخ في 7 أوت 1990
3. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**أمر عدد 1205 المؤرخ في 31 ماي 1999
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):**تم إمضاء عقد القدرة على الآداء في جويلية 2019

### II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**يعمل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كآلية علمية لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن وفق البرامج الوطنية للبلاد التونسية وتماشيا مع الإستراتيجية والأهداف التي رسمتها الوزارة للخمس سنوات المقبلة من خلال المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025 والتي تتلخص بالنسبة للمركز في الأولويات الاستراتيجية التالية:
2. **أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية :**

يعمل مركز البحوث والدراسات والتكوين والتوثيق والإعلام حول المرأة على لتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ودعم القدرات الإبداعية للنساء ودفع مشاركتهنّ في الحقل الثقافي والمساهمة في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين

- **الأولوية الأولى:** دعم التمكين الاقتصادي للمرأة،
  - ✓ دعم القدرات الإبداعية للنساء ودفع مشاركتهنّ في الحقل الثقافي،
  - ✓ المساهمة في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين،
- **الأولوية الثانية:** دعم التمكين الاجتماعي للمرأة،
  - ✓ توفير رصيد معرفي ذو علاقة بالتمكين الاجتماعي للنساء
- **الأولوية الثالثة:** دعم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ومناهضة التمييز ضد المرأة.
  - ✓ دعم المشاركة في الشأن العام:
    - المساهمة في دعم نفاذ النساء إلى مواقع القرار في الحقل العام من خلال الرصد و التدريب،
  - ✓ مناهضة التمييز والعنف:
    - توفير رصيد علمي حول أشكال العنف المسلط على النساء،
    - تفعيل الاستراتيجية الوطنية لانتاج مصفوفة المؤشرات الخصوصية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي،
    - المساهمة في التحسيس والتوعية لمناهضة العنف ضدّ النساء،

- المساهمة في تنمية قدرات المتدخلين الحكوميين في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

ويعمل المركز من خلال تناوله لهذه المسائل من مختلف زوايا اهتمامه البحثية والتدريبية والتوثيقة والإعلامية إلى إنارة اصحاب القرار والسلط التنفيذية وبالتحديد وزارة الإشراف من خلال رصد وتحديد واقع هذه الظواهر ودراستها وتحديد الإشكاليات والعوائق ومن خلال التوعية والتحسيس والتدريب وقد رسم المركز الأهداف الأساسية التي يرمي إلى بلوغها من خلال تناوله لهذه المحاور.

وتندرج مجمل أنشطته ضمن الإستراتيجيّة الوطنيّة والأولويّات الظّرفيّة التي استوجبها السّياق المجتمعي، متّخذة من مقاربة النّوع الإجتماعي إطارها المنهجي الأفقي.

**3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

يعمل الكرياديف كآلية علمية في مجال النوع الإجتماعي إلى معاضدة الخطة الوطنية التي رسمتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لضبط التوجّهات الاستراتيجية وآفاق تطور مؤشّراته على المدى المتوسّط (2020-2023) وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للكرياديف خلال السنوات 2020-2023:

- الهدف الإستراتيجي 1 : دعم التمكين الاقتصادي للمرأة
- الهدف الإستراتيجي 2 : دعم التمكين الاجتماعي للمرأة
- الهدف الإستراتيجي 3 : دعم تكافؤ الفرص بين الرجال و النساء و مناهضة التمييز ضد المرأة.

**4. أهم الأنشطة**: تقديم أهم الأنشطة التي سيتولى الهيكل تنفيذها (أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى...) والتي تساهم مباشرة في تحقيق أداء البرنامج.

يقوم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأةمن خلال المهام والمشمولة إليه إلى المساهمة في تحقيق الأهداف والمؤشرات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة يتمثل أهمها في:

- تنفيذ دراسة نوعية حول أمن النساء في المناطق الحدودية،
- تطوير وتحيين قاعدة بيانات «من هي؟ الخبيرة التونسية» لإبراز الكفاءات النسائية الوطنية وتثمين إنجازاتها وإبراز قدراتها،
- تنفيذ البرنامج التدريبي حول مناهضة العنف ضد النساء،
- تنفيذ البرنامج التدريبي :المرأة والإبداع الثقافي الصورة كأداة تغيير ومناصرة لحقوق النساء،
- دراسة كمية وكيفية حول واقع الفئات النسائية الهشة وسبل الادماج الإجتماعي والإقتصادي،
- دراسة وطنية حول التكلفة الإجتماعية والإقتصادية للعنف المسلط على النساء في تونس،

- إنجاز وإصدار قاموس إفتراضي LEXYGender.

5. **الإجراءات المصاحبة**:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

## III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

### 1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

تمت برمجة اعتمادات للفاعل العمومي المركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة تقدر بـ2637 أ.د بعنوان سنة 2022 مقابل 2360 أ.د أي بزيادة تقدر بـ277 أ.د بنسبة تطور تقدر بـ11,7% كمنحة من الدولة، وتتوزع حسب بيان أقسام النفقات كالتالي:

**ميزانية التصرف:**

**1. نفقات التأجير:**

حددت نفقات التأجير بالكريديف بمبلغ جملي قدره 1698 أد سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 11,5% مقارنة بسنة 2021.ويعود هذا الإرتفاع في نفقات التأجير إلى:

- الزيادات العامة والخصوصية في الأجور سنة 2021،
- الإنتدابات الجديدة عن طريق الإلحاق،
- الترقيات الإستثنائية والعادية والتدرج بالجدارة،
- التسميات في الخطط الوظيفية المنجزة إبتداء من 20 نوفمبر 2020،
- تمّ إبتداء من غرّة مارس 2021 إنتداب عن طريق الإلحاق لمتصرف مساعد صنف أ3بالكريديف،
- بالنسبة لسلك التعليم العالي تمّ احتساب الزيادة الخصوصية لسنة 2021 وتطبيقا للأمر الحكومي عدد 142 لسنة 2020 مؤرخ في 25 فيفري 2020 يتعلق بالترفيع في مقادير منحة التأطير والبحث المسندة لفائدة سلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات وسلك الباحثين التابعين للمؤسسات العمومية للبحث العلمي الخاضعة لإشراف الوزارة المكلفة بالبحث العلمي،
- إبتداء من شهر جانفي 2021 تمّ إسناد سلك المهندسين الزيادات الخصوصية التي تمّ إقرارها لفائدتهم وتطبيقا لمراسلة رئاسة الحكومة الواردة علينا بتاريخ 26 جانفي 2021 وتطبيق للأمر عدد 73 لسنة 2020 بتاريخ 14 فيفري،
- احتساب الترقيات العاديّة والإستثنائية والتدرج بالجدارة بعنوان سنة 2020 والمؤجلة لسنة 2021،
- احتساب الترقيات العاديّة والإستثنائية والتدرج بالجدارة بعنوان سنة 2021 والمؤجلة لسنة 2022،
- احتساب وتسجيل مرتبات إطارين الأول رتبته متصرف رئيس صنف فرعي أ1 ينتهي إلحاقه في 30 نوفمبر 2022 والثاني رتبته متصرف أ2 يعود إلى الكريديف بعد أن استوفى مدّة الإحالة على عدم المباشرة في 07 جوان 2022،
- احتساب مساهمات المؤجر بعنوان التعديل الآلي للجرايات على إثر الزيادات العامة والخصوصية في الأجور،
- احتساب المفعول المالي لسنتي 2021 و2022 للتسمية في الخطط الوظيفية المنجزة في أواخر سنة 2020،
- احتساب التسمية في الخطط الوظيفية المبرمجة لسنة 2022،

2. **نفقات التسيير:**

حددت نفقات التسيير بالكريديف بمبلغ جملي قدره 270 أد سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 8% مقارنة بسنة 2021ويعود هذا الإرتفاع في نفقات التسيير إلى:

- مجابهة الارتفاع في الأسعار تمّ الترفيع في الميزانيات المخصصةلاستهلاك الوقود المخصص للخطط الوظيفية بما أنّه تمّ إسناد خطتي مديرتين خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020،
- رصد زيادة في الاعتمادات المخصصة لـ:
  - ✓ صيانة المبنى والأثاث
  - ✓ طبع المنشورات
  - ✓ تغطية مصاريف المهمات بالخارج والنقل
  - ✓ تكوين الأعوان
  - ✓ تغطية مصاريف جولان سيارة بعنوان سنة 2022
  - ✓ تغطية مصاريف إكساء الأعوان
  - ✓الترفيع في معاليم اللجان

**ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: نفقات التدخلات**

**نفقات التدخل:**

حددت نفقات التدخلات بالكريديف بمبلغ جملي قدره 669 أد سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 15,3% مقارنة بسنة 2021 ويعود هذا الإرتفاع في نفقات التدخلاتبرجمة مجموعة من البرامج والمشاريع تتمثل أهمها في:

- تنفيذ دراسة نوعية حول أمن النساء في المناطق الحدودية،
- تطوير وتحيين قاعدة بيانات «من هي؟ الخبيرة التونسية» لإبراز الكفاءات النسائية الوطنية وتثمين إنجازاتها وإبراز قدراتها،
- تنفيذ البرنامج التدريبي حول مناهضة العنف ضد النساء،
- تنفيذ البرنامج التدريبي :المرأة والإبداع الثقافي الصورة كأداة تغيير ومناصرة لحقوق النساء،
- دراسة كمية وكيفية حول واقع الفئات النسائية الهشة وسبل الادماج الإجتماعي والإقتصادي،
- دراسة وطنية حول التكلفة الإجتماعية والإقتصادية للعنف المسلط على النساء في تونس،
- إنجاز وإصدار قاموس إفتراضي LEXYGender.

| البيان | تقديرات 2022 |
|---|---|
| **ميزانية التصرف:** | **1968** |
| منحة بعنوان التأجير | 1698 |
| منحة بعنوان التسيير | 270 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: نفقات التدخلات**<br>(منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلةالمؤسسة). | 669 |
| **المجموع** | **2637** |
| **الموارد الذاتية للمؤسسة** | **50** |
| **الجملة** | **2687** |

**2- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2022-2024):**

| البيان | إنجازات 2020 | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **ميزانية التصرف:** | **1653** | **1780** | **1968** | **2046** | **2081** |
| منحة بعنوان التأجير | 1403 | 1523 | 1698 | 1716 | 1741 |
| منحة بعنوان التسيير | 250 | 257 | 270 | 330 | 340 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: نفقات التدخلات** | 480 | 580 | 669 | 790 | 590 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلةالمؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **2133** | **2360** | **2637** | **2836** | **2671** |

# بطاقة الفاعل العمومي المتدخل
# في برنامج الطفولة

## بطاقة عدد1: الجمعية التونسية لقرى الأطفال س وس

### I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي: حمـــايـــة الأطفـــال فـاقـــدي السنـــد العـــائـــلي والمهـــددين وذلك بكفـــالتهـم داخل قـــرى الأطفـــال س وس أو في كنف أسرهم الطبيعية والسهـــر علـــى تـربيتـــهم ورعـايتهم إلـى غـايـــة الاندماج فـي المجتمـــع.**
2. **مرجع الإحداث: عدد 4989 المـؤرخـة فـي 22 ديـسـمـبـر 1981سـنـة 1981 بمـقتضى الاتفاقية المبرمة بـيـن الحكومة التونسية والمنـظمة الـدولـيـة لقـرى الأطفـال س وس بتـاريـخ 26 مارس 1981 والمصادق عليهـا بالقانـون عدد 83-34 بتـاريخ 2 أفـريـل 1981**
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

2021

### II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**
   - الرعاية الأسرية
   - دعم الأسر الهشة
   - الحماية
   - دعم استقلالية الشباب
2. **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**
   - رعاية وحماية الأطفال الفاقدين للسند العائلي
   - حماية الأطفال المهددين بفقدان الرعاية الأسرية
   - الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب
3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

تحدد مساهمة الجمعية التونسية لقرى الأطفال "س وس"(الفاعل العمومي) في 4 محاور:

✓ **رعاية وحماية الأطفال الفاقدين للسند العائلي:**

تعتني الجمعية التونسية لقرى الاطفال س وس بالأطفال الذين فقدوا الرعاية الأسرية وذلك بخلق مناخ عائلي يضمن لهم الإعاشة والترفيه وتطوير معارفهم وإمكانياتهم. وتتم رعايتهم بالقرى عن طريق خلق عائلة تترأسها أم مربية بديلة تقوم برعاية إخوة وأخوات س وس في منزل عائلي تتوفر فيه كل المرافق وضروريات العيش الكريم

وإلى حدود شهر جوان 2021 قامت الجمعية بالأنشطة التالية في هذا الهدف:

- إيواء عدد 7 أطفال جدد بالقرى بعد دراسة وضعياتهم الاجتماعية والنفسية وبعد التأكد من أن دخولهم لقرى الأطفال هو أنسب لاحتضانهم. عقد اجتماعات تخطيط نمو الأطفال المتعهد به بنسبة إنجاز تقدر بـ50% وبرمجة جدول للاجتماعات

المتبقية وتهدف هذه الآلية لتدارس الأطفال بطريقة معمقة من جميع الجوانب (النفسية، الاجتماعية، العائلية) وتحديد أهداف عامة وخاصة تضمن لكل طفل مبدأ الملاءمة والضرورة.

- انتداب 3 أمهات مربيات في قرية قمرت، قرية المحرس وقرية أكودة إلى حدود شهر جوان 2021 وإنهاء التعاقد مع متربصة وقع انتدابها سنة 2020 لعدم كفاءتها وقدرتها على القيام بهذا الدور.

✓ **حماية الأطفال المهددين بفقدان الرعاية الأسرية:**

تعتني الجمعية في إطار برامجها بالأطفال الذين هم في خطر فقدان عائلاتهم وذلك عن طريق دعمهم المادي والمعنوي في محيطهم العائلي حيث توفر لهم الخدمات التالية:

الدعم الدراسي

الترفيه يتم عبر مشاركة الأطفال في المصائف والرحلات الترفيهية

الرعاية الصحية توفير الادوية عند الضرورة

تحسين ظروف العيش وتهيئة المنازل مع شراء الاثاث

✓ **الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب:**

تقوم الجمعية بمواصلة التعهد بالأطفال الذين بلغوا سن الرشد وأصبحوا شبان بمبيتات الشباب تبدأ هذه المرحلة منذ الانتقال من المنزل العائلي في سن 14 سنة وتتواصل حتى سن 20سنة حينها ينتقل الى المرحلة الأخيرة التي يقع فيها ادراجه في مسار الإدماج والتشغيل حيث يبقى يتمتع بمنحة شهرية لمجابهة مصاريف احتياجاته تدريبات حول كيف يمكنهم الحصول على عمل وكيف يعدون سيرة ذاتية تحظى بفرص العبور.

✓ **تقوية قدرات العائلات لرعاية وحماية أطفالهم**

تعمل الجمعية على دعم قدرات العائلات المحدودة الدخل والتعهد بهم وذلك من خلال التكوين والتدريب وتحضير ملفات المشاريع الصغرى المدرة للدخل في إطار عملية تشاركية بين الجمعية والعائلات المستفيدة، لكي تتمكن هذه العائلات من تربية ورعاية أبنائها.

**4. مؤشرات قيس الأداء الكفيلة بتحقيق الأهداف:**

- عدد الأطفال المتعهد بهم
- نسبة الأطفال الذين لديهم نشاط لتقوية المهارات
- عدد الدورات التكوينية للأطفال
- عدد الخرجات الترفيهية
- نسبة الأطفال الذين لديهم علاقة مع العائلة الطبيعية
- عدد الأطفال المدمجين في عائلاتهم الطبيعية
- نسبة الأطفال الذين لديهم نتائج دراسية جيدة
- عدد الأطفال المتعهد بهم في برنامج دعم الاسرة
- عدد المشاريع المدرة للدخل والمنجزة
- عدد العائلات التي لديها مخطط نمو مكتمل
- نسبة تنفيذ مخطط عمل دعم الاستقلالية بكل قرية
- نسبة الشباب المغادر للبرنامج وهو مستقل ولديه عمل قار

**5. اهم الأنشطة:**

- قبول الأطفال بالمنازل العائلية
- تقوية مهارات وقدرات الأطفال
- الإدماج العائلي
- تحقيق النجاح الدراسي
- الرعاية الشاملة للأطفال
- بعث المشاريع المدرة للدخل
- دعم استقلالية الشباب

**6.الإجراءات المصاحبة**:( مساهمة مالية من الجمعية لسنة2020 تقدر بـ 3 372 678

## III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

### 1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

تقديم جدول تأليفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2022 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصيّة كل مؤسسة).

### 2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

| البيان | إنجازات 2020 | 2021 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2022 | 2023 | 2024 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها: التاجير ( موارد ذاتية)**<br>- منحة بعنوان التسيير( منحة التمويل العمومي) | **3 024 969**<br>**2 952 709** | **3 416 694**<br>**3 457 939** | **3 758 363**<br>**3 803 733** | **4 100 033**<br>**4 149 527** | **4 441 702**<br>**4 495 321** |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: ( موارد ذاتية)**<br>(منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض | **221 371** | **121 375** | **133 513** | **145 650** | **157 788** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |

# بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج كبار السن

**بطاقة عدد 1: بطاقة فاعل عمومي:**

**الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي**

## 1/ تعريف الفاعل العمومي:

تأسس الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في 06 جوان 1964 وتحصل على تأشيرة كاتب الدولة للداخلية تحت عدد 3645 بتاريخ 9 اوت 1964. وهو شبكة من الجمعيات المهيكلة مركزيا وجهويا ومحليا خاضعة إلى مرسوم عدد 88 لسنة2011 اكتسبت خصوصية في جمعها بين الصيغة الجمعياتية ودورها كآلية تعاضد مجهودات الدولة في المجال الاجتماعي والتنموي.

- **النشاط الرئيسي:** تقديم خدمات اجتماعية للنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة لمعاضدة مجهودات الدولة في المجال الاجتماعي والتنموي.

كما تتمثّل مهمّة الاتّحاد التّونسي للتّضامن الاجتماعيّ حسب نظامه الأساسيّ خاصّة في:

- تنمية شعور التّضامن بين مختلف فئات المجتمع
- إذكاء روح التطوع لفائدة ضعفاء الحال .
- إفساح مجال البذل لذوي البرّ والإحسان.
- المساهمة في إرساء سياسة شاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية في ميدان التضامن الاجتماعي بالتعاون مع مختلف المؤسسات والمنظمات التي لها أغراض مماثلة.
- إرساء وتسيير المؤسسات ذات الطابع الوطني التي تخدم أهدافه.
- التنسيق والرصد والتقييم لنشاط كل الجمعيات والهياكل المنخرطة بالاتحاد.
- جمع التبرعات داخل البلاد وخارجها وفقا للتراتيب الجاري بها العمل.
- توظيف موارد الاتحاد لحماية الفئات المعوزة والضعيفة والنهوض بها وللمساهمة في بعث مواطن رزق او تحسينها لفائدة ضعفاء الحال.
- مساعدة المسنين وذوي الإحتياجات الخاصة للحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية مع الجهات الفنية المتخصصة .
- المساهمة في عمليات الإغاثة عند حدوث كوارث.

يشرف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي على تسيير 12 مؤسسة بعدد من ولايات الجمهورية ( منوبة- قرمبالية-منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- صفاقس- قفصة- قمرت).

تتكفل هذه المؤسسات بتوفير جملة من الخدمات الرعائية الشاملة للمقيمين بها من مأكل و مشرب و ملبس و علاج و تنشيط و ترفيه و كل ما من شأنه تهيئة المناخ النفسي المناسب و توفير سبل الراحة الممكنة.

- **ترتيب الفاعل العمومي** :01
- **مرجع الإحداث** :تأشيرة كاتب الدولة للداخلية عدد 3645 بتاريخ 9 أوت 1964
- **مرجع التنظيم الإداري والمالي** :

- المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات.
- - أمر عدد 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 يتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- أمر حكومي عدد 568 لسنة 2016 مؤرخ في 17 ماي 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.

- قرار السيد رئيس الحكومة مؤرخ في 26 مارس 2018 يتعلق بضبط قائمة الجمعيات المنصوص عليها بالفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- الأمرعدد2020 لسنة 2003 المؤرخ في 22 سبتمبر 2003 المتعلق بضبط مشمولات وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة.
- -القانون عدد 114 لسنة المؤرّخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلّق بحماية المسنّين.
- أمر عدد 1017 لسنة 1996 مؤرّخ في 27 ماي 1996 يتعلق بضبط شروط الإيواء بمؤسّسات رعاية المسنين.
- منشور السيد الوزير الأول عدد 31 بتاريخ 18 سبتمبر 2006 والمتعلق بإعداد عقود البرامج وعقود الأهداف .
- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 بتاريخ 16 افريل 2018 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019.

- **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي**: اتفاقية شراكة أبرمت في 10 جويلية 2019.

**2/ إطار الأداء:**

1. **الإستراتيجيةالعامة :**
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامـــج :**

❖ إيواء المسنين وتأمين الإقامة اللائقة من مأكل وملبس بالإضافة الى تقديم اوجه الرعاية الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية التي تتيح لكبار السن التوافق النفسي وتساعدهم على التكيف الاجتماعي مما يوفر لهم الراحة والطمأنينـــــــة.

❖ تدعيم نشاط الجمعيات العاملة في هذا الميدان وتنمية مواردها

❖ وضع مشروع حياة إفرادي لكل مقيم عبر تثمين دوره والاستفادة من خبرته وتجاربه

❖ تحسين الخدمات الرعائية المطلوب توفيرها

3. **أهم الأهداف والأولويـــــات :**

**<u>الأولوية الأولى</u>** : تمتيع كل المسنين دون تمييز بخدمات الوقاية والحماية الاجتماعية بما يضمن لهم العيش الكريم.

**<u>الاولوية الثانيـــة</u>** : تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والترفيهية بما يستجيب لخصوصياتهم.

**<u>الهدف الاستراتيجي الأول</u>** : تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية.

**<u>الهدف الاستراتيجي الثاني</u>** : الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لكبار السن.

| إستراتيجية الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي | ما يوافقها من استراتيجية برنامج كبار السن |
|---|---|

4. **مؤشرات قيس الأداء واهم الأنشطة:**

| | |
|---|---|
| 1- المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية في ميدان التضامن الاجتماعي بالتعاون مع مختلف المؤسسات ذات الأغراض المماثلة | - دعم رعاية كبار السن سواء في محيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية |
| 2- النهوض بالخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية للفئات المستهدفة بنشاط الاتحاد | |
| 3- المساهمة في إرساء سياسة شاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني | -تثمين كفاءات كبار السن دون تمييز بين الرجال و النساء و تمكينهم من المشاركة في الحياة العامة و في مسيرة التنمية بما يضمن لهم شيخوخة نشيطة |

- ❖ توفير الرعاية الكاملة لكبار السن المقيمين بمختلف المؤسسات التابعة للاتحاد
- ❖ حماية المقيمين بمؤسسات الرعاية من كل أشكال العنف وسوء المعاملة.
- ❖ تكوين الإطار المشرف على كبار السن بالمؤسسات الرعائية.

**المؤشرات الخاصة بالاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعـي :**

**1 – عدد مشاريع الحياة التي حققت اهدافهـــا :**

**الهدف : ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| عدد "مشاريع الحياة" التي حققت أهدافها | عدد | 40 | 50 | 60 | 70 | 80 |

**4- نسبة التغطية بالموارد البشرية للمسن الواحد :**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| نسبة التغطية بالموارد البشرية للمسن الواحد | نسبة | 60 | 65 | 70 | 75 | 80 |

**5- نسبة انجاز المشاريع المدرجة بعقد القدرة على الاداء :**

| مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | 2021 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | | 2022 | 2023 | 2024 |
| نسبة انجاز المشاريع المدرجة بعقد القدرة على الاداء | نسبة | 75 | 80 | 85 | 90 | 95 |

**3/ الميزانية:**

### 3-1- ميزانية مؤسسات رعاية كبار السن المتأتية من وزارة المرأة والاسرة وكبار السن بعنوان سنة 2021:

**الوحدة:أد**

| البيان | البرنامج | الاعتماد الموزع | |
|---|---|---|---|
| **نفقات التدخل** | **14200أد** | | |
| المنحة المسندة إلى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي | تأجير أعوان مؤسسات الرعاية | 12.000 | 14.200 |
| | تسيير مؤسسات الرعاية | 2.200 | |
| **الاستثمار** | **2500 أد** | **تعهد** | **دفع** |
| | دراسات واختبارات بمؤسسات رعاية كبار السن بالكاف، قفصة، قرمبالية.<br>تكاليف دراسة تركيز الالواح الشمسية بمختلف مؤسسات الرعاية. | 500 أد | 100 أد |
| | صيانة شاملة لمؤسسة رعاية كبار السن بجندوبة (جديد). | 200 أد | 200 أد (ج) |
| | تهيئة مركز رعاية كبار السن بقرمبالية (متواصل). | - | 250 |
| | تهيئة الفضاء الخارجي (السور) لمركز رعاية كبار السن بالقيروان. | 250 أد | 200 (م)<br>+ 100 (ج) |
| | تهيئة مركز رعاية كبار السن بسوسة. | - | 200 (م) |
| | **تجهيز المراكز** | **690 أد** | **690 (ج)**<br>**760 (م)** |
| | **المجموع** | **1640 أد** | **2500 أد** |

### 3-2- الميزانية المقترحة لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان سنة 2022:

| البيان | البرنامج | الاعتماد الموزع | |
|---|---|---|---|
| **نفقات التدخل** | **14801أد** | | |
| المنحة المسندة إلى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي | تأجير أعوان مؤسسات الرعاية | 12501 | 14801 |
| | تسيير مؤسسات الرعاية | 2300 | |
| **الاستثمار** | **1800 أد** | تعهدا | دفعا |
| | تجهيز مراكز المسنين | - | 250 |
| | تهيئة مركز رعاية المسنين بقرمبالية | 900 | 400 |
| | اعادة بناء وحدات الحياة والادارة بمركز رعاية المسنين باجة | 250 | 250 |
| | تهيئة مركز رعاية المسنين بجندوبة | 500 | 200 |

| | | |
|---|---|---|
| تهيئة مركز رعاية المسنين بالقيروان | 350 | 50 |
| المجموع المشاريع المتواصلة | **2000 أد** | **1150 أد** |
| **تجهيز المراكز** | **920** | **250 أد** |
| **اعداد دراسة شاملة لتهيئة مركز رعاية المسنين بسوسة** | **50** | **50** |
| **تهيئة مؤسسة رعاية المسنين بقمرت** | **2000** | **250** |
| **اعداد دراسة تقييمية لبرنامجي الايداع والفرق** | **100** | **100** |
| **مجموع المشاريع الجديدة** | **3070 أد** | **650أد** |

## الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

### 1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

| البيان | إنجازات 2020 | 2021 | التقديرات 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير | 12000<br>2200 | 12000<br>2200 | 12501<br>2300 | 12876<br>2369 | 13262<br>2440 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيزو وسائل النقل:**<br>(منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة | 2100 | 2500 | 1800 | 2200 | 2700 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **16300** | **16700** | **16601** | **17445** | **18402** |